الجامعة الأردنيـــة
كلية الدراسات العليا

التاريـــخ: / /

نموذج رقم (١٨)
اقرار والتزام بقوانين الجامعة الأردنية وأنظمتها وتعليماتها لطلبة الماجستير

أنا الطالب: مريم صالح علي الحجري الرقم الجامعي: ٨٠٧١٥١٢
التخصص: العلوم السياسية الكلية: الآداب

اعلن بأنني قد التزمت بقوانين الجامعة الأردنية وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة باعداد رسائل الماجستير والدكتوراة عندما قمت شخصيا" باعداد رسالتي / اطروحتي بعنوان: سياسة الولايات المتحدة الامريكية اتجاه الحركات الاسلامية ٢٠٠١-٢٠١٥

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العلمية. كما أنني أعلن بأن رسالتي /اطروحتي هذه غير منقولة أو مستلة من رسائل أو أطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة اعلامية، وتأسيسا" على ما تقدم فانني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في الجامعة الأردنية بالغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب: .... التاريخ: ٧/ ٧ / ٢٠١٥

تعتمد كلية الدراسات العليا
هذه النسخة من الرسالـــة
التوقيع........ التاريخ: ٢٠١٥/٧/...

الجامعة الأردنية

نموذج التفويض

أنا **مريم صالح علي المخيني** أفوض الجامعة الأردنية بتزويد نسخ من رسالتي /أطروحتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع:

التاريخ:2011/7/20

سياسية الولايات المتحدة الأمريكية اتجاه الحركات الإسلامية

٢٠٠١-٢٠١٠

إعداد

مريم صالح علي المخيني

المشرف

الدكتور غازي ربابعة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

تموز، ٢٠١١

نوقشت هذه الرسالة " سياسة الولايات المتحدة الأمريكية اتجاه الحركات الإسلامية (2001- 2010) "

يوم الثلاثاء 2011/7/19 .

<u>أعضاء اللجنة</u>

الدكتور غازي إسماعيل ربابعة (مشرفا)

أستاذ مشارك- علاقات دولية

الأستاذ الدكتور أمين مشاقبة (عضوا)

أستاذ- علاقات دولية

الأستاذ الدكتور عبدالقادر الطائي (عضوا)



أستاذ- علاقات دولية

الدكتور سعد السعد (عضو خارجي)

أستاذ - جامعة الشرق الأوسط

الإهـــــــــــــــداء

إلى من أعطى كثيراً دون مقابل
إلى من علمني أن الوفاء هو سر النجاح
إلى والدي الغالي...

إلى من رضاءها غايتي
أدعو لها بطول العمر كي أوفيها حقها
إلى والدتي الغالية...

إلى كل من ساندني في مسيرتي العلمية .

الشكر والتقدير

فالحمد والشكر لله أرى لزاماً عليّ أن أتقدم بالشكر والتقدير إلى

أستاذي الفاضل **غازي ربابعة**

عرفاناً لما قدّمه لي من عون ومساعدة في إنجاز هذه الرسالة.

وأتوجه بالشكر الجزيل إلى أعضاء لجنة المناقشة

وأعضاء هيئة التدريس في قسم العلوم السياسية

لما قدّموا لي من العلم والنصح طيلة فترة دراستي.

فهرس المحتويات

توجهات السياسية الخارجية الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية

إعداد

مريم صالح علي المخيني

المشرف

الدكتور غازي ربابعة

ملخص

تكمن مشكلة الدراسة في دراسة سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الحركة الإسلامية حيث دخل الإسلام والحركات الإسلامية المعاصر على خط العلاقة بين الغرب من جهة والعرب والمسلمين من جهة أخرى بعد انهيار المنظومة الشيوعية العالمية التي مثلها الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١ ، من هنا جاءت هذه الدراسة من اجل تسليط الضوء على سياسة الولايات المتحدة تجاه الحركات الإسلامية.

تنطلق الدراسة من فرض رئيسي مؤداه ثمة علاقة متبادلة مباشرة ما بين البيئة الداخلية والخارجية من جهة وسياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية من جهة أخرى، على الرغم من اختلاف حجم التأثير من قضية إلى أخرى

وتوصلت الدراسة الا إن الصراع بين الإسلام والغرب لم يكن عسكرياً فقط وإنما اتخذ أشكالاً أخرى، فقد تم تشويه صورة الإسلام باختلاق الكثير من الأكاذيب التي ساقها المستشرقون الغربيون، إلى أن أصبح الخوف من الخطر الإسلامي وإثارة الكراهية ضد الإسلام كدين سمأوي والتحريض ضد العرب والمسلمين والمبالغة المثيرة في تصويرهم كبرابرة يعادون الحضارة الغربية المتقدمة

ويصدرون إليها الإرهاب والإرهابيين ليس قاصراً على الولايات المتحدة فحسب، بل امتد ليشمل الغرب عموماً مما ينذر بتجدد الصدام والمواجهة بين الإسلام والغرب.

إن السياسة الخارجية الأمريكية تتسم في أغلبها بالاستمرارية والاستقرار على مستوى الأطر العامة والتوجهات الكبرى، أما التغيير فيطال فقط السياسات والآليات التي تعتمد عليها في تحقيق أهدافها وفي ترتيب أولويات هذه السياسات بحسب ترتيب المصالح، والتي يقدمها الساسة الأمريكان على الإيديولوجيا "الأخلاق" فالأولوية دائماً للمصالح فهي التي تتحكم بالتوجهات الأمريكية وخاصة إذا كان الأمر يتعلق بالمواجهة مع الإسلاميين، حيث تبرز أمام الساسة الأمريكان مصطلحات كالغاية تبرر الوسيلة والصراع الحضاري والأهم من ذلك البعد الديني. إن السياسة الأمريكية تجاه الإسلاميين، مبنية على التوجس والخوف من الإسلاميين عموماً والشك في نواياهم المستقبلية تجاه ما تراه مصالح أمريكية إن الربط بين الإسلام و"الإرهاب" أو بين المسلمين العرب وبين "الإرهابيين" لم يكن إلا تأكيد على التوظيف السياسي التي درجت أمريكا على إتقانه والذي يأتي في إطار الابتزاز السياسي للأنظمة في المنطقة، وإلا لماذا تتهرب الولايات المتحدة من عقد مؤتمر دولي يتم فيه تعريف الإرهاب كظاهرة عالمية لا كظاهرة إسلامية، إلا لكونها تعلم أنها ستكون هي المتضرر من وراء التعريف الحقيقي لمصطلح "الإرهاب" كونها القوة الإرهابية العظمى في العالم.

وتوصي الدراسة الباحثين أن يدرسوا سبل الالتقاء والتعأون بين الأنظمة في المنطقة وبين الإسلاميين وكيفية أن تقوم الأنظمة بالإصلاحات السياسية الحقيقية دون حصول مصادمات بين الطرفين أو تهميش لأي طرف دون آخر، وأن تكون الإصلاحات نابعة من الداخل تراعي مصالح جميع الأطراف وأن يفوت الجميع أي إملاءات خارجية قد تضر بالجميع، فاستيعاب الإسلاميين المعتدلين أفضل من استبعادهم واستعدائهم، كون الاتجاه الأمريكي المتزايد في استبعاد الإسلاميين، لا يلغي الواقع في السياسة الأمريكية عموماً، والتي لو جاءت بالإسلاميين كما حصل

في تركيا فإن التعامل معهم سيكون واقعياً باستثناء حركة حماس والتي تنظر إليها أمريكا عبر المنظار الإسرائيلي.

المقدمة

مع إزدياد حالة الفوضى وتفاقم المشاكل والأزمات الدولية وتفجير الحروب والصراعات القومية والأثنية والدينية والقبلية في العالم وما رافقها من تفكك في بنية الكيانات السابقة لعدد من دول العالم كالإتحاد السوفيتي السابق، ودول البلقان وجدت الولايات المتحدة نفسها بعد سقوط الإتحاد السوفيتي منفردة على قمة الهرم الدولي، فقد سارعت إلى الترويج لمقولة هذا النظام الجديد، باعتباره يشكل تحولا كبيرا في طبيعة العلاقات الدولية، ومضمونها وحاولت إعلامياً وسياسياً التبشير بقيم هذا النظام الذي تسعى إلى قيادته بصورة منفردة ووحيدة، إنطلاقاً مما مثله إقتصادها من قيمة خاصة هي الأمثل والأفضل في الإقتصاد العالم

إن تفرد دولة وحيدة بقيادة العالم وتزعمه، هي الحالة الأولى في التاريخ إذ أن السمة المميزة لهذا التاريخ ظلت تتميز بتعددية الأقطاب، ومن أجل هذا الإستحواذ، وهذا التفرد عملت الولايات المتحدة على تكريس زعامتها للعالم، وقدرتها على إصدار القرار الدولي إلا أن عدم وضوح السياسة الأمريكية، وتناقضها الواضح في مواقفها الدولية حيال القضايا الراهنة، وتعدد المعايير في التعامل أو التعاطي مع هذه القضايا، يكشف عن أمرين هامين، وأساسيين هما غياب الاستراتيجية الواضحة الأهداف والمعالم التي تمتلكها الولايات المتحدة، وتنطلق منها في قيادتها للمرحلة الجديدة التي يمر بها العالم، إضافة إلى غياب المعايير الأخلاقية، والإنسانية الواحدة التي تميز هذه السياسة الأمريكية، وتمنحها مضمونها الجديد، الذي يجب أن تتميز به لتعبر من خلاله عن طابع التحول في الموقف والعلاقات الدولية الجديدة.

ولعل الجانب الأوضح في سياسة المعايير المزدوجة يتجلى في تعاطي الولايات المتحدة مع عملية السلام منطقة الشرق الأوسط، ففي حين تفرض الحضارات على دول عربية عديدة ، نجد الولايات المتحدة لا تفعل أي شيء حيال إسرائيل التي تتمرد على جميع قرارات الشرعية الدولية، وترفض الاعتراف بها،أو تنفيذها حتى الجانب المتعلق منها بالاتفاقات التي وقعتها إسرائيل مع بعض الأطراف العربية، وبرعاية وتعهد أمريكي فما تزال إسرائيل ترفض تنفيذها دون أن تحأول الولايات المتحدة ممارسة دورها الفاعل والمؤثر في إلزامها بتطبيق هذه القرارات، أو القرارات مما جعل القرار يحتاج إلى اتفاقات جديدة، تجرد السابق من محتواه، وتعطي إسرائيل مزيداً من المكاسب، ورغم ذلك فهي ترفض في النهاية الالتزام بهذه الاتفاقات المعقودة.٢٠١١/٠٧/٢٧

مع سقوط النقيض الذي كانت تمثله الشيوعية، سارعت الولايات المتحدة من أجل استمرار التعبئة الداخلية في المجتمع الأمريكي إلى إيجاد نقيض جديد يتمثل في ما أسمته "الأصولية الإسلامية" وتهدف هذه المحاولة إلى الحفاظ على حالة القوة والتماسك الداخلي في الولايات المتحدة لان غياب النقيض يؤدي إلى غياب المحفزات، والعناصر المحركة للمجتمع وتسعى الولايات المتحدة من خلال تصعيد المواجهة مع الحالة الإسلامية إلى توظف هذا الهدف في الإبقاء على حالة الاستنفار والتعبئة خوفاً من أن يؤدي غياب النقيض إلى حالة من الضعف والوهن يمكن أن تسارع في إنهيار الولايات المتحدة، وإن كثيراً من الدلالات الناجمة عن خصوصية تشكل المجتمع الأمريكي بثقافاته، والعراقة المختلفة ،باتت تعطي مؤشرا في هذا الاتجاه.

حيث تم طرح صراع حديث بعد أحداث ١١ سبتمبر وهو صراع الحضارات وتقترب محاور هذا الصراع الحضاري من نفس المفهوم الذي طرحه "فوكوياما"، حيث صار الحديث عن إنقسام العالم إلى عالم الخير الذي تمثله حضارة الغرب، وعالم الشر الذي تمثله الدول العربية الإسلامية وغيرها من الدول المعارضة وغير المعارضة للتوجهات الرأسمالية الأمريكية، وحاولت أمريكا بعد أحداث أيلول صياغة خطاب أخلاقي تملي تعريفها بواسطته على شعوب العالم لمفهوم الخير والشر وتحدد من هي الدول والقوى الصالحة والأخرى الطالحة ، واتجه الفكر الأمريكي نحو إطلاق أحكام أخلاقية ذات طابع ديني، منها على سبيل المثال: أستخدام جورج بوش الابن مفهوم (الحرب الصليبية) لكنه تراجع عنه، وذلك في محاولة لتبرير شن الحرب وأستخدام القوة العسكرية للرد على العنف والكراهية اللذين تمثلهما القوة الشريرة، وذلك نقيض للفكر الأمريكي الذي كان سائدا قبل أحداث١١ سبتمبر- أيلول والذي كان يحاول تبرير الحروب على أساس مبادئ الحرية والديمقراطية والمصالح التي تمثل أساس الحضارة الغربية.

وقد توسعت النظرة الأمريكية لأهمية الايديولوجيا في حربها على الإرهاب، وبدا التركيز على ضرورة التدخل في الجوانب الثقافية والتعليمية للشعوب الأخرى ، وخاصة العربية والإسلامية ، لمنع ظهور التيارات الدينية التي تقف موقف النقيض من ثقافة العولمة وتعمل على التصدي لفكر الغرب وحضارته وكانت إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية تتبنى سياسة الردع والاحتواء مع الإتحاد السوفيتي والدول المعادية الأخرى.

وتقوم هذه السياسة على إقناع العدو بضرورة الابتعاد عن تهديد الأمن والمصالح الأمريكية خوفاً من اللجوء إلى الأسلحة النووية والتدمير الشامل، وبعد انهيار الإتحاد السوفيتي إتجهت السياسة الأمنية الأمريكية نحو تقليل تدخل الولايات المتحدة عسكرياً في الخارج وظهر هناك نوع من التوافق الدولي نحو تجنب الحرب والعمل على تسوية المنازعات بالطرق السلمية.

لكن ما حدث بعد أحداث١١ أيلول هو تحول هذه الاستراتيجية نحو إعطاء أولوية للحرب على الإرهاب، وتبني سياسة الضربات الوقائية الإستباقية لظهور تهديدات من جانب مجموعات مسلحة، والعمل على توسيع دائرة الحرب لتشمل دول بعيدة عن الولايات المتحدة جغرافياً مثل: العراق وأفغانستان مع السعي لتشكيل تحالفات عسكرية متعددة الأطراف والتجلي عن سياسة العزلة وفي الوقت نفسه أحتفظت السياسة الأمريكية لنفسها حق إستخدام الأسلحة النووية بشكل محدود ضد الدول التي تعتبرها الإدارات الأمريكية دولاً مارقة ترعى الإرهاب وتحديد وتهديد السلم العالمي بإمتلاكها أسلحة الدمار الشامل وبذلك اكتشفت أمريكا أنها تواجه تهديداً من نوع جديد يستهدف الكيان والوجود الأمريكي عبر إستخدام أسلحة وهجمات غير متوقعة بهدف تحقيق خسائر مادية وبشرية كبيرة.

ويصل الخطر إلى قلب أمريكا والمواطن الأمريكي لأول مرة مما إستدعى مواجهته بهجوم قوي وحرب شاملة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية تعبئ فيها كل إمكانياتها العسكرية والسياسية والإقتصادية، فالحرب التي تشنها أمريكا على الإرهاب تعتبر عدو واضح ينبغي هزيمته ولا معايير محددة للنصر عليه مما يجعل هذه الحرب ممتدة ومتنوعة الوسائل وهي تتطلب إعادة تقيم القوى النسبية التي تهدد الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد كشفت الممارسات الفعلية التي أعقبت احداث ١١ أيلول عن إستخدام مستمر للقمة العسكرية الأمريكية وتهديد الأمن القومي لعدة دول بحجة مقاومة الإرهاب لان أمريكا وضعت أمام عدو من نوع جديد يتمثل في شبكة واسعة من التنظيمات الفرعية التي لا تحكمها هياكل تنظيمية محددة ولا تعمل في إطار خطة عسكرية ولا يمكن توقع أفعالها، لذلك عمدت أمريكا إلى سياسة الانتشار العسكري وتحقيق الانفتاح العسكري لضمان إمتداد المظلة العسكرية الأمريكية إلى معظم المناطق التي يتوقع إنتشار تنظيم القاعدة فيها، مع إعطاء الضوء الأخضر لحكومة إسرائيل لإستخدام كل طاقات إسرائيل العسكرية ضد حركة حماس وحزب الله والمؤيدين لهذه الحركة الإسلامية في المنطقة العربية سواء على الصعيد الشعبي أو الرسمي الحكومي.

وبعد أحداث١١ أيلول ٢٠٠١م تبين أن النظام العالمي الجديد صار يتحرك ليس ضد العرب فقط، بل وضد المسلمين ككل على إمتداد مساحتهم الجغرافية، وبالتالي وجد العرب والمسلمين أنفسهم في مواجهة سياسة الولايات المتحدة الأمريكية بشكل حاد مما أثار قضية موقع النظام العربي والنظام الإسلامي من النظام العالمي الجديد.

هكذا أصبح بلد العسل والحليب والحريات قريباً من نظام الطوارئ أو الأحكام العرفية وكأن إنقلاباً عسكرياً قد حدث مثلما يجري في بلدان العالم الثالث التي تعاني من الاستبداد المزمن وأوضاع الطوارئ ويذهب البعض إلى أن قوانين الطوارئ الحالية المعلنة منها وغير المعلنة قد تعيش طويلاً ليس على الصعيد الداخلي ،بل على الصعيدين الخارجي والدولي .

أولا: مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في محاولتها تحليل توجهات سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الحركة الإسلامية حيث أصبح الإسلام والحركات الإسلامية المعاصرة متغير ومحدد للعلاقة بين الغرب من جهة والعرب والمسلمين من جهة أخرى بعد إنهيار المنظومة الشيوعية العالمية التي مثلها الإتحاد السوفيتي عام ١٩٩١ م وظهور النظام الدولي الجديد ، حيث كانت هناك عدة أسباب لنشأة الحركات الإسلامية منها إنهيار مشروع النهضة العربي وإفتقار النظام

العربي للمشروعية ، حيث قدمت العلمانية بشكل ما بإعتبارها البديل القادر على بناء النظام العربي بالقوة على مواجهة افتقار لمشروع النهضة ، وأيضا بالقوة القادرة على مواجهة نمو التيار السياسي الإسلامي.

حيث أن النظام العربي موّل جزءاً وافراً من حركة المجاهدين في أفغانستان حيث يبدو أن تكثيف و تعزيز الحديث عن الجهاد الإسلامي في أفغانستان لم يكن يستهدف فقط زيادة فاعلية هذا الجهاد وإنما كان يستهدف في المقام الأول – بالنسبة إلى أركان النظام العربي– تغطية الجانب المظلم من علاقة هذا النظام مع الولايات المتحدة من طرف ومع الكيان الصهيوني من طرف آخر، وحينما كانت السياسة الأمريكية تسجل فيه النصر تلو النصر، وتعيد بسط هيمنتها على المنطقة المدعوة باسم "الشرق الأوسط" جاء انتصار الثورة الإسلامية الإيرانية حيث توتر واضطراب مركز القرار الغربي في التعامل مع الثورة وفي مقدمتها واشنطن، كل ذلك أعطى الحركة السياسية الإسلامية دفعة من الحيوية والأمل وكانت إيذاناً لكل مكونات العمل السياسي الإسلامي إلى أن جاءت هجمات الحادي عشر من ايلول٢٠٠١م وهذا يدل على قدرة الحركات الإسلامية على توجيه ضربة بالغة القوة والخطورة إلى القوة العظمى ،وبعد أحداث نيويورك تحول الإسلام إلى نوع من الخوف المستمر والغير مبرر.

هكذا كانت محطة ١١ أيلول / سبتمبر مناسبة جديدة في "صناعة الإرهاب" بعد صناعة فكرة "الهولوكوست" بعد الحرب العالمية الثانية التي خططت لها ونفذتها "النازية" وهي المسؤولة عنها وكان اليهود من ضحاياها في حين دفع العرب ثمناً باهظاً بعد ذلك، وكان العرب والمسلمون بعد أحداث ١١ أيلول الأكثر استهدافا وتم إستغلال الأجواء للتغطية على الإرهاب الصهيوني ضد الشعب العربي الفلسطيني وانتفاضته السلمية المندلعة من ٢٨ أيلول سبتمبر ٢٠٠٠ خصوصاً بعد وصول مشروع التسوية إلى طريق مسدود وهو ما يحمّل الجانب الإسرائيلي المسؤولية عما آلت إليه الأمور، وذلك بسبب تعنته في الاستجابة لقرارات ما سمي "بالشرعية الدولية".

إن منطق تسوية الحسابات السياسية يثير قلقاً مشروعاً حتى بين أوساط مؤيدة لمواقف سياسات الولايات المتحدة، خصوصاً أن الأهداف الأمريكية ظلت زئبقية وغير محددة بسقف زمني، غير أن نتائج التحقيقات بخصوص المتهمين بممارسة الإرهاب الدولي على مستوى الدول أو الجماعات أو الأفراد لم تنشر ولم يطلع عليها حتى حلفاؤها في حملة "التحالف الدولي"، فكيف إذن ستتم مواصلة حملة غير محددة الأهداف ومبهمة الأدلة وربما ملتبسة، ولعل النموذج

العراقي كان مثالاً صارخاً لزيف الادعاءات وبطلان الدعاوي، وقد لا يكون بعيداً عن إستهداف أطراف أخرى بعيدة كل البعد عن منطق الإرهاب إلا أنها لا تؤيد نهج الولايات المتحدة وبخاصة إزاء القضايا العربية الإسلامية وقضايا التحرير بشكل عام، من هنا جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على سياسة الولايات المتحدة تجاه الحركات الإسلامية والتي تعمل ضمن أطر سياسية محددة وتنظر إليها الولايات المتحدة الأمريكية على أنها جماعات إرهابية ويجب العمل على محاربتها.

ثانيا: أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من خلال استعراض النقاط الآتية:

١. فهم مجموعة من المفاهيم ومضمون التصورات النظرية مثل: الأصولية والنمطية والتنميط، وذلك من خلال محاولة سبر أغوار الأدبيات الكثيرة التي تناولت مثل هذه المفاهيم التي أنتجتها .

٢. وضع السياسات الغربية بشكل عام، والأمريكية على بشكل خاص في سياق العملية السياسية للعلاقات العربية الإسلامية من جهة والأمريكية من جهة أخرى، وتطور الموقف الأمريكي من القضايا العربية والإسلامية، الذي يبدو أنها متأثرة في بعض جوانبه بالعملية السياسية التي صنعت هذا العداء بين الإسلام والولايات المتحدة.

٣. الاستفادة قدر الإمكان من المنهجية السياسية التي تقوم على تفحص الأدبيات والمصادر الأولية والثانوية المتعددة والمتنوعة، وخاصة في سياق تناولها موضوعاً حساساً وشائكاً مثل العلاقات بين الولايات المتحدة والإسلام السياسي، وما يشوبها من إستفزازات فكرية وإعلامية وأيدلوجية أصبحت تلقي بظلال ثقيلة على علاقات التبادل والحوار بينهما.

٤. المساعدة في فهم المواقف الأمريكية من قضايا العرب والمسلمين، والانطباعات العامة التي كونها الأمريكيون إتجاه الإسلام والمسلمين خاصة في سياق تصريحات الرسميين وغير الأمريكيين التي تهاجم الإسلام كديانة وحضارة .

٥. من أجل التوضيح للمسلمين أن إقحام الإسلام في الصراعات الدولية كله يمكن أن يكون ضاراً جداً بمكانتهم في العالم ومكانة الإسلام كديانة متسامحة ومتوازنة وقابلة للتطور، ودين يدعو إلى الوسطية، لذلك فان الترويج من بعض الدوائر الغربية وخاصة الأمريكية من أن الإسلام هو التحدي القادم هو إذا في صالح الولايات المتحدة وسياستها في منطقة الشرق الأوسط، ويساهم هذا في بقاء العالم الغربي والأمريكي متماسكاً في خطر ما يسمونه الخطر الإسلامي.

٦. أن الإسلام اليوم هو من أكثر الديانات التي تنمو وتتوسع في العالم، وخصوصا في الغرب، وبالتالي فان الترويج لمثل هذه القوالب النمطية والأصولية السلبية عن الإسلام، والتي تحمل في بواطنها أن الإسلام دين جهاد وعنف ودم لا يخدم إلا أعداء المسلمين في هذه المرحلة الشائكة التي يمر بها المسلمين.

ثالثا: أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية :

١. التحليل للأدبيات التي تناولت موضوع الحركات السياسية الإسلامية ، دراسة السياقات التي أنتجت الصورة النمطية السلبية عن الإسلام والمسلمين.

٢. معرفة العوامل والأسباب والدوافع والمتغيرات التي غذت إلى مثل هذه النظرة الغربية الضيقة خاصة فيما يتصل بالأحداث الدولية التي عصفت بالعالم في آخر القرن العشرين، حيث كان هناك صعود إمبارطوريات وهبوط أخرى.

٣. بيان القصور في النظرة الأمريكية عن الإسلام، حيث أن هذه النظرة ساوت بين الإسلام كديانة وحضارة من جهة والحركات الإسلامية المعاصرة من جهة أخرى وظلت في الإجمال تعطي الإسلام والمسلمين صورة نمطية وسوداوية .

٤. أن تنميط الإسلام وتحويله إلى مصدر تهديد يعتبر أمر خطير في العلاقات الدولية هو أيضا ضار بالمصالح الأمريكية في المنطقة، وخاصة البترول ومصادر الطاقة ، لان مثل هذه النظرة ستساهم في زيادة راديكالية الشعوب الإسلامية، وستوفر بيئة خصبة للحركات الإسلامية العنيفة ،لإستقطاب أعداد جديدة من أبناء هذه الشعوب ، خاصة الفقيرة في المجتمعات العربية والإسلامية.

رابعاً: فرضيات الدراسة

تنطلق الدراسة من فرض رئيسي مؤداه أن ثمة علاقة متبادلة مباشرة ما بين البيئة الداخلية والخارجية من جهة وسياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية من جهة أخرى، على الرغم من إختلاف حجم التأثير من قضية إلى أخرى، ويتفرع من هذه الدراسة فرضيات أخرى مرتبطة بالفرضية الأساسية وسيتم تناولها في الدراسة.

١. أن الكثير من التغيرات والتطورات التي تحدث في النظام الدولي هي نتيجة تغير سياسة الولايات المتحدة تجاه الحركات الإسلامية على الرغم من أنها تدل على تغير النظام الدولي.

٢. أن العوامل الداخلية واختلافها تبين لنا تطور الأسس والمعايير التي تحدد سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الإسلام السياسي، ونشير هنا إلى جماعات المصالح والأحزاب والرأي العام وغيرها.

٣. أن تفاعلات المؤسسات الأمريكية صانعة للقرار ستحدد الاتجاه المستقبلي للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية.

خامساً: أسئلة الدراسة

تحاول هذه الدراسة الإجابة عن الأسئلة التالية :

١- ما هي منطلقات ومحددات سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية؟

٢- ما هي منطلقات ومحددات سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الإسلام السياسي؟

٣- ما هي منطلقات ومحددات سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه طالبان/القاعدة؟

٤- ما هي منطلقات ومحددات سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه حركة حماس ؟

٥- ما هي منطلقات ومحددات سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه حزب الله؟

٦- هل تعد الأصولية الإسلامية في أطروحتها الابستمولوجية والمعرفية تحدياً وتهديداً للولايات المتحدة الأمريكية ؟

سادساً: منهجية الدراسة

تعددت المداخل التي يمكن من خلالها دراسة السياسة الخارجية في إطار علم السياسة والعلاقات الدولية والعلوم الاجتماعية بصفة عامة، ويعد منهاج تحليل النظم أحد أهم تلك المداخل، فقد أصبح مفهوم النظام منذ الستينيات شائع التداول في إطار علم السياسة والعلاقات الدولية والعلوم الاجتماعية بصفة عامة، وقد انتقلت الفكرة الأساسية لنظرية النظم من علوم الطبيعة والأحياء إلى العلوم الاجتماعية، ويرجع إستخدام منهاج تحليل النظم في علم السياسة بصفة خاصة إلى "ديفيد استون" الذي أسس مفاهيم النظام وبيئة النظام، والاستجابة التي تتعلق بتطوير الهياكل والعمليات داخل النظام لمواجهة التأثيرات النابعة من البيئة .

فيبدو النظام كدائرة متكاملة تبدأ المدخلات التي تتفاعل مع النظام من خلال عملية التحول لتنتهي بالمخرجات ،وتربط بينهما التغذية الراجعة.

ويقوم تحليل السياسة الخارجية عموماً على افتراض أن مفهوم النظام ممكن أن يصلح لتحليل السياسة الداخلية، حيث ينظر إلى السياسة الخارجية كنظام ديناميكي يتكون من جهاز رصد وتفكير وعمل ،يلتقي مؤثرات ومدخلات معينة بصورة مستمرة، فيفهمها ويتفاعل معها، ثم ينتج مخرجات(سياسات) معينة وتلك السياسات تؤثر أصلاً في دول أخرى معينة فتقوم بالتفاعل معها والرد عليها بسياسات وأفعال تؤثر بدورها من جديد على عملية صنع السياسة في النظام.

إن منهاج النظم متعدد المداخل ويسمح باستخدام المناهج الأخرى والمعرفة في تحليل الظواهر الاجتماعية والسياسية، مثل منهاج صنع القرار ، ومنهاج الجماعة بل أنه يشملها وذلك ما قد يساعد على دراسة مدركات ودوافع صانعي السياسة والتفاعلات فيما بينهم، ويساعد على معرفة أي مدخلات أي نوع من الظروف وفي أي الأوقات كانت أكثر أهمية في التأثير على الإختيار الأساسي، ويحاول منهاج النظم أن يتفادى أوجه القصور في المناهج الأخرى، والتي تجعل كل منها غير كاف وان كان صالحا لدراسة السياسة الخارجية، فهو على سبيل المثال لا يقصر اهتمامه على تراكمات القوة فقط ولا يفترض الرشادة الدائمة لعملية صنع السياسة الخارجية كما فعل منهاج القوة ، وهو على عكس منهاج النظام الدولي، يجمع في التحليل ما بين مستوى النظام الدولي ومستوى الدولة القومية ،ويهتم بالعلاقة المتبادلة بين المستويين.

سابعاً: مصطلحات الدراسة

- **السياسة الخارجية الأمريكية:** هي منهج للعمل يتبعه الممثلون الرسميون للمجتمع القومي بوعي من أجل إقرار أو تغيير موقف معين من النظام الدولي بشكل يتفق والأهداف المحددة سلفاً وما هي إلا انعكاس للسياسة الداخلية ويتوقف نجاح السياسة الخارجية على فعالية السياسة الداخلية.

- **الأصولية:** أن الأصولية موقف فكري ورؤية عالمية - بالمعنى البعيد أيضاً كحركة - ترى الالتزام بالإسلام كما كان في أول عهده ، وكما عرفه السلف الصالح من الصحابة ، منطلقاً ومثالاً يحتذى به، في صياغة المعايير والقيم وقواعد السلوك والمعاملات في عملية بناء الحاضر.

- **الإسلام السياسي:** بالمفهوم الغربي يمكن تعريفه كمجموعة من الأفكار والأهداف السياسية النابعة من الشريعة الإسلامية التي تستخدمها مجموعة يطلق عليها الإعلام الغربي "الإسلاميون المتطرفون" الذين يؤمنون بأن الإسلام ليس عبارة عن ديانة فقط، وإنما هو نظام سياسي وإجتماعي وقانوني وإقتصادي يصلح لبناء مؤسسات دولة.

ثامناً: الدراسات السابقة

هنالك العديد من الدراسات التي تناولت السياسية الخارجية الامريكية تجاه الاسلام والحركات الاسلامية ومن أهم الدرسات ذات الصلة بموضوع الدراسة :

أ . دراسة (قائد محمد، عقلان/٢٠٠٣) بعنوان: "السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الحركة الإسلامية في المنطقة العربية" .

إن المتغيرات الدولية والإقليمية التي شهدتها الساحة العالمية في مطلع التسعينات من القرن المنصرم، وفي مقدمة ذلك إنهيار المنظومة الاشتراكية، أحدثت سياسة كبيرة مست بيئة النظام الدولي سياسياً وأيدلوجياً في الصميم ، منذرة الولايات المتحدة بالعديد من التحديات في البقاء في منصب الزعامة العالمية. وخلصت هذه الدراسة إلى أن "الخطر الإسلامي " لا يتضمن أي دلالات حقيقية كما توحي به العبارة من معنى وإنما يندرج في سياق الإفرازات السياسية التي أعقبت انتهاء مرحلة الحرب الباردة وتراجع الايديولوجية الماركسية فالمصالح الأمريكية في المنطقة العربية وفي مقدمة ذلك النفط وإسرائيل ودعم الوضع القائم، زادت أهميتها بعد انتهاء الحرب الباردة.

ولكن تلاشى القطب السوفييتي من المعادلة الدولية، وما كان يشكله من خطر مزعوم في معظمه، وجرد ذلك الولايات المتحدة داخلياً وخارجياً والتي تعتبر من أقوى الحجج والمبررات التي كانت تتذرع بها للوصول إلى تلك المصالح وممارسة الهيمنة والتدخل في شؤون المنطقة، لذا كان لا بد من إيجاد عدو وتحدي آخر يبرر ويسوق للرأي العام الأمريكي والعالمي مواصلة مثل هذه الهيمنة ويدعم الولايات المتحدة للممارسة دور الشرطي العالمي فوقع الإختيار على الإسلام ممثلاً (بالأصولية الإسلامية) من بعض الأيدلوجيين من أنصار الحرب الباردة والعملاء الخارجين المتصهينين أساساً وهذا في الواقع لا يكشف عن دهاء سياسي أمريكي بقدر ما يوحي إلى عدم القدرة للوصول إلى نتيجة في الفكر الأمريكي وفشله في مواكبة مستجدات عالم ما بعد الحرب الباردة.

ب . دراسة (طلال، يوسف أيمن، ٢٠٠١،) "تنميط الإسلام في التصورات الغربية بين الأصولية والفوبيا" .([١])

([١]) طلال ، يوسف أيمن ، (٢٠٠١)، **تنميط الإسلام في التصورات الغربية بين الأصولية والفوبيا.**

تكمن مشكلة البحث في العلاقة التي يؤول الباحث جاهداً أن يبينها في ثلاث مراحل في الفكر الغربي اتجاه الإسلام والمسلمين واستجابة لمشكلة البحث المركبة وهكذا كانت الصورة الغربية عن الإسلام والمسلمين نمطية سلبية سيطرت عليها الاستعلائية والفوقية والاستخفاف بالآخر وقد سادت هذه القوالب الذهنية المنتقصة للآخر في فترة القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين حيث كان العرب والمسلمون يعيشون فترة من الإنحطاط والتقليد الأعمى وظهور النزاعات القومية بين الأتراك والعرب .

كانت أوروبا تحقق إنجازات هائلة في ميادين العلم والتقنية والسياسة والإقتصاد والفكر بفعل الثورة الصناعية والتمدد الاستعماري والامبريالي وأن علاقة القوة التي سيطرت على التفاعلات الغربية مع المسلمين قد عكست سيطرة الغرب على العلم والمعرفة بينما كان العرب يعيشون عصوراً من التخلف والرجعية والانسدادات المجتمعية العامة، وقد تعززت هذه الصورة بفعل الحملات التبشيرية والرحالة المستكشفين اللذين شمروا عن سواعدهم كل لسبابه لإستكشاف الشرق واستنطاقه بما يتلاءم مع مصالحهم وتصوراتهم.

وبما أن الاستشراف الغربي قد تحول إلى مدارس فكرية وذهنية وإيديولوجية وأكاديمية، وتشكل ضمن إطارات بنيوية وهيكلية دمجت القوة مع المعرفة ، فان هذه الصورة النمطية السلبية لم تكن فقط محصورة العرب والمسلمين ،وإنما عممت على الشرق كله حتى وصلت إلى الهند والصين واليابان.

ج. دراسة (السيد ، سلامة معتز محمد ،٢٠٠٨) بعنوان تأثير أحداث ١١ أيلول في المفهوم الأمريكي للأمن القومي.([1])

وخلصت الدراسة إلى أن النماذج الثلاثة (الفاعل العقلاني، والمسأومة البيروقراطية، فكر الجماعة) لم تعمل في خطوط متوازية في الدفع نحو إنتاج مفهوم يتسق مع مفهوم الأمن لإدارة بوش بعد ١١ سبتمبر، أي انه من خلال تتابع سلوك وخطاب الإدارة قبل ١١ سبتمبر القومي لا يتضح وجود نية مبيتة للسعي إلى تحقيق ذات الأهداف التي تحركت إليها الإدارة بعد الأحداث، وذلك يشكك في النظريات التآمرية التي نسجت بشان الأحداث.

فلم يتضمن الخطاب السياسي للرئيس الأمريكي السابق بوش في الأشهر الثمانية لإدارته قبل الأحداث أهدافاً ونوايا مع منتج المفهوم الأمن القومي بعد ١١ سبتمبر – على الأقل على مستوى الخطاب المعلن، كما أن الأولويات الخاصة للأجهزه البيروقراطية قبل ١١ سبتمبر لم تكن لتتجه إلى إخراج منتج سياسات الأمن القومي الذي تشكل بعد ١١ سبتمبر.

وأدت الأحداث إلى إضطراب نفسي لصانع القرار الرئيسي أثر في قراراته للأحداث وفرض عليه التزامات ليس خضوعاً لقراءة عقلانية وإنما اندفاعاً لحاجات نفسية ، وفرضت الأحداث على البيروقراطية – المفترض بها العمل ضد التنافس للوصول إلى أفضل القرارات – العمل في ظل ضغوط نفسية ووظيفية أجبرتها على الاندفاع في سلوك التوائم والتكيف مع احتياجات صانع القرار الذي كثف الضغط عليها وفرض عليها حالة من شبه التبعية، ووضعها في ظل الدول الأخرى، ففي الوقت التي تعرضت فيه البيروقراطية الرسمية لهذه الإجراءات تمتعت فيه بعض المكاتب أو ما أطلق عليه "كولن باول" "الدكاكين الاستخباراتية" التي خرجت عن حدود متابعة وهيمنة السلطات الرقابية، وتحركت في دوائر وفضاء واسع تم ملؤه بالكثير من قواعد العمل غير المكتوبة وغير الرسمية والخارجة عن القانون.

([1]) السيد ، سلامة معتز محمد (٢٠٠٨) بعنوان: **تأثير أحداث ١١ سبتمبر في المفهوم الأمريكي للأمن القومي**، مصر، جامعة القاهرة.

د . (دراسة سلوى حسن دهمش. ٢٠٠٨) بعنوان: "اتجاهات الخطاب الصحفي المتعلق بالحركات الإسلامية". [١]

تم اختيار "نموذج تولمن" في تحليل بعض نصوص الخطاب الصحفي المتعلق بالحركات الإسلامية، حيث تنطبق مفاهيم هذا النموذج على أي حجة في أي مجال أو حقل معرفي، والذي يختلف هو فقط محتوى أو مضمون الحجة من مجال معرفي إلى آخر (الخطب السياسية والقانون والإعلام)، حيث تحددت المشكلة البحثية في التعرف على اتجاهات الخطاب الصحفي نحو الحركات الإسلامية ،دراسة تحليلية مقارنة على عينة من موقعي صحيفتي الأهرام المصرية، والهيرالد تربيون الأمريكية باستخدام أسلوبي الأسبوع الصناعي المركب، وقد تم سحب العينة في الفترة من ١١ سبتمبر ٢٠٠١ حتى ١٦ مارس ٢٠٠٦.

وقد كشف التحليل عن اهتمام صحف الدراسة بالحركات الإسلامية، وإن اختلف حجم ونوعية هذا الاهتمام باختلاف الحركة التي وجهت حيث أوضح التحليل الكمي استحواذ تنظيم القاعدة على أكبر نسبة تمثيل من حجم العينة (٤٨.٥٠% في الأهرام، و٦٨.١% في الهيرالد تربيون).

و . دراسة (سامي محمد احمد السياغي، ٢٠٠٤) بعنوان: "السياسة الأمريكية تجاه الإرهاب اتجاه الإرهاب بعد هجمات الحادي عشر من ايلول ٢٠٠١م".

حيث حاولت هذه الدراسة معالجة ما يمكن ان يثار من جدل حول حقيقة تعبير السياسة الأمريكية تجاه الإرهاب بعد هجمات سبتمبر،عن كل تلك المنطلقات التي رافقت الخطاب السياسي الأمريكي الداعم لتلك السياسة والمروج لها ، فضلاً عن محاولة التعرف بالتالي على كافة الابعاد التي يمكن ان تتصل بالسياسة ، وتقدم تفسيرات اكثر واقعية لجوانبها الغامضة.

ز . دراسة (احمد، الشوبكي ،٢٠٠٥) بعنوان: "مستقبل الحركات الإسلامية بعد ١١ ايلول ٢٠٠١م.

تحاول هذه الدراسة وهي تتناول القضايا الهامة الراهنة تأسيس قاعدة معرفية لحوار علمي وأوضح منهجياً، وتواصل ثقافي أكثر فائدة، يخرج الفكر من الصراع إلى التمازج، لينضج الاختلاف ليغدو خلاف يرفد الفكر بالتنوع والرؤى المتكاملة .

---

[١] دهمش ، سلوى إبراهيم حسن (٢٠٠٨) بعنوان: "**اتجاهات الخطاب الصحفي الالكتروني نحو الحركات الإسلامية**"، مصر، جامعة قنا.

كما تهدف إلى كسر الحواجز بين التيارات الفكرية المتعددة، والغاء احتكارات المعرفة، وتعويد العقل العربي على الحوار وقبول الآخر، والاستماع لوجهة نظره ، ومناقشته فيها واستيلاء افكار جديدة تنشط الحركة الثقافية وتنمي الابداع .

ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة ، وأهمية موضوعها الذي يدور حول الحركات الإسلامية : واقعها، تحولاتها ، قضاياها وأخيراً مستقبلها، بعد احداث الحادي عشر من ايلول (سبتمبر) ٢٠٠١م.

حيث تناولت هذه الدراسة قضية متشابكة حول قراءة الحركات الإسلامية في ضوء أحداث ايلول (سبتمبر)٢٠٠١، وقد جاءت هذه الدراسة في قسمين؛ القسم الأول: كتبه الدكتور رفعت سيد احمد في ثلاث فصول، عرض في الفصل الأول لواقع الحركات الإسلامية الفاعلة، فأشار اليها بطبيعتها وأهدافها، وبين أبرز ملامحها، وصور المناخ الذي برزت فيه خلال الظروف الجديدة للعالم، كما أشار في المقابل إلى عقيدة الرئيس بوش الابن التي تتصارع مع تلك الحركات.

-ما يميز هذه الدراسة عن غيرها:

في ضوء المتغيرات الدولية التي طرأت على النظام الدولي بعد إنتهاء الحرب الباردة وانهيار الإتحاد السوفييتي السابق وفي ظل الغطرسة الأمريكية، وإنحيازها للعدو الصهيوني وقيام الولايات بإعتبار ان أمن الدولة الصهيوني جزء من أمنها القومي، وهي تدعم هذا الكيان بكل أشكال الدعم السياسية والعسكرية ضد المصالح العربية، فإن هذه الدراسة تتميز بدراسة الحركات الإسلامية وخصوصاً الحركات التي ينظر لها المجتمع العربي على أنها حركات مقاومة وطنية تبحث عن الحرية والإستقلال من حركة حماس وحزب الله وحركة طالبان (القاعدة) .

تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بأنها أولى الدراسات التي تدرس توجهات السياسية الخارجية الامريكية تجاه بعض الحركات الإسلامية وهي حركات ينظر لها المجتمع العربي على أنها حركات مقاومة وطنية تعمل من أجل الحرية والاستقلال ومن اهم هذه الحركات حركة حماس وحزب الله وطالبان وتنظيم القاعدة، والتي تعتبرها الولايات المتحدة الامريكية حركات إرهابية وحاضنة للإرهاب ومصدرة له وتمثل مصدر لتهديد الأمن والسلم الدوليين من هنا سعت الى محاربتها بمختلف الوسائل .

الفصل الثاني

السياسة الخارجية الأمريكية

تمهيد

لقد وقعت أحداث الحادي عشر من سبتمبر لعام ٢٠٠١ على صناع السياسة الخارجية الأمريكية وعلى الشعب الأمريكي ككل كالصاعقة فادت إلى أن تساور الشكوك المجتمع الأمريكي كله بخصوص مدى الأمان الموجود في الولايات المتحدة ولقد طرحت هذه الأحداث العديد من التساؤلات من جانب المجتمع الأمريكي حول أسباب كره العالم للولايات المتحدة مما أدى إلى بحثهم عن أسباب هذا الكره الذي هو متعلق بالطبع بسياسات الولايات المتحدة تجاه العالم .

ولكن من جهة اخرى بعيدا عن الناحية الاجتماعية او العاطفية لهذه الاحداث نرى ان احداث سبتمبر قد حققت لامريكا امنية عزيزة عندما كشفت لها عن عدو اخر طالما بحثت عنه منذ انهيار الاتحاد السوفيتي ١٩٩١ هذا العدو اصبح ما يعرف بالاسلام الراديكالي .

ونرى ايضا ان الهيمنة الامريكية لم تتضح ابعادها الكونية الا بعد سقوط الاتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة غير ان خطورة الهيمنة الامريكية وتهديدها للسلام العالمي لم تظهر واضحة جلية الا بعد احداث ايلول الارهابية .

اما فيما يتعلق بانعكاسات ١١ سبتمبر على النظام الدولي يرى المفكر الامريكي البارز هنري كسنجر الذي طرح وجهة نظر تقوم على ان هجمات ١١ سبتمبر يمكن ان تمثل نقطة تحول في صياغة النظام العالمي للقرن الحادي والعشرين , حيث انها ادت بصورة واضحة الى تعزيز المكانة العالمية للولايات المتحدة ودفعت القوى المنافسة مثل اوروبا الموحدة واليابان وروسيا الاتحادية والصين والهند الى التعاون بصورة وثيقة مع الولايات المتحدة وهي مسالة لم تكن متوقعة من قبل الهجمات مما ادى الى بناء علاقات شراكة جديدة بين الجانبين .

ويتناول هذا الفصل المباحث التالية :

المبحث الأول : لمحة عامة عن طبيعة السياسة الخارجية الأمريكية

المبحث الثاني : الإسلام السياسي

المبحث الأول : لمحة عامة عن طبيعة السياسة الخارجية الأمريكية

تعريف السياسة الخارجية:

إختلف الباحثين في تعريف وتحديد طبيعة السياسة الخارجية الأمريكية وأهدافها سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي، مما عكس إختلافاً في الطروحات التي تناولت موضوع السياسة الخارجية الأمريكية، ومن أهم التعريفات في هذا المجال تعريف "مازن الرمضاني" الذي عرفها بأنها "هي أنماط السلوك السياسي الخارجي الهادفة والمؤثرة والتي تحرك من خلالها الدولة حيال الوحدات الأخرى، منفردة كانت أو مجتمعة". **(١)**

كما عرف "هويكنز" السياسة الخارجية بأنها " نتاج عملية صنع القرار من الأشخاص المعنيين".**(٢)**

كما قدم "جيمس روزناد" تعريفاً ويعتبر الأكثر شمولاً على أنها " منهج للعمل يتبعه الممثلون الرسميون للمجتمع القومي بوعي من أجل إقرار أو تغيير موقف معين من النظام الدولي بشكل يتفق مع الأهداف المحددة سلفاً.**(٣)**

وتعتبر السياسة الخارجية إنعكاساً للسياسة الداخلية ويتوقف نجاح هذه السياسة الخارجية على فعالية السياسة الداخلية [٤] وللسياسة الخارجية أهدافها، حيث تسعى كل دولة إلى تحقيق أهدافها التي رسمها صانع القرار، حيث أن هناك أهداف مشتركة بين الدول مثل حماية الوجود الذاتي، ودعم الأمن القومي وزيادة مستوى الثراء والرفاه الإقتصادي والدفاع عن سيادة الدولة ودعم هيئة الدولة ومكانتها في المجتمع الدولي.[٥]

أما أدوات تنفيذ السياسة الخارجية فهي متعددة منها الأدوات الدبلوماسية والإقتصادية والفكرية التي تلجأ إليها الدول في تنفيذ السياسة الخارجية، وبشكل عام تنصرف أدوات السياسة الخارجية إلى تلك الموارد الإقتصادية والمهارات البشرية المستخدمة في إعداد وتنفيذ السياسة الخارجية، أما فيما يتعلق بأهمية السياسة الخارجية فإنها تبرز بما تحققه من أهداف السياسة العامة للوحدة الدولية لذلك تعد أداةً رئيسة لتحقــيق تلك الأهداف.[١]

---

[١] الرمضاني، مازن إسماعيل،(١٩٩١) **السياسة الخارجية دراسة نظرية** ، بغداد، مطبعة الحكمة، ص ٢٩٣.

[٢]Roy c.macridis، “ How Foreign poloicy is made” foreign policy in world polities,ed،roy.

[٣] سليم، محمد السيد،(١٩٨٤)، **تحليل السياسة الخارجية**، القاهرة، ص ١٥.

[٤] عبد الجبار، مصطفى،(١٩٨٢) **الفكر السياسي الوسيط والحديث**، وزارة التعليم العالي، بغداد، ص١٩٣.

[٥] الهزايمة، محمد عوض،(١٩٩٩)، **السياسة الخارجية الأردنية**، عمان، ص٢٤-٢٥.

[١] سليم، محمد السيد، مرجع سابق، ص ١٦- ٢٠.

المراحل التي مرت بها السياسة الخارجية الأمريكية

تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية منذ إستقلالها عن بريطانيا في عام ١٧٨٣ من بناء قوتها الذاتية وإنطلقت بسرعة قياسية ساعدها في ذلك إنعدام القيود الفعلية الإجتماعية والجغرافية، وإنعدام الأخطار الخارجية الكبيرة، إضافة إلى تدفق رأس المال الإستثماري ونجاحه الداخلي، وقد أدى الازدهار الإقتصادي المتسارع إلى إزدهار التجارة الخارجية الأمر الذي أدى إلى الإهتمام بالعلاقات الدولية وبروز الحاجة إلى تشكيل سياسة خارجية أمريكية متمايزة على الصعيد الدولي، لذا اصطفت الجماعات ذات المصالح لفتح أسواق خارجية وراء البحار وهكذا فإن تنامي القوة الصناعية الأمريكية والتجارة الخارجية قد خلق الاهتمام بالسياسة الخارجية وبدأ تحديد الدور الأمريكي في إطار العلاقات الدولية.[٢]

وقد أخذت الولايات المتحدة تتوسع تدرجياً بعد أن إكتملت السيادة التامة على كل أراضي العالم الجديد من العام ١٨٥٣ من الوسط والجنوب والشمال وصولاً إلى أقصى الغرب الأمريكي.[٣]

وبعدما تمكنت الدولة الجديدة من بسط سيطرتها على كامل أراضيها بدأت في التوسع في مجالها الإستراتيجي بإتجاه المحيط (الهادي والأطلسي) وهكذا توسعت الولايات المتحدة الأمريكية من الداخل إلى الخارج بعكس التوسع الأوروبي حيث كان التوسع إلى المستعمرات أولاً ثم نهب الثروات والعودة إلى الداخل لبناء القوة الذاتية، كما أن نظرة الولايات المتحدة الأمريكية للسياسة الخارجية والعلاقات الدولية تستند على المصلحة القومية العليا، وهذه المصلحة ترتكز على ثلاثة أمور الثروة، القيم، الدين والقوة.[١]

---

[٢] محسن، خليل، (٢٠٠٥)، **الاستراتيجية الإمبراطورية في وثيقة الأمن القومي الأمريكي**، نقلاً عن الرابط الإلكتروني. /http://www.arabgate.com/more

[٣] محسن ، خليل، مرجع سابق. نقلاً عن الرابط الإلكتروني. /http://www.arabgate.com/more

[١] ضيف الله، ياسمين سامي، (٢٠٠٣)، **الإمبراطورية الأمريكية: تاريخ قديم ورؤى متعددة**، نقلاً عن الرابط الإلكتروني: http://www.islamonline.net/arabic/mafaheem/2003/07/article01b.shtm1

ولقد أدى تحالف صانعي السياسة مع رجال الدين والثروة في الولايات المتحدة الأمريكية إلى رسم الأطر الفكرية المحددة للمصلحة القومية العليا للولايات المتحدة الأمريكيـــة والتـــي أثرت بشكل مباشر على السياسة الخارجية ودورها في النظام الدولية.[٢]

وقد إتصفت السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية بالبساطة وعدم التعقيد حتى قيام الحرب العالمية الأولى، إلا أن دخول الولايات المتحدة الأمريكية في هذه الحرب، وبروز أهمية النفط الاستراتيجية وتزايد مصالح فئات الشعب الأمريكي في إقامة علاقات خاصة مع بعض الدول الأجنبية مما دفع إلى زيادة أهمية العلاقات الدولية وتعقيد عملية صياغة إدارة السياسة الخارجية الأمريكية.[٣]

تزعمت الولايات المتحدة الأمريكية قيادة معسكر الدولة الرأسمالية بعد الحرب العالمية الثانية التي شهدت تراجعاً في أهمية ونفوذ الدول الأوروبية الرأسمالية الإستعمارية وزيادة قوة الحكومة الأمريكية وثرائها في القيام بتوجيه الأحداث الدولية، وبالتالي أصبحت السياسة الخارجية الأمريكية في إطار تكريس التحالفات الغربية وصياغة مصالح الدول الغربية وأداةً لمواجهة الشيوعية وحركات التحرر الثورية.[٤]

وقد ترتب على ذلك نتيجة للحرب العالمية الثانية وجود قطبين كبديل سريع للتحالف الذي شهدته الحرب العالمية الثانية بقيادة "روزفلت وتشرشل وستالين"، وقد كان للإستقطاب المترتب على الحرب الباردة، والحملة المكثفة المعادية للشيوعية في الولايات المتحدة أثرين هامين في السياسة الخارجية الأمريكية وقدرتها على القيام بدور المسؤول في الشؤون الدولية، إحداهما كان إيجابياً من حيث تأثيره على المصلحة العامة وهو أن كثافة الحملة المعادية للشيوعية ساعدت بدون شك في إقناع الشعب الأمريكي بأهمية تأييد الإستمرار في القيام بدور نشط في مجال الشؤون الدولية وتأييد العديد من البرامج مثل مشروع مارشال والنقطة الرابعة وحلف شمال الأطلنطي، والآخر سلبياً أدت إلى ظهور مجموعة من القوانين التي قيدت الحريات بما حملته من تهديدات للحريات المدنية الأمريكية وأضرار فعلية لمستقبل العديد من المهتمين الأمريكيين وبحياتهم الشخصية أدت إلى تطهير عد كبير من الخبراء الذين تخصصوا في دراسة

---

[٢] محسن، خليل، (٢٠٠٥)، نقلاً عن الرابط الإلكتروني. http://www.arabgate.com/more/

[٣] ربيع ، محمد عبد العزيز ، (١٩٩٠) ، **صناعـة السياسـة الأمريكية والعـرب**، عمان، دار الكرمل للنشر والتوزيع، ص١٦-١٧.

[٤] ربيع، محمد عبد العزيز، مرجع سابق ، ص ١٦.

السياسات الصينية في وزارة الخارجية الأمر الذي أدى إلى آثار سلبية على السياسة الأمريكية في آسيا حيث حدّدت من قدرات هذه الوزارة في التعامل مع الصين.[١]

ونتيجة لحالة التنافس بين قطبي النظام الدولي المتمثلين في الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفييتي سابقاً شهدت توسعاً أمريكياً تمثل في محاولة السيطرة على أوروبا من خلال تقديم الدعم الإقتصادي لها بموجب "خطة مارشال"، وثم من خلال إنشاء حلف الناتو وما إستتبعه ذلك من تواجد عسكري أمريكي في القارة الأوروبية وإتباع سياسة الإحتواء في إطار تلك العلاقات.[٢]

وقد قامت الولايات المتحدة بالتوسع نحو الجنوب الذي إتسم بإنشاء أحلاف عسكرية مع كل من اليابان، استراليا، نيوزيلاندا، الجمهورية الكورية والفلبين ودخولها صراع مع الإتحاد السوفييتي في مناطق النفوذ المتسارع عليها بين العراقيين في أفريقيا والشرق الأوسط.

أما عن السياسة الخارجية الأمريكية منذ نهاية الحرب البـــاردة فتظل إستثنائية غير قابلة للتنبؤ وتحمل بذور عدم الاستقرار لبقية دول العالم [١] وبشكل عام يمكن النظر إليها على أنها تقوم على تعزيز مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في العالم بما يحفظ إليه الريادة في قيادة العالم، والحفاظ على بقاءها كقطب مهيمن على السياسة والإقتصاد العالميين والإبقاء على حالة التفوق العسكري بتطوير أنظمة دفاعية وعسكرية تضمن لها القيادة، وتعمل على حيادية القدرات العسكرية للدول الكبرى في العالم وهذه السياسة تمثل إستمرارية للسياسة الخارجية الأمريكية.[٢]

أما بخصوص السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية إتجاه الشرق الأوسط فقد بدأت الاستراتيجية الأمريكية تقدم نفسها إلى المنطقة تدرجياً بعد الإنسحاب البريطاني المتتابع من المنطقة والنهائي عام ١٩٧١م والتي ركزت على الثروة النفطية والموقع الإستراتيجي

---

[١] ديني، بروسترك، (١٩٩١)، **نظرة شاملة على السياسة الخارجية الأمريكيـــــة**، القاهرة،الدار الدولية للنشر والتوزيع، ص ١٠٥-١٠٦.

[٢] ضيف الله، ياسمين سامي، (٢٠٠٣)، **الإمبراطورية الأمريكية: تاريخ قديم ورؤى متعددة**، نقلاً عن الرابط الإلكتروني http://www.islamonline.net/arabic/mafaheem/2003/07/article01b.shtm1

[١] ورانو، دنيال، **السياسة الخارجية الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة**، مركز الإمارات للدراسات والأبحاث الاستراتيجية، أبو ظبي، العدد (١٥)، ص ٥٩ .

[٢] ضيف الله، ياسمين سامي، (٢٠٠٣)، مرجع سابق.

والإحتياطات الهائلة من النفط والغاز والتي تعد ذات أهمية حيوية وكبيرة للآلة الصناعية الغربية.[٣]

وقد كانت إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية تقوم على أساس حماية النفط وإمداداته والحصول عليه بأقل التكاليف وحماية إسرائيل ومنع الإتحاد السوفييتي توسع نفوذها في المنطقة من خلال سياسة الإحتواء.[٤]

لذلك عمدت الولايات المتحدة إلى ربط منطقة الشرق الأوسط وخاصة الخليج العربي بالأمن القومي الأمريكي من خلال مبدأ "أيزنهاور ونيكسون" ومبدأ "كارتر" الذي إعتبر منطقة الخليج العربي منطقة حيــوية للمصالح الأمريكية، وأن هناك إتفاق كبير في أجندة السياسية الخارجية الأمريكية حول المصالح والأهداف في منطقة الشرق الأوسط بالإضافة إلى أن هناك تأييد من الرأي العام الأمريكي حول عدم دخول النفوذ السوفييتي للمنطقة بما يهدد المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية.[١]

أما فيما يتعلق بالمصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط فهي تتلخص في تدفق النفط والمحافظة على أمن الممرات المائية، ودعم عملية السلام بإدماج إسرائيل والعرب في الشرق الأوسط الجديد، ومواجهة الجماعات المتطرفة التي تستخدم الإرهاب في المنطقة ومواجهة إنتشار أسلحة الدمار الشامل".[٢]

وقد شهدت الساحة الدولية في منتصف الثمانينات ومطلع التسعينات عدداً من المتغيرات والأحداث التي كان لها الأثر الكبير في التأثير على السياسة الخارجية الأمريكية ومنها إنهيار الإتحاد السوفييتي، وأزمة الخليج الثانية التي كرست الوجود الأمريكي في المنطقة لحماية مصالحها، وتخلت الولايات المتحدة في سياستها الخارجية عن سياسة توازن القوى التقليدي بين

---

[٣] كوبنشهولم، بروس، (١٩٨٩)، **سياسة الولايات المتحدة في منطقة الخليج العربي**، القاهرة، دار النهضة العربية، ص٥٣.

[٤] أبو جاموس، ماجدة عود الله، (١٩٩٦)، **سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج العربي بعد انتهاء الحرب الباردة وأزمة الخليج**، عمان، مديرية المطابع العسكرية، ص٩.

[١] مساع ، عبد الله ، (١٩٩٧)، **مستقبل السياسة الأمريكية في منطقــة الشرق الأوسط، مجلة السياســة الدولية**،عمان، ع ١٢٧،ج ٣٢، ص١٢٦.

[٢] الحمد، جواد، (١٩٩٥)، **توجهات أمريكية تجاه الشرق الأوسط**، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، ط١، ص١٠.

الدول الفاعلة في المنطقة (إيران، العراق، السعودية)، والتي تم إعتمادها لعقود طويلة في المنطقة، والتحول إلى سياسية الإحتواء المزدوج لبعض دول الخليج وتحديداً العراق وإيران.[٣]

أحداث ١١ من أيلول فإنها لم تكن مجرد عملية إرهابية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية بل أنها شكلت نقله نوعية بالغة لأهمية في أشكال وآليات الصراع الدولي[٤] وتسببت في إعادة تشكيل السياسة الخارجية للدول الكبرى، حيث دفعت هذه الأحداث الإدارة الأمريكية جعل مكافحة الإرهاب الهدف الرئيسي للسياسة الخارجية الأمريكية، وقد أدت أيضاً إلى مراجعة شاملة للمواقف وسياسات الولايات المتحدة على المستوى الدولي[١] وحدوث تغير في أولويات السياسة الخارجية إذ أصبحت القضايا الأمنية هي الهاجس الرئيسي المعلن للسياسات الداخليـــة والخارجية الأمريكية.

وبشكل عام فإن المتتبع للسياسة الخارجية الأمريكية منذ نهاية القرن التاسع عشر وحتى إدارة الرئيس الأمريكي أوباما نجدها تتراوح بين مبدأين أساسين هما:

الأول : مبدأ القيم الأمريكية المتمثل بمنهج الرئيس الأمريكي "ويلسون" الذي يتفق مع مبدأ ضرورة أن تتمثل الأمم الأخرى بالقيم الأمريكية.

الثاني : مبدأ " القوة المتمثل بمنهج الرئيس الأمريكي "ثيورد روزفلت"، وهي السياسة التي بررت حق الولايات المتحدة الأمريكية في ممارسة دور الشرطي وخاصة في أمريكا اللاتينية.

وهذين المبدأين لا يختلفان، وإن التناقض بينهما سطحي وليس بجوهري وبالتالي لا يوجد خلاف حول الهدف الاستراتيجي البعيد المتعلق بالسيادة الأمريكية الكونية.

أهداف السياسة الخارجية الأمريكية

بعد إنهيار الإتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة، فتح المجال فيها للولايات المتحدة الأمريكية لبسط هيمنتها على الشؤون الدولية وتعلن قيادتها وزعامتها لهذا العالم المتغير.[٢]

---

[٣] أبو جاموس، مرجع سابق، ص١١.

[٤] محمود، أحمد إبراهيم (٢٠٠٢)، الإرهاب الجديد الشكل الرئيسي للصراع المسلح في الساحة الدولية. **مجلة السياسة الدولية** ، القاهرة، ع (١٤٧)، ج (٣٨)، ص ٥٠.

[١] مجلة شؤون خليجية ، (٢٠٠٢)، **هل تسيطر التوجهات اليمنية العسكرية المتشددة على السياسات الأمريكية اتجاه العالم**، ع (٢٩)، ص ١٥.

[٢] حسن، خليل، مرجع سابق، ص٧١.

وقد كثرت التحاليل والمقالات حول الأهداف المعلنة وغير المعلنة لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية في العالم التي إستطاعت الوصول إلى موقع السيطرة بفضل قوتها العسكرية الهائلة التي يساندها إقتصاد مبني على التفوق العلمي والتكنولوجي وتمكنها من ممارسة هيمنتها الثقافية في العالم والذي إستطاع تجاوز الأزمة المالية العالمية وتداعياتها والتي تحافظ على الإقتصاد الأمريكي ومكانته وقوته وهيمنته على النظام الدولي.[١]

وتقوم السياسة الخارجية الأمريكية على القوة المرتبطة بتحقيق المصالح، حيث أن الولايات المتحدة الأمريكية ما زالت متمسكة بنظرية "هانزمورغن ثأو وهنري كسينجر" والتي تقول بأن المصالح لا تتحقق بمعزل عن القوة وأن القوة يجب أن تبقى حاضرة إذا أرادت الدولة أن تضمن نجاح سياستها الخارجية.[٢]

وقد برزت محاولات جادة وعديدة في الولايات المتحدة وعلى المستوى الداخلي حول ضرورة إعادة تعريف المصلحة القومية الأمريكية، فقد قدم "هنتنغتون" دراسة شهيرة بعنوان: " تآكل المصالح القومية الأمريكية" يقول فيها: "بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية، كانت الولايات تعرف ذاتها بإعتبارها زعيمة العالم الديمقراطي الحر، في مواجهة الإتحاد السوفيتي والشيوعية العالمية، وخلال الحرب الباردة كان للولايات المتحدة أهداف سياسية خارجية عديدة، لكن هدفها القومي الأسمى هو إحتواء وتحطيم الشيوعية، في حين كانت الأهداف والمصالح الأخرى تتحطم وتتهاوى أمام هذا الهدف، وعادة ما تكون داعمة له".[٣]

إما وقد انتهت الحرب الباردة، وفي ظل غياب عدو مشترك يضيف "هنتنغتون" إن الشعور بالهوية القومية الأمريكية قد ضعف، بحيث أصبح من غير السهل على الأمريكيين تحديد وتعريف واضح ومحدد لمصلحتهم القومية، على عكس ما كان عليه الحال في فترة الحرب الباردة، حيث يوجد عدو يقوى الشعور بالهوية القومية الأمريكية، وتسخر كافة الوسائل

---

[١] لكريني، إدريس (٢٠٠٣)، الزعامة الأمريكية في عالم مرتبك: مقومات الريادة وكراهات التراجع، **مجلة المستقبل العربي**، ع(٢٩١)، ج (٢٦)، ص ١٢، بيروت.

[٢] حافظ، نادر، مرجع سابق ، ص ٥٨.

[٣] يوسف، أحمد ، (٢٠٠٥)، الإستراتيجية **الأمريكية الجديدة في الشرق الأوسط: استهداف الإسلام بدعوى محاربة الإرهاب**، نقلاً عن الرابط التالي : http://www.jimsyr.com/05 thakafa-fiker/istategy.gtm

والإمكانات لخدمة ذلك الهدف ولهذا يرى هنتنغتون بأن الحاجة ملحة لخلق عدو محدد يعاد على أساسه تعريف المصلحة القومية الأمريكية.[١]

ولهذه الحاجة قدمت لجنة المصالح القومية الأمريكية ١٩٩٦ والتي تضم مسؤولين وخبراء سابقين في مواقع سياسية مختلفة تقريراً حددت فيه خمس مصالح حيوية للولايات المتحدة الأمريكية تمثل في النقاط التالية:[٢]

١- منع وقوع أي اعتداء على الولايات المتحدة بأسلحة الدمار الشامل.

٢- منع ظهور قوة معادية تهيمن على أوروبا وآسيا.

٣- منع ظهور قوة معادية تسيطر على الحدود أو المياه الأمريكية.

٤- ضمان بقاء حلفاء الولايات المتحدة.

٥- منع انهيار التجارة الدولية أو النظام المالي أو البيئي، أو مواد الطاقة.

نتبين مما سبق، بأن حسابات السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تنطلق في تحديد مصالحها وأهدافها من منطلق مصلحتها القومية، التي تلزم إتباع إستراتيجيات وسلوكيات من شأنها تأمين المصالح، وبلوغ الأهداف التي تم صياغتها بحسب مفهوم تلك المصلحة، كما أنها أيضاً تحدد طبيعة تعامل الولايات المتحدة مع أي منطقة في العالم.

وأما بالنسبة للأهداف العامة للسياسة الخارجية الأمريكية في هذا العصر الجديد فإنها تدور حول ثلاثة نقاط وهي كالتالي :

أولاً: تعزيز أمن الولايات المتحدة الأمريكية:

حيث أن الولايات الأمريكية بنظر مخططي أهداف سياستها الخارجية يفرض عليها تحقيق ما يلي :-

١- **قوة أمريكا في الداخل** : وهذا يتم عن طريق بناء الإقتصاد القوي والقوات العسكرية القوية المستعدة للقتال والوجود الفعال في الخارج.

---

[١]Samuclp. Humtiington، (١٩٩٧)"**the Erosion of American National Interest**" Porcign Affairs. vol.76، No، 5p.28-29.

[٢]Samuclp. Humtiington، (١٩٩٧)"**the Erosion of American National Interest**" Porcign Affuirs. vol.76، No، 5.p.28

٢- **قوة أمريكا في الخارج** : وهذا يتم عن طريق إقامة تكتلات والتنظيمات الدولية التي تكفل أمن أمريكا والسلام العالمي.[١]

إن الحفاظ على الأمن الداخلي والخارجي يتم من خلال صيانة بيئة أمنية ذات بُعد عالمي والتجاوب مع التهديدات والأزمات وذلك عن طريق مجموعة من الوسائل بما في ذلك الأدوات العسكرية والدبلوماسية والتعاون الإقتصادي والمساعدات الدولية وضبط التسليح ومنع الانتشار، إنطلاقاً من أن هذه الوسائل تعزز الأمن الأمريكي.[٢]

ثانياً : دعم إنعاش الإقتصاد الأمريكي:

تهيمن الولايات المتحدة الأمريكية على النظام الإقتصادي العالمي، وهذه الهيمنة ناتجة عن سيطرتها على: طرق التجارة الدولية وأسواقها، ومصادر الطاقة في العالم، ومراكز البحث والإبداع،[٣] وتقوم الولايات المتحدة الأمريكية بتأمين الاستقرار في الأماكن الرئيسية في العالم والتي تقيم الولايات المتحدة علاقات تجارية معها أو تستورد منها السلع الحيوية مثل النفط والغاز الطبيعي وإن عصب الإقتصاد الأمريكي هو الطاقة ولتأمين ذلك يستلزم المزيد لحماية المصالح الحيوية الممثلة بالنفط ومنها النفط الخليجي، لذا سعت الولايات المتحدة الأمريكية جاهدة في فترة الستينات والسبعينات إلى حماية مصادر النفط عبر دعمها المباشر للدول النفطية، إضافة إلى حماية ممرات النفط، وقد إستبدلت واشنطـن هذه السياسة بسياسة إحتلال مصادر النفط.

وإن السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية يحركها الدافع الإقتصادي قبل كل شيء، وإن اكتشاف وتطوير أسواق جديدة تحت حماية القواعد العسكرية أصبحت النتيجة الطبيعية والهدف الفعلي للسياسة الخارجية الأمريكية.

---

[١] عوني، مالك (١٩٩٧)، الإستراتيجية العسكرية الأمريكية وموقعها من السياسة الخارجية الأمريكية،**مجلة السياسة الدولية**،القاهرة، (١٢٧)، ج (٣٢)، ص ٩٥.

[٢] العوايشة، محمد إبراهيم أحمد ، (٢٠٠٥)، **العقوبات الإقتصادية كأداة في السياسة الخارجية الأمريكية في الفترة الممتدة من (١٩٩٠- ٢٠٠٠)**، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الأردنية ، عمان ، الأردن ، ص ٥٩- ٦٠.

[٣] الشطي، إسماعيل، (٢٠٠٢)، تحديات إستراتيجية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، **مجلة المستقبل العربي**، بيروت، ع(٢٨٣)، ج (٢٥)، ص ٣٩.

ثالثاً : نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان :

ترى الولايات المتحدة الأمريكية أن الأمن الأمريكي يعتمد على حماية وتوسيع الديمقراطية على النطاق العالمي، ولهذا فإن الولايات المتحدة تساعد على دعم الإصلاحات الديمقراطية والإقتصادية في عدد من دول العالم مثل أوروبا الشرقية والجمهوريات حديثة الاستقلال في الإتحاد السوفيتي السابق ومختلف دول العالم وخصوصاً في منطقة الشرق الأوسط[١].

وقضايا حقوق الإنسان والديمقراطية في أجندة السياسة الخارجية الأمريكية لها أهداف، فقد ابتدعت حماية الأقليات في الدول ورفعت راية المطالبة بحقوق الإنسان،[٢] ولم يكن سوى أسلوباً ومجالا للتدخل في الشؤون الداخلية للدول، وطريقاً لحياكة المؤامرات وإسقاط الأنظمة التي تعارض سياستها، وبالمقابل تلزم الصمت إزاء الدولة الرأسمالية والصديقة في هذا المجال، وتستخدم الولايات المتحدة حقوق الإنسان كورقة ضغط في السياسة الخارجية الأمريكية للحصول على تنازلات، وسرعان ما تتوارى إذ ما ظهرت مصلحة إقتصادية وحيوية للولايات المتحـــدة الأمريكية.

وبالتالي فإن الاهتمام بحقوق الإنسان وبنشر الديمقراطية هي جزء من السياسة الخارجية الأمريكية الذي يجب أن تسعى لتحقيق المصلحة القومية للولايات المتحدة الأمريكية، أما فيما يتعلق بأهداف السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط [٣] فهي تنبثق من المصالح الحيوية للولايات المتحدة في هذه المنطقة التي تعتبر من أهم مناطق في العالم وذلك بسبب موقعها الجيوستراتيجي ولأهميتها الإقتصادية في السوق العالمية لاسيما خزين النفط الموجود فيه. [١]

ويحدد الفكر السياسي الأمريكي وظيفة الشرق الأوسط إنطلاقاً من ثلاث غايات استراتيجية هي إسرائيل والنفط، ثم موقع المنطقة في آسيا الوسطى ومن خلالها إتخذ الخطاب السياسي الأمريكي في الشرق الأوسط وحدة إستراتيجية بعدما كان في السبعينات والثمانينات مقسماً المنطقة إلى قسمين : المنطقة النفطية (منطقة الخليج) وبين منطقة جوار إسرائيل (

---

[١] حسين، خليل، مرجع سابق.

[٢] ورانو، دنيال، مرجع سابق، ص٥٧.

[٣] كوبنشهولم، بروس، مرجع سابق، ص٢١.

[١] بسيوني، عنبر، (١٩٩٧)، الولايات المتحدة الأمريكية والتدخل لحماية حقوق الإنسان والديمقراطية، القاهرة، **مجلة السياســة الدولية**، عدد (١٢٧)، ج (٣٢)، ص ١٥.

الشرق الأدنى) بالإضافة أنه حاول إبعاد القضية الفلسطينية عن هموم الدول النفطية، أما ما إستجد على الخطاب السياسي الأمريكي فقد عاد ليوحد بينهما تحت تأثير المشروع الشرق الأوسطي ومحوره إسرائيل وذلك تحت مضاعفات حرب الخليج الثانية، وهيمنة أمريكا على النظام الدولي كقطب واحد[٢]

وقد حاولت الإدارات الأمريكية المتعاقبة بدءاً من عهدي "جورج بوش" الأب و"بيل كلينتون" ومروراً بعهد الرئيس الأمريكي السابق "بوش الابن" بتكريس هذا المشروع تحت وضعية المفاوضات المتعددة الأطراف التي تتعلق بتعزيز التعاون الأمريكي خصوصاً بين الدول العربية وإسرائيل.[٣]

وتتضمن منطقة الشرق الأوسط دولاً محورية تشكل قاعدة أساسية للنفوذ الأمريكي مثل مصر، ودولاً محورية نقيضة هي مصدر التهديد لهذه المصالح وتستهدفها سياسة إحتواء جديدة، وهذه الدول هي العراق، إيران، ليبيا، وفيها إنضمت إلى هذه القائمة دول مثل سوريا والسودان.

وفي دراسة قام بإعدادها "بريز نسكي" بعنوان: "السياسة الخارجية الأمريكية: تحديات القيادة في القرن الواحد والعشرين"[١] كان هدفها الرئيسي تحديد مصالح مفيدة.

وفيما يتعلق بالمصالح الحيوية، فقد حددت الدراسة أربع مصالح هي :

١- ضمان الإستقرار والسلام في الخليج العربي، وتأمين الوصول إلى موارد الغاز والنفط لتصديرها. [٢]

٢- إستمرار العلاقة الخاصة مع إسرائيل، وضمان بقاءها والحفاظ على تفوقها بإعتبارها دولة ذات سيادة.

٣- مساندة حكومات مصر والمملكة العربية السعودية، والأردن ضد التهديدات التي يتعرض لها أمنها أو يهدد إستقرارها.

٤- وضع رد منسق أكثر فاعلية على الإرهاب في الشرق الأوسط.

---

[٢] نهرا، فؤاد، (٢٠٠٠)، **الشرق الأوسط الجديد في الفكر السياسي الأمريكي**، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، ط١، ص ٤٧.

[٣] بسيوني، عنبر ، مرجع سابق، ص١٩.

[١] بريز نسكي، زبيخنيو، (١٩٩٩). تحديات القيادة الأمريكية في القرن الـــ ٢١، **مجلة شؤون الشرق الأوسط**، ع (٧٨ – ٧٩)، ج (٨٤)، ص ٧٢– ٧٤، بيروت.

[٢] نهرا، فؤاد، مرجع سابق ، ص ٤٧– ٥٢.

تضم عملية السلام مصالح مهمة بين العرب وإسرائيل،وثبات أسعار الطاقة، وأمن الشركاء في منطقة الخليج العربي، والإستقرار في المغرب وشمال إفريقيا، وتعزيز الليبرالية السياسية لنشر حكم القانون وحقوق الإنسان بإعتبارها قواعد في بلدان الشرق الأوسط والتي إفتقدها [٣].

إن هناك أربع مجموعات من المصالح للولايات المتحدة الأمريكية من خلال دراسة "بريزنسكي" تشمل المصالح السياسية، والمصالح الإقتصادية، والمصالح العسكرية والمصالح الثقافية.

وبشكل عام فإن للولايات المتحدة الأمريكية مجموعة من المصالح والأهداف تعمل على تأمينها وحمايتها في منطقة الشرق الأوسط وخصوصاً الخليج العربي، وفي هذا المجال قد تعددت الدراسات والأبحاث والتقارير إلا أنها لم تخرج عن إطار الأهداف التالية للسياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط وهي كالتالي:[١]

١- السيطرة على النفط كمصدر للطاقة والمال.

قد أولت الولايات المتحدة إهتماماً كبيراً في منطقة الشرق الأوسط بسبب إحتوائها على النفط وإحتياطاتها الهائلة وإعتبرت هذه المنطقة ذات مصلحة حيوية، وأن أي محاولة للسيطرة عليها يعد اعتداء عليها،[٢] وتحقق السيطرة على هذه السلعة الإستراتيجية من قبل الولايات المتحدة المزايا التالية:

أ . فرض الهيمنة العالمية للولايات المتحدة الأمريكية، وخصوصاً في ظل وجود تنامي القوة الإقتصادية لبعض حلفائها مثل الإتحاد الأوروبي، اليابان، وأندادها مثل الصين وروسيا الإتحادية وبالتالي التحكم في إقتصاديات هذه الدول.

ب . أخذ الإنتاج المحلي للولايات المتحدة في التناقص وتضاءلت نسبة الإحتياطي لديها إلى (٢.٨%) من الإحتياطي العالمي في عام ٢٠٠٠ مقارنة بنسبة الإحتياطي (٣.٤ %) من الاحتياطي العالمي من عام ١٩٩٠، ويشير التقرير الوطني لسياسة الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية والتي تم نشره عام ٢٠٠١ بان الولايات المتحدة إستهلكت أكثر من

---

[٣] بريز نسكي، زبيخنيو، مرجع سابق، ص٨١.

[١] نعمان، عصام، (٢٠٠٣)، نحو مواجهة مشروع الهيمنة الإمبراطوري الأمريكي. **مجلة المستقبل العربي**، بيروت، ع (٢٩١)، ج (٢٦)، ص ٧٩.

[٢] أبو جاموس، ماجده عودة الله محمد، مرجع سابق ، ص ٤١.

(٢٥%) من النفط المنتج في العالم وأكثر من نصف ما تستورده وكان من المتوقع أن تزيد معدلات الإستهلاك والاستيراد الذي قد يصل في عام ٢٠٢٠ إلى (٦٤%) من حاجتها النفطية، وبالتالي فإنه لا بديل من السيطرة على هذه المنطقة لتأمين إحتياجات الولايات المتحدة الأمريكية من النفط.[٣]

جـ . تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أكبر الدول الصناعية في العالم، وأيضاً أكبر دولة مستهلكة للنفط، لذا فإن سلامة الإمدادات النفطية أمر حيوي لإستمرارية قوتها العسكرية والإقتصادية.

د . وفيما يتعلق بالتجارة، والإستثمارات، والفوائض النقدية فإنها مرتبطة وتستمد وجودها وأهميتها من الثروة النفطية،[١] وبالتالي فإن النفط سلعة إستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية ومرتبطة بالأمن الأمريكي، وأنها مستعدة للدخول في الحرب دفاعاً عن مصالحها في هذه المنطقة.

٤- حماية أمن وبقاء إسرائيل.

حدد الرئيس الأمريكي "ريتشارد نيكسون" الرؤية الإستراتيجية الأمريكية إتجاه إسرائيل هدفاً ووسيلة بقوله: "..إن التزامنا بإسرائيل نابع من مصلحتنا الأخلاقية والأيديولوجية .... وأننا سوف نجد أنفسنا (بما يقارب اليقين) مشاركين في نزاع مستقبلي في الشرق الأوسط ... ولن يسمح أي رئيس للولايات المتحدة بأن تُهزم إسرائيل"

إذن هناك إلتزام أمريكي ثابت دائم إتجاه إسرائيل بالمحافظة على أمنها وبقائها ورضائها وتفوقها، وأن حماية أمن إسرائيل بمثابة حماية لأمن الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى مدى العقود الماضية فإن هناك إلتزام ثابت من قبل الإدارات الأمريكية المتعاقبة بأمن إسرائيل ومثال ذلك حرب أكتوبر ١٩٧٣، حيث فتحت إدارة نيسكون مخازن الجيش الأمريكي ونظمته العسكرية التي لم يتم إستخدامها بعد، وذلك إلتزاماً بضمان التفوق العسكري والنوعي لإسرائيل على العرب، إضافة إلى ذلك وفي إطار العلاقات الثابتة إتجاه إسرائيل قدمت الإدارات الأمريكية

---

[٣] نبيل، محمد زكي" يوسف التل، (٢٠٠٣)، **العلاقات السياسية الأردنية – الأمريكية ١٩٩٠-٢٠٠٠** . رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، ص٢٠-٢١.

[١] نبيل، محمد زكي" يوسف التل ، المرجع السابق، ص ٥٤.

المختلفة نفسها كوسيط بين الإسرائيليين والعرب للوصول إلى تسوية للصراع العربي الإسرائيلي. [٢]

أما بخصوص الدور الخطير الذي يلعبه اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة الأمريكية يكمن في التأثير على صانع القرار وذلك من خلال الإتصال الدائم بالمسؤولين والضغط عليهم بأساليب متنوعة، إضافة إلى دعمهم وتمويلهم للحملات الإنتخابية لكافة المناصب الفدرالية[١] وإنتخابات الرئاسة الأمريكية والكونغرس.

ومن أشهر المنظمات السياسية نفوذاً في الولايات المتحدة الأمريكية "لجنة الشؤون العامة الأمريكية" (إيباك) حيث أنه منذ عام ١٩٥١ كانت تمارس ضغطاً لصالح إسرائيل على أعضاء الكونغرس ومجلس الشيوخ، إضافة إلى ذلك كان لديها القدرة على الوصول بسهولة إلى أعلى المستويات في البيت الأبيض. [٢]

ويرجع الإنحياز الأميركي لإسرائيل لإعتبارات دينية، تاريخية، سياسية وإعلامية، وللإستراتيجية المتبادلة بين إسرائيل وأمريكا فقد إتخذ الدعم الأمريكي لإسرائيل أشكالاً مختلفة من تأييد سياسي ودبلوماسي للمعونات الإقتصادية والعسكرية ونقل التكنولوجيا العسكرية وتطوير الصناعات الحربية والإعفاءات الضريبية والحركية إضافة إلى حرية العمل السياسي والمالي لليهود على الساحة الأميركية. [٣]

٣ – مكافحة الإرهاب:

إعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية منطقة الشرق الأوسط مصدّرة للإرهاب ومهددة للأمن القومي الأمريكي بعد وقوع أحداث ١١ سبتمبر، وأعلنت حربها ضد أشخاص وشركات ومنظمات ومن ثم إعلان ما أسمته بدول محور الشر والتي تضم "إيران، العراق، كوريا الشمالية"، وهي في مجملها دول وشركات ومنظمات معادية للسياسة الأمريكية".[٤]

---

[٢] صالح، عبد الله، (١٩٩٧)، مستقبل السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة ع (١٢٧)، ج (٣٢)، ص ١٢٦.

[١] المصدر نفسه، ص ١٢٧.

[٢] ربيع، محمد عبد العزيز، مرجع سابق ، ص ٢٠٤.

[٣] نبيل ، محمد زكي" يوسف التل، مرجع سابق ، ص ٢١.

[٤] محمد، عايض العتيبي، (٢٠٠٥)، **العلاقات السعودية– الأمريكية بعد ١١/سبتمبر ٢٠٠١**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، ص ١٣١.

وأعلنت الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً الحرب على حركات الجهاد الإسلامية بإسم الحرب على الإرهاب، وفي ذلك سارعت أغلب دول الشرق الأوسط بإستثناء العراق إلى تأييد الحملة الأمريكية وتقديم معلومات ومساعدات للولايات المتحدة، فقد كان إحتلال أفغانستان الهدف الأول للإستراتيجيـــة الأمريكية في مكافحة الإرهاب ومن ثم العراق، وسوف تأتي حتماً إيران من بعد الانتهاء من العراق[٣] إذ لا تزال واشنطن تضع إيران على لائحة الدول الإرهابية وتهمها بتقديم الدعـــم والمساندة لبعض الحركات الإسلامية والوطنية التحريرية ولا يزال الغرب والدول العربية المعتدلة وإسرائيل هدفاً للأعمال الجديدة للإرهاب في الشرق الأوسط، لذلك تحاول الولايات المتحدة الأمريكية ومن خلال الأجندة الخاصة بها في الشرق الأوسط إلى إحداث إصلاح ثقافي وتعليمي في نظم التعليم والتربية الخاصة وخاصة مؤسسات التعليم الدينية في دول مثل "السعودية، باكستان، اليمن" إضافة إلى إيجاد مؤسسات ثقافية وإعلامية لنشر الثقافة الغربية الليبرالية.[١]

وأخيراً فإن أحداث ١١ أيلول أعطيت فيها الولايات المتحدة الأمريكية الفرصة الذهبية في فرض هيمنتها على ثورات العالم وفرض أنماطها السياسية والسلوكية على جميع دول العالم.

٤- منع إنتشار أسلحة الدمار الشامل:

تبذل الولايات المتحدة الأمريكية جهوداً كبيرة لمنع إنتشار الأسلحة ذات التدمير الشامل ووسائل نقلها، بالإضافة إلى ذلك فإنها تعمل على تحسين قدرتها في الدفاع والوقاية من إستخدام هذه الأسلحة من قبل الدول الأخرى ذات النوايا العدوانية[٢] بالإضافة إلى المجموعات الإرهابية التي تهدد الولايات المتحدة الأمريكية ومصالحها وحلفائها في المنطقة وخاصة إسرائيل، وقد سميت الولايات المتحدة الأمريكية البلدان التي تقع في هذا الإطار كإيران والعراق وكوريا الشمالية.

لذا تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى الحفاظ على منطقة الشرق الأوسط لتصبح مستقرة وخالية من النزاعات ومن تهديد أسلحة الدمار الشامل – عدا إسرائيل- ولعل حرب

---

[١] نفس المصدر، ص ١٣٤.

[٢] مزاحم، هيثم، (١٩٩٩)، عقد العلاقات بين واشنطـــن وإيران. **مجلة شـــــؤون الأوسط**، بيروت، ع (٨٤)،
ج (٢)، ص ٩٣.

[٣] عوني، مالك، (١٩٩٧)، الاستراتيجية العسكرية الأمريكية وموقعها من السياسة الخارجية الأمريكية،القاهرة، **مجلة السياسية الدولية**، ع (١٢٧)، ج (٣٢)، ص ٩٧.

الخليج الثانية، وبعدها غزو العراق يعتبروا أكبر شاهدين على ذلك، حيث شكلت العراق تهديداً مباشراً على كل من النفط وإسرائيل التي تشكل خطوطاً حمراء للإستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط.(١)

٥ - الحاجة إلى إحتواء وحصار وعزل دول مثل إيران وسوريا وليبيا والسودان:

وهي الدول الموصوفة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية بالرجعية والمارقة والخارجة عن القانون الدولي وكما أسماها الرئيس الأمريكي السابق "جورج بوش الأب" في خطابه (رسالة الإتحاد) ٢٩ يناير من عام ٢٠٠٢ بدول "محور الشر"(٢). وهذه الدول وحسب رأي الولايات المتحدة الأمريكية غير ملتزمة بالقانون الدولي، وتمارس الإرهاب وتصنيع أسلحة الدمار الشامل، وبالتالي تشكل خطراً على غيرها من الدول بالإضافة إلى أنها تستمر في رفض وجود إسرائيل في المنطقة.

وأما إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في التعامل مع هذه الدول فيتم عن طريق "مبدأ الاحتواء" والذي يهدف إلى عزل القوة الإقليمية المستهدفة، بإستخدام النفوذ السياسي والإقتصادي لمنع مجرد الإقتراب منها، وهذا ما حصل بشان العراق وإيران، كما تمنع سياسة الإحتواء تكوين تحالفات إقليمية تتمحور حول الدول المهددة للمصالح الأمريكية، وبالنسبة لإيران فقد إنتشرت فكرة إحتواء المد الإسلامي الثوري عن طريق فرض الحصار السياسي والإقتصادي وأيضاً عن طريق دعم الأطراف والدول النفطية.(٣)

٦ - الحفاظ على أمن وإستقرار حلفائها في المنطقة (الأردن، السعودية ومصر).

يتطلب من الولايات المتحدة الأمريكية حتى تقوم بتحقيق وتثبيت نفوذها أن تحتفظ على إستقرار أصدقائها وحلفائها في المنطقة، وهذا أمر سياسي في إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية وفي تنفيذ الأهداف السياسية لها.(٤)

تعتبر مصر دولة محورية وطبقية بالنسبة للإستراتيجية الأمريكية، وذلك لسببين هامين هما:

---

(١) نبيل ، محمد زكي"، يوسف التل، مرجع سابق، ص (١٦-١٧).

(٢) البرصان، أحمد السيم، (٢٠٠٢)، إيران والولايات المتحدة ومحور الشر : الدوافع السياسية والاستراتيجية الأمريكية. **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة، ع (١٤٨)، ج (٣٨)، ص ٣٥.

(٣) نهراً، فؤاد،المرجع السابق، ص ٥٤.

(٤) بريز نسكي، وزبيغنيو، مرجع سابق ، ص ٨١ - ٨٢.

١-	أن مصر قادرة على إحتواء المد الإسلامي.

٢-	تركيز الدبلوماسية المصرية على جهودها في تسيير عملية السلام.

وأما المملكة العربية السعودية والتي تمتلك أكبر إحتياطات نفط في العالم، وتمثل مكانتها الدينية قوة المنطقة بفضل الجغرافيا والموارد، والأردن من الدول المعتدلة في المنطقة التي تلعب دوراً أمنياً في حفظ الأمن والاستقرار وخاصة توقيع إتفاقية سلام مع إسرائيل، وبالتالي فإن وقوع أي تهديد لهذه الحكومات الموالية للولايات المتحدة الأمريكية وكذلك النفوذ الأمريكي في المنطقة سوف يقابله رد فوري وعاجل بتقديم مساعدات سياسية وإقتصادية لحماية تلك الحكومات.

الرؤية الأمريكية للعلاقات الدولية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول:

إن رؤية الولايات المتحدة الأمريكية للعلاقات الدولية هي نوع من الرؤية الواقعية التي لا ترى في طبيعة العلاقات بين الدول إلاعلاقات صراع ومنافسة، وأن الأصل هو أن هذه الدول في حالة تهديد متبادل مستمر، أما الرؤية الليبرالية فإنها ترى أنه من الممكن أن تكون العلاقات الدولية علاقات تعاونية ضمن شروط أهمها وجود حكومات ديمقراطية وتعاون إقتصادي، ومنظمات تعاون دولية.

وعلى الرغم من أن الخطاب السياسي الأمريكي خطاب ليبرالي، يشيد بالديمقراطية ويبشر بها، ويؤكد على دور المؤسسات الدولية والمصالح المشتركة بين الدول، ويدعو إلى إشاعة الأمن والسلم الدوليين وأحياناً بصورة مثالية، ولكن مجمل السياسات الأمريكية الخارجية لا تلتزم بذلك الخطاب، بل تلتزم بالمنظور الواقعي الصرف بشكل أكبر وتنطلق منه في تحديد توجهاته على صعيد العلاقات الدولية.[١]

والرؤية الواقعية منقسمة بين رؤية يمكن إعتبارها معتدلة Post-Classical Realism،

ورؤية أخرى متشددة Neorealism فالرؤية المعتدلة لا تؤمن بوجود تهديد فعلي للأمن القومي ما لم يكن محتملاً فعلاً، وأما الرؤية المتشددة فتفترض دوام التهديد للأمن القومي في الساحة الدولية

---

[١]John J. Mearsheimer,(٢٠٠١) **The Tragedy of Great Power Politics** (New York: Norton, P. 25.

سواء أكان محتملاً أم غير محتمل، فبالنسبة إلى هذه الرؤية فإن مجرد وجود قوة أخرى فإنه يشكل لها تهديداً كبيراً.[١]

لقد شهد العالم بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ ظاهرة يمكن أن تعد جديدة نوعاً ما، وهي بروز "قطب" عالمي صاعد، ولكن ليس في صورة دولة وهو الإرهاب، بما يعنيه ذلك من تغيير في هيكل النظام الدولي الذي يصير ثنائياً وليس أحادياً، فللمرة الأولى لن يكون "القطب" الدولي في صورة دولة، وإنما في شكل منظمات وحركات وأفراد لا يجمع بينهم أكثر من العداء للقطب الآخر.

لقد إتسم النظام الدولي الجديد بمجموعة من السمات الرئيسة التي يمكن تلخيصها بما يلي:[٢]

- الانتقال نهائياً من نظام القطبية الثنائية إلى نظام القطبية الأحادية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية.
- إنتقال الصراع العالمي بعد إنهيار التوازن الدولي من صراع سياسي وعسكري إلى صراع إقتصادي، ومن صراع بين الشرق والغرب إلى صراع بين الشمال الغني والجنوب الفقير.
- موافقة معظم الأنظمة الغربية التي تنادي بالحرية والديمقراطية على تخويل الولايات المتحدة، متى شاءت وكيفما شاءت، لإستخدام القوة العسكرية ضد كل دولة في العالم الثالث تنشد فيه الحرية وتنادي بحق تقرير المصير أو تسعى لإمتلاك القدرات الذاتية التي تسمح لها بالتغلب على عوامل التخلف.
- إستعداد العالم الغربي، ومعه بعض الدول التي تلتقي مصالحها مع مصالح الولايات المتحدة لمساعدة واشنطن بشتى أنواع المساعدات في عملياتها العسكرية التي إستهدفت دولاً ذات سيادة وشعوباً بريئة.

أخذت الإدارة الأمريكية أيام "بيل كلينتون" بفرض العولمة كوسيلة للحفاظ على هيبة أمريكا وعظمتها كقطب متفرد بزعامة العالم، ففي مؤتمر قمة "السبعة الكبار" الذي عقد في دنفر عام ١٩٩٧، تباهى الرئيس الأمريكي السابق "بيل كلينتون" بنجاح الإقتصاد الأمريكي

---

[١]Stephen G. Brooks, (١٩٨١) **Dueling Realisms**، **International Organization** , Vol . 51، No. 3 (Summer).

[٢] لوران، إريك، (٢٠٠٣)، **حرب آل بوش**، ترجمة: سلمان حرفوش، بيروت: دار الخيال، ص١٢١.

كنموذج للآخرين،[1] كما وسمحت وزيرة الخارجية الأمريكية و"مادلين أولبرايت"، لنفسها بالقول عن أمريكا: "بأنها الدولة التي لا غنى عنها.. وإننا نقف على طولنا ونرى أبعد مما ترى الدول الأخرى".

ومن وجهة نظر نائب وزير الخارجية الأمريكية "لورانس سوبرز": "إن الهيمنة التي ترنو إليها أمريكا هي هيمنة غير خطيرة "، "وإن أمريكا القوة العظمى هي قوة غير استعمارية".[2]

وكان التحول في السياسة الخارجية الأمريكية قد إبتدأ منذ الأيام الأولى لتسلم إدارة الرئيس السابق "بوش الابن" مقاليد الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية، وتجلى ذلك في سلسلة من المواقف أهمها:[3]

- الإنحياز الكامل لإسرائيل وسياستها العدوانية تجاه الشعب الفلسطيني بوجه خاص والحقوق العربية بوجه عام.
- الإنسحاب من إتفاقية كيوتو المتعلقة بالإنحباس الحراري (Warming Global) المعنية بمكافحة الأخطار التي تهدد المناخ والبيئة العالميين.
- التخلي عن معاهدة الحد من الصواريخ بعيدة المدى والسيطرة عليها- وهي المعاهدة التي كانت قد أبرمت مع الإتحاد السوفييتي السابق- وإستئناف الإندفاع في دوامة التسلح المهلك، وبناء ما يسمى "بدرع الصواريخ العراقية" وزيادة موازنة الإنفاق العسكري بمقاييس ملفتة.
- فرض قيود على الحريات الفردية، وإستعمال المحاكم الإستثنائية داخلياً لقمع أية معارضة للنهج الجديد وذلك بإسم التحصن ضد الإرهاب.
- عدم الموافقة على محكمة الجنايات الدولية، التي ولدت بموافقة أكثر من ستين دولة والمعنية بملاحقة الجرائم المتعلقة بالإبادة العرقية والتعذيب وإنتهاكات حقوق الإنسان وإخضاع

---

[1] بريغمان، آهرون والطهري، جيهان، (٢٠٠٤)، **إسرائيل والعرب حرب الخمسين عاماً**، ترجمة: علي هورو، بيروت: دار الفارابي، ص٢٢٩.

[2] نيكسون، ريتشارد، (١٩٩٩)، **نصر بلا حرب**، ترجمة محمد عبد الحليم أبو غزالة، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ص٥١-٥٤.

[3] صلوخ، فوزي، (٢٠٠٢)، **أمركة النظام العالمي الأخطار والتحديات**، ط١، دار المنهل اللبناني، ص٢٠،٢١، ٢٢.

مرتكبيها لمساءلة قضائية دولية، والتهديد بإستخدام القوة ضد إجراءات المحكمة ومعاقبة الدول التي إلتزمت بقيامها ودخلت طرفاً في معاهدة تأسيسها.([١])

- إنشاء وزارة للأمن الوطني التي من أولى مهامها مراقبة الأجانب في الولايات المتحدة وضبط بصمات جميع العرب والمسلمين المقيمين في الولايات المتحدة الأمريكية، والتشدد بتجديد الإقامة، وغير ذلك من مهام التعسف والمراقبة بعد أحداث ١١ أيلول.
- التحكم بقرارات الأمم المتحدة الأمريكية، والتحرر من إلتزامات بعض المعاهدات والإتفاقيات الدولية، ولا سيما تلك المتعلقة بحقوق أسرى الحرب وحصانتهم.[*]
- تقسيم العالم إلى قسمين، قسم محب للسلام وقسم من أنصار الشر والإرهاب وإتهام عدد من الدول بأنها من حلف الشر كونها تدعم الإرهاب في دعمها لحركات التحرير والمناضلين المجاهدين.

لقد إتخذت الولايات المتحدة الأمريكية مجموعة من المواقف التي عكست رؤيتها للسياسة الدولية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول[٢]:

- برز إلى الوجود بعد الحادي عشر من أيلول الإرهاب الدولي كعدو عالمي جديد، وأصبحت كل دول العالم مطالبة بمحاربة هذا العدو بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وطبقاً لتوجهاتها وإملاءاتها.
- تم تجسيد هذا العدو تحت عنوان "الإرهاب الإسلامي"، وتم تحديد الجهات التي تعتبر إرهابية، وبدأت المواجهة مع إتهام "أسامة بن لادن" وتنظيم القاعدة بتنفيذ عمليات ١١ أيلول، ومع تنظيم القاعدة إعتبرت حركة طالبان ونظامها في أفغانستان شركاء في الإرهاب وجرت معاقبتهم بعنف بإسقاط نظامهم وتدمير قواعدهم وتنظيمهم في أفغانستان(١):

([١])ربيع ، محمد عبد العزيز ، مرجع سابق،ص٧٤.

[*] أي خرق اتفاقات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩ التي ترعى تلك الحقوق.

[٢] خلف، محمود محمد، (٢٠٠٢)، **أجهزة المخابرات الأمريكية وأحداث ١١ سبتمبر**، القاهرة: دار المعارف.

[١] حماد، كمال، (٢٠٠٥)، العولمة الأميركية العسكرية من أفغانستان إلى العراق، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد ١٢٠.

- أعادت الولايات المتحدة لهجتها القوية التي إستخدمتها في أوائل الحرب الباردة (من ليس معنا فهو ضدنا).

- بعد أفغانستان أخذت الولايات المتحدة الأمريكية تعمل على القضاء على الخلايا الإرهابية خارج أفغانستان، ولكن ضمن سياسة لا تحتاج فيها إلى تدخل فعلي لأفراد الجيش الأمريكي، وقد تم البدء بهذا في كل من: جورجيا، وباكستان، والفلبين، وأوزبكستان، واليمن.

- وفي أثناء ذلك كله بدأت معركة سياسية ثقافية إقتصادية ضد كل ما أعتبر إرهاباً وفقاً للتعريف الأمريكي، حتى إن الرئيس الأمريكي السابق "بوش" طلب في خطابه بتاريخ ٢٠٠٢/٦/٢٤ من القادة العرب العمل على إزالة القواعد الخاصة بالتنظيمات الفلسطينية التي تعد من وجهة نظره قواعد إرهابية، وطلب منهم كذلك توجيه الإعلام بما يخدم سياسته في تعريف الإرهاب ومكافحته، فضلاً عن إشتراطه على الشعب الفلسطيني تغيير قيادته السياسية ومقاومة الحركات (الإرهابية) الإسلامية. ([٢])

إتجاهات الفكر الاستراتيجي الأمريكي بعد ١١ أيلول ٢٠٠١:

تؤرخ أحداث الحادي عشر من أيلول لبداية مرحلة جديدة في العلاقات الدولية، فقد جاءت تلك الأحداث لتمكن الرئيس الأمريكي من تجاوز مسألة التشكيك في مدى شرعية أحقيته في الرئاسة على الرغم من حصوله على أصوات مقاربة جداً لما حصل عليه منافسه "آل جور"، حيث منحته أحداث ١١ أيلول الفرصة لتأكيد مصداقيته على الصعيدين الداخلي والخارجي[١].

لقد جاءت إدارة الرئيس الأمريكي السابق"بوش الابن" حاملة برامج "أجندة" متواضعة للسياسة الخارجية الأمريكية، وبدا ذلك واضحاً منذ البداية بوجود تيارين رئيسين داخلها:[٢]

التيار الأول: وينادي بإنخراط الولايات المتحدة في قيادة دولية جماعية تأخذ في إعتبارها الطرف الآخر، ومن أنصار هذا التيار وزير الخارجية الأمريكي السابق "كولن باول"، ويتصف أنصار هذا التيار بالبراجماتية الواضحة.

([٢])صلوخ، فوزي، (٢٠٠٢)، مرجع سابق، ص٥٤.

[١] سعيد، محمد قدري وسعيد، عبد المنعم (٢٠٠٢)، **١١ سبتمبر..الأفكار والأسرار**، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام. مذكور في ١١ سبتمبر يوم غير وجه العالم، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية.

[٢] وقيع الله، محمد، (٢٠٠٦)، في أصول العلاقات الدولية، **مجلة البيان الإلكترونية**، على الرابط: http//:www.Albayan.co.ae

التيار الثاني: أما انصاره فينادون بالهيمنة الأمريكية على مقدرات العالم من جراء إستخدام القدرات العسكرية الأمريكية وتوظيفها لتعظيم المكاسب الأمريكية على كافة الأصعدة ، ومن أنصار هذا التيار وزير الدفاع السابق "دونالد رامسفيلد"، وبدا ذلك واضحاً منذ الوهلة الأولى من حكم الرئيس الأمريكي السابق "بوش" تأرجحت الإدارة الأمريكية بين هاتين الرؤيتين، وهو ما أثار كثيراً من الجدل على طبيعة التصور الأمريكي الرسمي لسلوك السياسة الخارجية الأمريكية الخاص بالإدارة الأمريكية السابقة، كما مهد الحادي عشر من أيلول الطريق لإنتصار وجهة النظر الثانية، أي غلبة حضور المحافظين الجدد على الحمائم.(*)

بلور المحافظون الجدد الهوية الجديدة للنظام الأمريكي في إستراتيجية الأمن القومي لعام ٢٠٠٢ التي تتضمن في أكثر من بند من بنودها على أن العالم بأكمله صار موقعاً لعمليات الجيش الأمريكي، وخصوصاً بعد أحداث الحادي عشر من أيلول، والتي إستخدمتها ذريعة لتفعيل نزعتها العدوانية، وهي نزعة تستند إلى منطق القوة، وتتخذ الحرب وسيلة للتغيير، ومن هذا المنطلق شكل المحافظون الجدد في الإدارة الأمريكية فريقاً خطيراً يهدد السلم والأمن الدوليين، وهم يقدمون للرئيس بوش الإبن منظار الرؤية لكل ما يجري على الساحة الدولية، وهم يسعون إلى عسكرة المجتمع الأمريكي وعسكرة السياسة، بل وينظرون إلى السياسة بصفة كونها استمراراً للحرب وليس العكس، كما نظر إليها يوماً المفكر الاستراتيجي كلاوزفيتز.(**)

ويعتمد هؤلاء على الجيش الأمريكي بوصفه أقوى جيش في العالم، ويمتاز بقدرة واسعة على الحضور والإنتشار، وخوض الحرب في أي مكان من العالم.

أولاً: رؤية المحافظين الجدد للسياسة الخارجية الأمريكية:

تمحورت رؤية المحافظين الجدد للسياسة الخارجية الأمريكية في العالم، وفي الشرق الأوسط على الشكل التالي:

١- المناداة بأن تؤدي أمريكا دوراً قيادياً على الساحة الدولية كقوة عظمى وحيدة.

٢- التركيز على السياسات العسكرية والأمنية كأساليب أساسية لتنفيذ الرؤى والأهداف الأمريكية.

٣- توجيه ضربات وقائية للدول التي تمثل تهديداً محتملاً للولايات المتحدة الأمريكية.

(*) مع الإشارة إلى أن هذا التيار كان موجوداً في البيت الأبيض وله فلسفته واستراتيجيته الخاصة إلا أن ١١ أيلول ساعد على تأكيد هذه الاستراتيجية.

(**) يرى كلاوزفيتز أن الحرب أداة سياسية، وهي استمرار للنشاط السياسي بوسائل أخرى.

٤- العمل على نشر قيم الديمقراطية وحرية الإنسان وبناء المجتمع المدني والمؤسسات السياسية بفعل سياستها الخارجية من وجهة نظرهم.

٥- التمركز عند المصالح الأمريكية – الإسرائيلية، وحماية أمن إسرائيل وسلامتها عن طريق تدخل أمريكي كبير لإعادة رسم خريطة القوى في المنطقة، والتحكم في خيراتها وثرواتها[١].

لقد أفرزت هذه الرؤية "مشروع القرن الأمريكي الجديد" للبحث في سبل دعم القيادة الأمريكية للعالم، برئاسة "وليام كريستول" وموقعي إعلان مبادئه الأساسية: (ديك تشيني، دونالد رامسفيلد، إليوت أبرامز، فرنسيس فوكوياما، لويس ليبي، دان كويل، وبول وولفيتز)، وصدر على أثره الكتاب الأبيض عام ٢٠٠٢، حيث طالب بالمحافظة على "السلام الأمريكي" وتوسيعه، بمعنى سيطرة الولايات المتحدة على العالم، وإعتبار غزو العراق خطوة أولى على طريق طويلة تنتهي بإعادة تشكيل الشرق الأوسط بأكمله.[٢]

كان تركيز الإستراتيجيين الأمريكيين منصباً على الأخطار الخارجية التي يمكن تصنيفها، حسب إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي، بأنها تأتي في القائمة الثانية من الأولويات، فعلى سبيل المثال: يضع "كاسبر واينبيرغر" وزير الدفاع الأمريكي السابق مع "شوارتز" في كتابهما الذي صدر عام ١٩٩٦ خمسة سيناريوهات لحروب مستقبلية يريان أن الولايات المتحدة غير مستعدة لها، وهي كالآتي:

- سعيها لبناء برامج نووية عسكرية وليست للأغراض السلمية.
- الخلاف مع إيران حول إمتلاكها أسلحة الدمار الشامل وخصوصاً في روسيا ولجأوا إلى إبتزاز
- الخلافات الأمريكية الروسية على مناطق النفوذ في آسيا الوسطى والشرق الأوسط وأوروبا الشرقية.

---

[١] زهر الدين، صالح، (٢٠٠٤)، **المحافظون الجدد في الولايات المتحدة الأمريكية**، موسوعة الإمبراطورية الأمريكية، بيروت: المركز الثقافي اللبناني

[٢] زهر الدين، صالح، مرجع سابق، ص٦-١١.

- الخلافات التجارية الأمريكية اليابانية مما دفع اليابان على إتخاذ سياسات معادية للمواقف الأمريكية ([1]).

ويسمي البروفيسور الأمريكي المشهور "ج. تشيز" أربعة إتجاهات في السياسة الخارجية الأمريكية للدفاع عن المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية هي:

أ . قيام الولايات المتحدة الأمريكية بإعتماد ضربات إستباقية ضد أي عدو محتمل.

ب . الدفاع عن قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية في العالم وإتخاذها كسياسة يمكن من خلالها تحقيق مصالحها في التدخل في الشؤون الداخلية للدول مما يساهم في تحقيق أمنها الداخلي وتوفير الموارد والإستثمارات التي تحقق التوازن النقدي في الإقتصاد الأمريكي.

جـ . تطوير التجارة العالمية.

إنها عقلية السوق الحرة المطبقة على الجغرافيا السياسية، بمعنى أن إزالة القيود أمام الإقتصاد تسمح مباشرة وبشكل آلي للمصلحة الخاصة بأن تتخطى منظومة العلاقات الدولية وإتخاذها سياسات تقوم على مبدأ : من ليس معنى فهو ضدنا وتقسيم العالم إلى محورين محور خير ومحور شر مما ساهم في بروز مبدأ الإعتمادج المتبادل كاساس في العلاقات بين الدول أدى العلاج بالصدمة كما إعتبره بوش وسيلة سوف يؤدي إلى عالم أكثر نضجاً وأماناً، وإن بعض هذا العلاج ربما يكون ضرورياً إثر أحداث أيلول، لكن الإفتراض بأن الأشياء سوف تأخذ مكانها الصحيح بعد الصدمة، كان الخطأ الأكبر فيها لإدارة الرئيس بوش الابن الأولى التي يدل فيها على الفشل في توقع المقاومة المتعددة الأطراف للضربة الإستباقية [2].

كما يؤشر إلى غياب التخطيط فيما يخص إحتلال العراق، فلقد تركت التعهدات الرسمية بلا تمويل وسمحت أيضاً بتهاون لا يغتفر بالإجراءات القانونية في "غوانتانامو" و"أبي غريب" وغيرها، مما أدى إلى تبديد المزايا الأخلاقية للولايات المتحدة الأمريكية التي تم الإستحواذ عليها بعد أحداث ١١ أيلول والتي كان يجب الحفاظ عليها[1].

([1]) خلف، محمود محمد، مرجع سابق، ص٧٨.

[2] شلغين، بادي، (٢٠٠٥)، **المشكلات الدولية الكبرى في العالم المعاصر**، دمشق: مكتبة المناهل، ص١٤.

[1] صلوخ، فوزي، مرجع سابق ، ص٣٠.

في عام ١٩٩١ قدم إثنان من المحافظين الجدد وهما (بول وولفيتز ولويس ليبي) إلى البنتاجون "دليل السياسات الدفاعية عن الإستراتيجية الأمريكية في عقد التسعينيات" الذي قام على ثلاث ركائز:

١- ضمان التفوق العسكري الأمريكي.

٢- العمل على منع قيام قوة أخرى تنافس الولايات المتحدة الأمريكية في وضعها الدولي العالمي كما خرجت به بعد الحرب الباردة.

٣- إمكانية قيام الولايات المتحدة الأمريكية بعمليات وقائية ضد أخطار محتملة.

إن مجمل هذه الأهداف السياسية والعسكرية والإقتصادية تصب في النهاية في إطار خدمة هدف أكبر وأكثر أهمية من المنظار الإستراتيجي الأمريكي، وهو تعزيز الهيمنة الأمريكية على الساحة الدولية، وإضعاف دور الدول الأوروبية وروسيا واليابان والصين في الساحة الشرق أوسطية، وهو ما يضعف بالتالي من مكانتها الدولية، ويساعد ذلك على تمكين الولايات المتحدة الأمريكية من إدامة مكانتها كقوة عظمى وحيدة على الساحة الدولية لأطول فترة ممكنة مع محاولة إعاقة نمو أي قوى دولية أخرى منافسة وتطورها بكل الطرق الممكنة[٢].

لقد ضمت إدارة الرئيس الأمريكي السابق "بوش" عدداً من رموز إدارة الرئيس "رونالد ريغان" في الثمانينيات، ومن ضمنهم نائب الرئيس "ديك تشيني" ووزير الدفاع السابق "دونالد رامسفيلد" ومجموعة من المحافظين الجدد بزعامة نائب وزير الدفاع بول وولفيتز، ومن بين آراء هذه المجموعة[٣]:

١- رفض السياسة الواقعية في العلاقات الخارجية التي كان قد إبتكرها قادة أوروبيون مثل: براندت وديغول وميتران، والقائمة على قبول الأمر الواقع الذي أسفرت عنه الحرب العالمية الثانية.

٢- تؤمن هذه المجموعة بضرورة بناء درع للدفاع الصاروخي لحماية الولايات المتحدة الأمريكية وزيادة الإنفاق العسكري في الموازنة العسكرية.

---

[٢] عبد المجيد، وحيد، (٢٠٠٢)، **الإرهاب وأمريكا والإسلام: من يطفئ النار؟**، القاهرة: دار مصر المحروسة،ص١٤.

[٣] قنديل، ناصر، (٢٠٠٦)، **حروب كبيرة في شرق أوسط صغير**، بيروت: دار ومكتبة الهلال،ص٧١.

٣- ويتميز خطاب المحافظين الجدد بالأفكار والمفاهيم المغامرة والمثيرة للقلق في العالم فضلاً عن لهجته العدوانية وتعاليه على الرأي العام العالمي، وبالإضافة إلى هذا وذاك، فإن الخط الناظم للإستراتيجية الأمريكية يقوم على فلسفة خطيرة هي الفلسفة (المانوية).[*]

قامت الإدارة الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول، وعلى الخصوص مساعدو الرئيس الأمريكي "جورج بوش الإبن"، بصياغة إستراتيجية أمنية جديدة، تقوم مقام تلك السياسات والإستراتيجيات التي حكمت السياسة الخارجية الأمريكية في أثناء الحرب الباردة، والمبدأ الجديد لهذه الاستراتيجية يتمحور عند الضربات الوقائية [١].

إن الضربة الوقائية تعني التحول من الرد إلى الهجوم الفعلي لمنع هجوم محتمل، وخاصة إذا تمكنت أجهزة المخابرات من إكتشاف نوايا مبكرة للخصم لشن عمليات عدائية، ويجب الإشارة إلى أن الضربة الوقائية تختلف عن الضربة الإستباقية، حيث تعني الأخيرة توجيه ضربة ضد قوات الخصم التي تم نشرها فعلاً في أوضاع هجومية إستعداداً لهجوم فعلي.

لقد عرفت الإستباقية على أنها الهجوم على دولة على وشك القيام بعمل عسكري، فمنذ وقت طويل سمح القانون الدولي والممارسة العملية بمثل هذا التحرك لإحباط خطر فوري جاثم وواضح. ([٢])

أما الوقائية فقد عرفت على أنها إعلان للحرب ضد دولة يمكنها أن تمثل خطراً في لحظة مستقبلية معينة، وبتصعيدها لحملتها بعد الحادي عشر من أيلول خلطت فيها إدارة الرئيس الأمريكي"بوش الابن" بين هذين المفهومين، وذلك بإستعمالها كلمة الإستباقية لتسويغ ما تبين أنها حروب وقائية ضد العراق، ولقد فعلت ذلك على أساس أن الولايات المتحدة في عالم ما بعد ١١ أيلول أصبحت مهددة من كل الإرهابيين والمستبدين.[١]

---

[*]عقيدة فارسية قديمة أسسها "ماني" (٢١٦-٢٧٧م)، تقسم العالم إلى خير مطلق وشر مطلق، إلى أبيض وأسود، وتضع العالم بين خيارين (إما..وإما)، أي إما أن تكونوا معنا وإما أن تكونوا مع الإرهاب.

[١] لوران، إريك، (٢٠٠٣)، حرب آل بوش، ترجمة: سلمان حرفوش، بيروت: دار الخيال.

([٢]) بريغمان، آهرون والطهري، جيهان، مرجع سابق، ص٢١.

[١] سليمان، منذر، (٢٠٠٣)، النفط.. كلمة السر المصانة في الحرب الأميركية على العراق، **مجلة الشراع**، عدد شباط.

إن الاستباقية المعرفة بالوقائية تجعل الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها تظهر للكثير من دول العالم بمنزلة خطر راهن ومعلن، حيث شكلت السيادة لوقت طويل المبدأ المصون في النظام الدولي، وأن تعلن الدولة الأكثر قوة في العالم دون سابق إنذار بأن أمنها يتطلب إنتهاك سيادة بعض الدول الأخرى في اللحظة التي تختارها وهي ليست بعديمة الفائدة فقط، بل يدفع الدول الأخرى إلى حال من الإندفاع وكعالم سياسي أشار "جون اكينبري" إلى أن سياسة واشنطن الإستباقية خلقت صورة الشرطي العالمي الذي ليس له مرجع أعلى والذي يقتحم البيوت ساعة يشاء.[٢]

إن استراتيجية الحرب الإستباقية التي تبنتها إدارة الرئيس الأمريكي السابق "بوش" لم تصبح كاملة البناء النظري ومحددة الأهداف إلا بعد هجمات الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١، وهي الهجمات التي فرضت على الولايات المتحدة الأمريكية إعادة النظر في عقيدتها الأمنية التقليدية السابقة التي لم تعد قادرة على الإستجابة للتحديات الأمنية التي يفرضها هذا النوع من التهديدات للأمن القومي الأمريكي.[٣]

إن الإدعاء الأمريكي بالحق في إستباق الخطر لن يختفي لأنه ليس هناك أي أمة أخرى أو منظمة دولية على إستعداد لتحمل مسؤولية مواجهة هذا الخطر في المستقبل المنظور، لكن الحاجة لتشريع هذه الاستراتيجية لن يمضي قدماً، وذلك لأن الإحتكاك الذي ستولده سوف يهزمها، حتى لو لم يفعل ذلك الأعداء، هذا يعني أن على الرئيس الأمريكي السابق" بوش" كسب الدعم المتعدد الأطراف لأي عمل إستباقي للقوة الأمريكية، وهذا لن يتضمن إعطاء أحد "حق الفيتو" على ما تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية لضمان أمنها وتطوير مصالحها، على أية حال يتطلب الأمر إقناع أكبر مجموعة من الدول بأن هذا التصرف سوف يكون في مصلحة هذه الدول لا ضد مصالحها.[١]

لقد قامت الولايات المتحدة بهذه المهمة بشكل منتظم وبنجاح كبير إبان الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة، ولقد حصلت على قبول دولي لإستعمال قوتها العسكرية المهيمنة في حرب الخليج

---

[٢] عوض، محسن،(٢٠٠٢)، **أحداث الحادي عشر من سبتمبر وتداعياتها على الوطن العربي (قضايا وسجلات)**، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ص١٥٧.

[٣] العزي، غسان، (٢٠٠٢)، ١١ أيلول ٢٠٠١ والنظام الدولي- تغيرات مفهومية محتملة، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد ١٠٥، شتاء، ص٣٢-٣٣.

[١] عطية، أحمد إبراهيم، (٢٠٠٣)، **إرهاصات غزو العراق ونهاية إسرائيل**، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، ص٥٦.

الثانية عام ١٩٩١، وفي البوسنة عام ١٩٩٥، وفي كوسوفو سنة ١٩٩٩، وفي أفغانستان سنة ٢٠٠١، أما العراق فقد مثل الإستثناء لهذا النمط من السلوك لا القاعدة، ونتج عن ذلك العديد من المسائل:(٢)

أولها: هو الحاجة لأساليب أفضل فيعتبر الخلط بين القوة والحكمة، فكرة سيئة وليس من الحكمة أبداً إهانة الحلفاء مهما كان سلوكهم غير مقبول، كما أنه لا يمكن إعتبار التشاور تصديقاً على سياسة سبق تبنيها.

أما الدرس الثاني: فهو يتعلق باللغة، فالرئيس ومستشاروه فضّلوا التباهي بالقوة الأمريكية على شرح مقاصدها، والدرس الأخير يتعلق بالرؤية، فقد كشفت أحداث أيلول هشاشة دفاعات كامل الولايات المتحدة الأمريكية، وما لم ترمّم هذه الدفاعات، وإنّ بقاء نظام الدولة بحدّ ذاته أصبح على المحك.

ومن النظر في تعريف الضربة الوقائية الإستباقية نرى أنها تقوم على دلائل غير مؤكدة وليست رداً على هجوم فعلي، ولذلك فإن هذا المبدأ في الأساس هو سلوك هجومي.

وجاء في التقرير السري الذي حمل عنوان (مراجعة الحالة النووية)(*) أن إدارة الرئيس الأمريكي السابق "بوش" أصدر توجيهاته إلى البنتاجون بأن خطط الطوارئ هي التي تحدد الخطوط العامة لإستخدام القنابل النووية ضد سبعة بلدان على الأقل هي: (روسيا والصين وكوريا الشمالية والعراق وإيران وليبيا وسورية) وخمسة منها لا تملك سلاحاً نووياً، وكذلك يطلب التقرير إجراء إستعداد لإستخدام الأسلحة النووية في الصراع العربي- الإسرائيلي، وفي مواجهة محتملة بين تايوان والصين، وفي هجوم قد تشنه كوريا الشمالية على كوريا الجنوبية، وهجوم عراقي محتمل ضد إسرائيل أو بلد آخر مجاور له، وفي أوضاع أخرى غير محددة.(١)

إن المخاطر التي تترتب على الإستراتيجية الوقائية الإستباقية هي:

١- تجاهل أسلوب حل الأزمات بالوسائل الدبلوماسية والسياسية، والإعتماد فقط على الوسائل العسكرية، مما يخلق أزمات جديدة من النتائج غير المعروفة التي ستنتج عن

---

(٢) هيكل، محمد حسنين، (٢٠٠٢)، **الزمن الأمريكي من نيويورك إلى كابول**، القاهرة: المصرية للنشر العربي والدولي، ص١٣٩.

(*) وهو تقرير سنوي يصدر عن رئاسة هيئة الأركان المشتركة للقوات المسلحة الأمريكية، ويستعرض أوضاع القوات الاستراتيجية النووية الأمريكية في داخل الولايات المتحدة وفي أنحاء العالم.

(١) فرسون، سميح، (٢٠٠٢)، **جذور الحملة الأمريكية لمناهضة الإرهاب**، مذكور في: العرب والعالم بعد ١١ سبتمبر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ص٢٠٢.

الضربات الوقائية، وبالتالي ستصبح الحرب على الإرهاب عملية مستمرة بلا نهاية وكذلك ستكون الحرب بديلاً عن السياسة. [٢]

٢- تحول مبدأ الضربة الوقائية إلى نمط في سياسة خارجية تأخذ به دول أخرى مادامت الولايات المتحدة الأمريكية قد سبقتها إضافة إلى صفة الشرعية له، لهذا وضع مصطلح الإستباقية ليضمّنوه المعنى الذي أطلقته الحرب الباردة على مصطلح الوقائية، أما إنتظار التهديدات الإرهابية لتصبح واضحة وبينة فتعني ترك الأمة واهنة أمام إعتداءات مفاجئة، وبدلاً من ذلك ستلاحق الولايات المتحدة الأمريكية الدول التي من الممكن أن تؤوي العصابات الإرهابية، والتي ستحاول بالدرجة الأولى إحتواء أو ردع مثل هذه الأنظمة المألوفة التي تم بوساطتها كسب الحرب الباردة ولكن إذا فشلت هذه الطرق فإنها تحتفظ لنفسها بحق إستباق الأخطار المدركة وذلك بشن حرب وقائية.

٣- تقنين الفكر الإستراتيجي الإسرائيلي الذي يعتمد على أساليب العدوان ضد الفلسطينيين والدول العربية وهو وجود نوايا هجومية من جانب أي من الدول العربية والإسلامية ضدها، حيث يفعل الردع النووي فعله في الحد من أي تهديد حقيقي لإسرائيل.

ويلخص "إيمانويل تود" السياسة العسكرية الأمريكية بثلاثة عناصر:[١]

- أن لا يتم التوصل إلى حل نهائي لأية مشكلة على الساحة الدولية من أجل تسويغ عملها العسكري.
- التركيز على الدول الصغيرة (العراق، إيران، كوريا الشمالية..إلخ).
- تطوير أسلحة جديدة تضع الولايات المتحدة الأمريكية على مسافة متقدمة جداً بالنسبة إلى الآخرين.

لعل تركيز الولايات المتحدة الأمريكية على الدول الصغيرة يمكنها من إبراز حجم قوتها بشكل أكبر، أي يتيح لها إمكانية القيام بسياسة عسكرية إستعراضية، فلقد رغبت الإدارة الأمريكية في إظهار الإنتقام الأمريكي إستباقياً أو وقائياً في أفغانستان والعراق وسوف يقنع القاعدة بأنه لا يمكن طرد الولايات المتحدة الأمريكية من الشرق الأوسط، والصدمة والرعب

---

[٢] سويلم، حسام، (٢٠٠٢)، الضربات الوقائية في الاستراتيجية الأمريكية الجديدة، **مجلة السياسة الدولية**، العدد ١٥٠، ص٢٩٣.

[١] تود، إيمانويل، (٢٠٠٤)، **ما بعد الإمبراطورية دراسة في تفكك النظام الأمريكي**، ترجمة محمد زكريا إسماعيل، بيروت: دار الساقي، ط٢، ص٢١-٢٢.

تلغي مصادر التجنيد لهذه المنظمة، وسوف تردعان الدول الأخرى في المنطقة وفي أمكنة أخرى عن دعم الإرهاب في المستقبل.([٢])

إن تبنّي الولايات المتحدة الأمريكية لإستراتيجية الحرب الوقائية يقودها إلى مجموعة من المشاكل والصعوبات، فلابد من إجراء تغييرات عميقة وواسعة في خطط تطوير القوات المسلحة في المجالات البنيوية ولا سيما التنظيم والتسليح وتطوير جهاز الإستخبارات وإعادة نشر القوات من أجل تحقيق الأهداف والمهام الإستراتيجية التي تعتمد المبادرة[١].

ولهذا فإن الفهم القديم للتمايز بين الإستباقية والوقائية كان إحدى ضحايا أحداث ١١ أيلول، وهذا الحدث كشف عن صنف من التهديدات التي من الصعب تبينها وهي مدمرة جداً في حال تنفيذها، ما يعني أن الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك خياراً ضئيلاً لإتقائها باللجوء إلى التحرك الاستباقي.([٢])

أما على الصعيد الخارجي، فإن هذه الاستراتيجية ستؤثر على العلاقات الأمريكية والدول الأخرى، وخاصة الدول الأوروبية، فالولايات المتحدة الأمريكية ستواجه مشاكل وصعوبات بشأن التخطيط وتنفيذ العمليات المشتركة لأن من الصعب إقناع الدول بوجود تهديدات خطيرة وهذا ما حصل على أرض الواقع عندما قامت بغزو العراق.

إن التحول الأمريكي اللاديمقراطي في السياسة الخارجية واكبه تحول إستبدادي في السياسة الداخلية للولايات المتحدة طال قضايا حقوق الإنسان فيما يخص الأجانب وتحديداً العرب والمسلمين، كما طال ذلك المواطنين الأمريكيين كافة، مع إستمرار سياسة التفريق العنصري ضد السود والهنود المكسيكيين (الهسبانيك)[٣].

ويوجد هناك عاملان رئيسان يدفعان النظام الدولي لإتخاذ سياسة تعدد الأقطاب:

([٢]) حماد، كمال، مرجع سابق، ص١٦.

[١] عبد الحليم، أميرة محمد، (٢٠٠٤)، أفغانستان بعد عامين من الاحتلال الأمريكي، **مجلة السياسة الدولية**، العدد ١٥٧.

([٢]) العوايشة، محمد إبراهيم أحمد ، مرجع سابق، ص١٤.

[٣] علوي، مصطفى، (٢٠٠٣)، السياسة الخارجية الأمريكية وهيكل النظام الدولي، **مجلة السياسة الدولية**، العدد ١٥٣.

الأول: نهوض الإتحاد الأوروبي إقتصادياً وسياسياً، مما يدفعها إلى تحدي زعامة أمريكا ومركزها كدولة عظمى[1].

أما العامل الثاني: فيكمن في تراجع تأييد الرأي العام الأمريكي للإنخراط في المشاكل الدولية، الأمر الذي يجعل من الصعب على الولايات المتحدة أن تفي بالتزاماتها وتحمل أعباء الدفاع عن النظام الدولي[2].

ومما تقدم نرى أن سياسة التدخل الإنتقائي ليس نابع من هذه الاستراتيجية أو من التي وقعت في الولايات المتحدة بعد ١١ أيلول، فمن المعروف أن الولايات المتحدة الأمريكية قد طورت أنواعاً من التدخل الإنتقائي منذ نهاية الحرب الباردة وإنهيار الإتحاد السوفييتي في عهدي الرئيسين "رونالد ريغان" و"بيل كلينتون"، وقد شكلت من خلال سياستها الأولى سياسة خارجية لكلا الحزبين والتي تحسن وضعهما الخارجي وتستثمر في الإنتخابات الداخلية عند اللزوم ولم يكن يخطر حتى للإستراتيجيين الأمريكيين أن هذه الإستراتيجيات التي طبقت بدرجات متباينة من الشدة كان الإعتماد فيها على آنية الأحداث، وطبيعة اللحظة، وما يفضله الرئيس شخصياً، والتي وقعت في ضرب ليبيا أو الهجوم على بنما أو التدخل في الصومال، والتي ستفرض نفسها كاستراتيجية شاملة في مطلع القرن الحادي والعشرين لتصبح تحت مسمى "سياسة التدخل الانتقائي".[3]

الأعداء المحتملون للولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول:

لقد أشار العديد من المفكرين السياسيين والإستراتيجيين الأمريكيين من أمثال (هنري كيسنجر وزيغنيو بريجنسكي) إلى التهديدات المحتملة للولايات المتحدة الأمريكية على المدى البعيد، وفي طليعتها الصين، التي تطور قدراتها الإقتصادية والعسكرية، وكذلك الهند وروسيا، وربما البرازيل في أمريكا اللاتينية، لذا يمكن تصنيف الأخطار والأعداء للولايات المتحدة بمجموعتين:

المجموعة الأولى – الأعداء المباشرون: الذين تستهدفهم الحرب الدائرة ضد ما سمي بالإرهاب الدولي وهم المنظمات الإسلامية الأصولية، وفي طليعتهم تنظيم القاعدة بقيادة "أسامة بن لادن"

---

[1] هيلر، مارك، (٢٠٠٥)، النظام الدولي بعد الحرب على العراق، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد ١١٨، بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية

[2] علوي، مصطفى، (٢٠٠٣)، مرجع سابق .

[3] تشومسكي، نعوم وآخرون، (٢٠٠٣) ، **العولمة والإرهاب، حرب أمريكا على العالم**، ترجمة: حمزة المزيني، القاهرة: مكتبة مدبولي، ص١٣٥.

وحركة طالبان، ومنظمات المقاومة الفلسطينية، وحزب الله بالدرجة الأولى، والدول التي تدعم أو تأوي مثل هذه المنظمات، وكذلك التنظيمات السياسية الإسلامية الأصولية في الدول الإسلامية الأخرى وخاصة (باكستان، وإندونيسيا، والمملكة العربية السعودية، ودول آسيا الوسطى)، وقد أشار إلى ذلك الرئيس الأمريكي السابق "بوش الابن" حين قال: "نخوض معركة على مستقبل العالم الإسلامي ويجب على أمريكا أن تتفوق فيها".[١]

المجموعة الثانية – الأعداء المحتملون وهم:

١- جميع التنظيمات السياسية والدول التي ترفض الرضوخ لإرادة القوى الإمبريالية الجديدة المتوحشة، وتعد الحركة العالمية المضادة للعولمة، والقوى المدافعة عن البيئة والسلام العالمي من الأعداء المحتملين الذين يشكلون خطراً فعلياً مستقبلياً يهدد أمن الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها وخططهم للسيطرة على العالم.

٢- الدول الكبرى التي تسعى لبناء نظام عالمي متعدد الأقطاب وترفض الرضوخ لمنطق نظام عالمي وحيد القطب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وزعامتها.

لقد جاءت هذه الوثيقة لتعلن صراحة عن بداية "حكم الإمبراطورية الأمريكية للعالم"، إذ يؤكد الرئيس الأمريكي في مقدمتها، الزعم بأن الولايات المتحدة الأمريكية وحدها هي المسؤولة عن أمن العالم وحريته، بل إنها مصدر القيم الوحيد، ولذلك ستعمل على نشر قيمها في جميع أنحاء العالم من جراء عملية تغيير واسعة المدى في المجالات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية، وتؤكد هذه الوثيقة فكرة "نهاية التاريخ" التي سبق للمفكر الأمريكي الياباني الأصل"فرانسيس فوكوياما" أن ركز عليها، وإن لم تشر الوثيقة إلى ذلك صراحة، لكنها تقر ما يدل على ذلك فتذكر أن: "المعارك الكبرى التي دارت في القرن العشرين بين الحرية والشمولية، إنتهت بنصر حاسم لقوى الحرية، وبروز نموذج واحد ومستدام للنجاح القومي، وعناصره هي: الحرية والديمقراطية والمشروع الحر"،[*] ويمكن القول أنه في القرن الحادي والعشرين لن يتاح إلا للأمم التي تشارك في الإلتزام بحماية حقوق الإنسان الأساسية، وضمان الحرية السياسية والإقتصادية أن تطلق إمكانات شعوبها، وتضمن رخاءها في المستقبل".

---

[١] كلمة للرئيس جورج بوش ألقاها في نيويورك، بتاريخ ٢٠٠٢/٦/١. WWW.google.net

[*] إن الاستعمار الغربي، عندما انطلق من أوروبة إلى بلدان العالم، ليفرض وجوداً عسكرياً ونهباً إقتصادياً على شعوب العالم، كان أيضاً يعرض مسألة (تحضير) هذه الشعوب، ونقل حضارة الغرب إلى الشعوب المتخلفة، وكان ذلك العرض غير بعيد عن العرض الأمريكي الحالي، ويحمل في طياته نزعة عنصرية وعرقية، كان يبشر بها الأوربيون (البيض) تماماً كما تفعل المؤسسات الإعلامية الأمريكية اليوم.

أهداف إستراتيجية الأمن القومي الأمريكية:

تهدف هذه الاستراتيجية إلى المساعدة في جعل العالم أفضل وأكثر أمناً، وأنّ أهداف الولايات المتحدة على طريق التقدم واضحة وصريحة من خلال المناداة بالحرية السياسية والإقتصادية وعلاقات مع الدول الأخرى وإحترام كرامة الإنسان، وهذا الطريق مفتوح للجميع، ومن أجل تحقيق هذه الأهداف سوف تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على:

١- قيادة تطلعات العالم نحو الكرامة الإنسانية.

٢- إقامة التحالفات من أجل الإنتصار على الإرهاب الدولي والعمل من أجل منع وقوع هجمات ضد الولايات المتحدة الأمريكية أو ضد أصدقائها.

٣- العمل مع الآخرين لنزع بؤرة الصراعات الاقليمية.

٤- منع أعداء الولايات المتحدة الأمريكية من تهديدها أو تهديد حلفائها وأصدقائها بإستخدام أسلحة التدمير الشامل.

٥- العمل من أجل حقبة جديدة من النمو الإقتصادي على المستوى العالمي من جراء إقامة الأسواق الحرة والتجارة الحرة.

٦- توسيع دائرة التنمية والتطوير.

٧- تطوير العمل التعاوني مع مراكز القوى الدولية الأخرى[١].

٨- تغييرات في مؤسسات الأمن القومي الأمريكي لتمكينها من الإيفاء بمتطلبات التحديات التي تواجه الولايات المتحدة الأمريكية والفرص المتاحة في القرن الحادي والعشرين.

الوسائل المعتمدة في تحقيق إستراتيجية الأمن القومي الأمريكية:

تعبر إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية عن مذهب السيطرة الأمريكية الأحادية على العالم، وتتخذ نهجاً هجومياً عدوانياً تحت مسمى الفعل الإستباقي ضد الدول معادية والمجموعات إرهابية، وتؤكد أن أمريكا لن تتردد في العمل بشكل منفرد، إذا كان ذلك ضرورياً لممارسة حقها في الدفاع عن نفسها عبر الهجوم الإستباقي، وتركز على أهمية إستعمال الدبلوماسية والمعونة في نشر القيم الأمريكية، ومنه خوض معركة بشأن تقرير مستقبل العالم الإسلامي، ومن هنا فإن إطاحة الرئيس العراقي السباق "صدام حسين" تشكل إختباراً لإنشاء شرق أوسط جديد

---

[١] هويدي، أمين، (٢٠٠٦)، **تغييرات في مفاهيم الأمن القومي**، الأهرام_١٧ يناير

"يتحول ديمقراطياً" حسب المواصفات والشروط الأمريكية للديمقراطية، ويزعم هؤلاء أيضاً أن ذلك قد يكون مسهلاً لخلق "مجتمعات حرة ومفتوحة" في مناطق أخرى من العالم. [٢]

الوسائل المعتمدة في تحقيق هذه الاستراتيجية هي:

القوة العسكرية: وهي ما أكد عليها الرئيس الأمريكي السابق" بوش" في كلمته أمام الكونجرس بتاريخ ٢٠٠١/٩/٢٠ في أعقاب أحداث ١١ أيلول، وفي سياق حديثه عن تحويل مؤسسات الأمن القومي الأمريكية كي تواجه التحديات والفرص في القرن الحادي والعشرين أكد فيها على:

- أن الوقت قد حان لإعادة التأكيد على الدور الأساسي للقوة العسكرية الأمريكية، فالأولوية القصوى للولايات المتحدة الأمريكية هي الدفاع عن نفسها، وعلى القوات المسلحة أن:
- تطمئن الحلفاء والأصدقاء.
- ردع التهديدات الموجهة لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها وأصدقائها.
- إلحاق الهزيمة الساحقة بأعدائنا إذا فشلت سياسة الردع.[1].

ولذلك يجب أن تتغير القوات التي بنيت من أجل ردع الأعداء في الحرب الباردة بعد أن تغيرت التهديدات والأعداء، وتتحول إلى التركيز بصورة أكبر على كيفية مواجهة الأعداء وليس على مكان خوض الحرب وزمانه.

وهذا يعني أن استراتيجية الردع التي إعتمدت في فترة الحرب الباردة لم تعد صالحة في مواجهة الأعداء الجدد والبديل عنها هو التأكيد على الدور الأساسي للقوة العسكرية الأمريكية التي أصبح مجال عملها يشمل كامل الدول، بعد أن كانت مركزاً على إمبراطورية الشر فقط (الإتحاد السوفييتي السابق). مع التأكيد على أن الحرب الاستباقية أو الوقائية ستكون هي الاستراتيجية الجديدة المعتمدة في القضاء على أي عدو محتمل[2].

ومما تقدم يمكننا أن نورد بعض الملاحظات وهي:

---

[٢] جورج بوش، (٢٠٠٢)، ويست بوينت ٢٠٠٢/٦/١، نقلاً عن الموقع الإلكتروني WWW.pbs.org

[١] نقرش، عبد الله ، حميد الدين، عبد الله، (٢٠٠٢)، السلوك الأمريكي بعد الحادي عشر من أيلول، **مجلة المستقبل العربي**، العدد ٢٨٦، ص١٩

[٢] Abdeslam M. Maghraoui,(٢٠٠٦) **American Foreign Ploicy and Islamic Renwal**, Unted States Institute of Peace, Special Report, No.146.

- إن استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية الجديدة ترتكز على أن تكون القوة الوحيدة في العالم، لتحقيق حلم الإمبراطورية الأمريكية التي تسود العالم دون منازع، ودون أي إعتبار للشرعية الدولية.
- لم تتضمن هذه الإستراتيجية ما يشير إلى أن القانون والشرعية الدوليين سيشكلان الهدف الأعلى للسياسة الأمريكية.
- لقد أعطت الولايات المتحدة الأمريكية لنفسها، من جراء إستراتيجيتها الجديدة، مهام "حضارية وتاريخية وديمقراطية" مدعومة بقوة عسكرية جبارة، ومزودة بطابع هجومي، حيث قسمت دول العالم وشعوبه بين مؤيد للإرهاب ومعارض له.
- إن أهداف الاستراتيجية العامة للولايات المتحدة الأمريكية تظل واحدة، وما يختلف من إدارة إلى أخرى هو الأسلوب الذي تنفذ فيه هذه الاستراتيجية، وهنا تدخل (شخصية الرئيس) ومزاياه الخاصة وأسلوبه ومزاجه وإيديولوجيته في تناول الأمور ومعالجتها سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي.

المبحث الثاني : الإسلام السياسي

أصبح الإسلام السياسي أبرز المعضلات التي تواجه السياسة الأمريكية خاصة في منطقة الشرق الأوسط، وأن موضوع الإسلام السياسي من الموضوعات التي لا يوجد حولها إجماع أو إتفاق إستراتيجي في السياسة الأمريكية، وقد شكل هذا الموضوع أبرز القضايا الجدلية حول الشرق الأوسط لدى الإدارة الأمريكية، وما زال من الموضوعات التي ما زال لها أثر القليلة التي تستهوي عدداً كبيراً من المتخصصين، وإن أول من إستخدم هذا المصطلح هو "هتلر" حين إلتقى الشيخ "أمين الحسيني" مفتي فلسطين آنذاك، إذ قال: إنني لا أخشى اليهود ولا الشيوعية، بل إنني أخشى الإسلام السياسي.[١]

ومن وجهة النظر الأمريكية، هناك فرق بين الإسلاميين المسالمين والمتطرفين، فالإسلاميون المسالمون هم من يحاولون تطبيق قيمهم الدينية في المشاكل الداخلية والسياسة الخارجية، في حين أن الولايات المتحدة لا تعارض الإسلاميين المعتدلين وإنما الإسلاميين الذين يستخدمون العنف في المناطق الداخلية والخارجية.(٢)

---

(١) الويشي عطية ، **حوار الحضارات**، مذكور في مقالة على الرابط: www.iairaq.com.

(٢) ربيع، محمد عبد العزيز، مرجع سابق، ص٣٢.

فبعد إنتهاء الولايات المتحدة الأمريكية من التهديد الحضاري الشيوعي، يتم إبراز الإسلام حتى يتم القضاء عليه من حيث أنه نظام شمولي، وإبقاء دوره الروحي الفردي، فكان على الولايات المتحدة الأمريكية العمل على القضاء على الحركات الأصولية مهما كانت ومن هذا المنظور ومهما قيل عن تخلف أو سوء تصرف القيادة الطالبانية، فإنها في نهاية الأمر كانت تشكل نواة لدولة سنية قد تتطور كثيراً داخلياً بحيث تشكل النموذج السني للدولة الإسلامية، بعدما تم حصار النموذج الإيراني ضمن الإطار المذهبي، وبالتالي فإن القضاء على تلك الحركة أمر حيوي للقضاء على الأمل في تقدم الإسلام إلى السيطرة على دفة الأمور.[١]

أولاً– مفهوم الإسلام السياسي

بقي الدين الجانب الأكبر من استخدام " أداة الدين" كأحد أدوات السياسة الخارجية الأمريكية طول مرحلة الحرب الباردة ولكن بعد تصاعد تأثير تيارات اليمن الديني والسياسي في تشكيل وصياغة السياسة الخارجية أصبح يمثل إطاراً مرجعياً لها.[٢]

كان أول صعود لليمين السياسي المحافظ لحكم الولايات المتحدة الأمريكية كان مع وصول الرئيس "رونالد ريغان" عام ١٩٨٠ إلى البيت الأبيض، فقد تم تأسيس برامج سياسة وإقتصادية وثقافية على أساس تحالفات مع الحركة المسيحية الأصولية على مبادئ دينية محافظة ودعم غير مشروط لإسرائيل.[٣]

تعريف الاصولية:

للأصولية تعريفات كثيرة حيث يعرفها "ريتشارد تابر ونانسي تابر" في كتابيهما "بفضل الله فنحن علمانيون "بإعتبارها "نظرة إلى العالم وكلام عن طبيعة الحقيقة ...يشتمل على المجال الديني ويتخطاه متسامياً، ولذلك فان كل حركة أو قضية هي اصولية بالقوة ".

ويضيف إلى ذلك "ايان لوستك" : "ولذلك سواء إستعمل لفظ الأصولية في وصف البروتستانت الأنجيلين في أمريكا أو المسلمين الخمينيين في إيران ، أو للجماعات الثورية من المسلمين السنّة في مصر، أو اليهود في إسرائيل القائلين بالخلاص، أو السيخ في مقاطعة

---

(١) نقرش، عبد الله ، حميد الدين، عبد الله، مرجع سابق، ص١٩.

(٢) عبد الشافي، عصام، (٢٠٠٥) ، السياسة الخارجية الأمريكية: قضايا وإشكاليات ، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة،ع (١٦٠)، ج (١) ، ص ١٥٠.

(٣) الحسن، يوسف، (٢٠٠٠)، **البعد الديني في السياسة الأمريكية** ، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت، ص ١٩٠.

البنجاب، أو أتباع ماوتسي تونغ في الصين، أو القائلين بالقومية الطورانية في تركيا، فإن الأصولية في هذه الاحوال كلها يمكن أن تفهم بإعتبارها نمطاً من العمال السياسي الذي يتسم بعلاقة وثيقة جداً ومباشرة بين عقائد المرء الاساسية المصمم على تحقيق تغيير جذري في المجتمع".([١])

وفي إطار السعي إلى تحقيق عملية التغيير المستهدفة هذه والتي لا يقبل الأصوليين فيها بالمساومة مع الواقع لتحقيق أهداف مباشرة يمليها عليهم بصورة قاطعة، كما يتخيلون المصدر السامي للقيم المطلقة الذي يصدون عنهم في سلوكهم وهم لا يكتفون بالتبشير بهذه المفاهيم، أو الدعوة لها بقوة الحجة، وإنما يسعون إلى فرضها فرضاً بقوة الفعل وسطوة السيطرة.

ويقدم "ايان لوستيك"على ذلك ثلاثة شروط لتمييز الحركات الأصولية عن غيرها من الحركات التي قد تتشابه معها فالحركات من وجهة نظره، تعد أصولية بنسبة ما وذلك:([٢])

أولاً: لكونها تبني نشاطها على مقتضيات لا تقبل المساومة والتسوية.

ثانيا: يعتبر سلوكها موجهاً بفضل إتصال مباشر بمصدر السلطة المتعالية .

ثالثا: تنخرط بصورة عملية في محاولات سياسية تهدف إلى إحداث التغيير الشامل.

ان المصطلح الغربي (Fundamentalism) ليس له مطابق في العربية لأنه مصطلح منحوت من أصل غربي، لكي يطلق على ظاهرة غربية معينة: وبمعنى أدق ، فإن مصطلح الأصولية إستعمل أدبياً ولأول الأمر حتى يتميز الأمريكيين البروتستانت في القرن التاسع عشر الذين أكدوا على عصمة الإنجيل خاصة في "قصة الخلق" حيث رفضوا النظرية الفجة التي تطورت عن "نظرية داروين" في "النشوء والارتقاء".

وينسب هذا المفهوم للأصولية كذلك على اليهود القائلين بالعصمة الحرفية المطلقة لتوراتهم ومنهم الحاخام "مناحم شنيرزونس" في نيورك وقومه من يهود بيت المقدس التابعين لحركة لباويت الدينية .

([١])نقرش، عبد الله ، حميد الدين، عبد الله، مرجع سابق،ص٥٤.

([٢])عبد الشافي، عصام، مرجع سابق، ص٩٨.

" إن الأصولية موقف فكري ورؤية عالمية بالمعنى البعيد أيضاً كحركة ترى الإلتزام بالإسلام كما كان في أول عهده، وكما عرفه السلف الصالح من الصحابة، منطلقاً ومثالاً يحتذى به، في صياغة المعايير والقيم وقواعد السلوك والمعاملات في عملية بناء الحاضر".

لقد صبغ المذهب الفقهي لإبن حنبل الإسلام كما يعرفه السنيون مع الأخذ بالإنتقادات الفلسفية التي قال بها الأشاعرة منذ القرن العاشر الميلادي ، فظهر تأثير الأصولية البالغ ، والذي كان يلح فيما يبدو على المعنى الظاهر الحرفي فحسب.([٢])

ولقد قام بإحياء الإسلام أتباعاً للإمام أحمد بن حنبل تابعون له، منهم الشيخ ولي الله (توفي عام ١٧٦٣م) ومحمد عبد الوهاب (١٧٨٧م) وهو مجدد الدعوة، والسنوسي والحركة السنوسية في ليبيا في ثلاثينيات القرن العشرين، والإخوان المسلمون في مصر والجماعة الإسلامية الباكستانية.

يفهم المسلمون" أن الأصولية لا تعني التعصير أي جعله "عصرياً" لكي يتفق ومتطلبات العصر الحديث كما نعرف لدى متحرري اليهود الليبراليين، وكما نعرف لدى الكاثوليك السلفيين، ولدى المسيحيين المطالبين بإتخاذ آراء "ليفبفر" وإنما تعني إحياء الدين بالرجوع إلى مصادره الأولى".

وهذا يمكن أن يحدث في سبيل أصولية عاقلة، تستند إلى الوحي أساساً لها، متفهمة مغزى الوحي والغاية منه بهدف التكيف معه في العصر الحديث ، أو في سبيل صحوة أصولية في مجال الأدب الملتزم الذي يدور بالدرجة الأولى حول العودة إلى الكلمة وحدها آخذاً إياها مأخذ الجد. [١]

أما الإتجاه الأول: فيريد العودة إلى المصادر الأولى للعقيدة، دون التقيد بمنهجية محدودة

أما الإتجاه الثاني: فيريد الإقتصار على النص الحرفي للمصادر.

فالاتجاه الأول يريد التأويل أو التفسير الجديد للمصادر الأولى، وهذا عينه ما يرفضه الاتجاه الثاني رفضاً قاطعاً.

([٢])الحديثي، هاني ، (١٩٨٢)، **في عملية القرار الخارجي** . دار الرشد العراق ، ص٢٢ .

[١] موريسون ، كريسى، (١٩٦٥)، **ترجمة محمود صالح الفلكي: العلم يدعوا للإيمان**، تصدير أحمد حسن الباقوري، تقديم أحمد زكي , ط٥ :مكتبة النهضة المصرية .

ويتحدث الدكتور "مراد هوفمان" (سفير ألمانيا -المسلم- في المغرب) عن أصولية إسلامية ثانية يسميها حركة الأصوليين العقلانيين، والتي يعتبر أن مسيرتها بدأت مع نهاية القرن التاسع عشر، ومطلع القرن العشرين ممثلة في السلفية (أي التي نادت بإخاذ السلف الصالح مثلاً يحتذى به في السلوك والإعتقاد)، وقد أسهم في تطويرها شيوخ وأئمة العالـــم، مثل الإمام "محمد عبده" في مصر و"رشيد رضا" في سوريا والجزائري الشيخ "إبن باديس"، و"البشير الابراهيمي" والأوروبي المسلم "محمد أسد" ولا يزال البعض يبرر تلك الحركة بأنها كانت رد فعل ثائر على الجمود والإنحطاط، ولا تكمن في التخاذل([٢]) والتميع في شؤون الدين فحسب، وإنما قبل كل شيء في قنوط الأمة الإسلامية خاصة لسيادة التصور الخطير في العاقبة المشؤومة والمتوارثة عن العصور الوسطى، والذي يقول بأن باب الرأي قد أغلق فلا إجتهاد، والتقليد الأعمى الذي يتصور أنه لا جديد له في العلم، وأن كافة القيم جديرة بأن تعلم، وقد علمت وأحصيت عدداً وأن القرآن والسنة لم يغادر منها صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها .

وأن علماء آخر الزمان لم يبلغوا من العلم بالسنة والقرآن والدين الذي أكمله الرحمن مبلغ علم العلماء من الصحابة، والتابعين وتابعيهم إلى الأولين، والمؤسف حقاً أن علماء القرون الوسطى (١) استخلصوا نتائج انتصروا بها لزعمهم الفاسد، مسيئين فهم الآية الثالثة من سورة المائدة، والتي شرعوها حجة على مخالفيهم "اليوم أكملت لكم دينكم، وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً"

لقد إزداد التهديد الأصولي خطورة في الفترة الأخيـــرة بإمتلاك إيـــران القـــدرة النووية، وإمكانية المتطرفين الذين يعتقدون بأنهم يحملون مفاتيح السماء أن يتصرفوا بتعقل إذا ما إمتلكوا السلاح النووي وإيران ليست الدولة الإسلامية الوحيدة التي تحاول الحصول على القدرة النووية، فقد حاول العراق ذلك ومازال يبذل الجهود لهذا الغرض، وكذلك الأمر مع القذافي في ليبيا وخطورة وجود سلاح نووي في أيدي متعصبين دينيين لا يشكل خطورة على الدول المجاورة فحسب بل إنما يمتد ليشتمل العالم بأسره، وإن الخلط القاتل بين الأصولية الدينية

([٢]) خان، وحيد الدين، مرجع سابق، ص٨٦.

([١]) بكار، عبد الكريم ،(٢٠٠٠). **فصول في التفكير الموضوعي،** ط٣: دار القلم، دمشق، ١٤٢١هـــ.

والصواريخ والأسلحة غير التقليدية إنما يهدد السلام العالمي ويؤكد مجدداً على العيش ضمن نطاق صغير، ولا شك في أن النزاع في الشرق الأوسط يضيف أبعاداً أخرى لهذا الخطر" [٢].

وفي العالم ٢٠٠١ أعلن الرئيس الأمريكي السابق "جورج بوش" الإبن أن العالم ينقسم إلى قسمين: قسم خير وقسم شر، أما القسم الخير فهو الذي يتشكل من الولايات المتحدة الأمريكية والغرب عموماً (بالإضافة لإسرائيل)، بينما لقسم الشر هو ذاك المسمى بالإرهاب الإسلامي والذي يشتمل دولاً ومنظمات وأفراد، وعلى العالم أن يحارب هذا العدو فلا خيار آخر، إما مع الغرب أي الحضارة والمدنية وإما مع التخلف والقتل المتمثل في العالم الإسلامي. [٣].

كل هذا يعني أن الصراع بين الغرب والعالم الإسلامي يبدو أنه سيكون عنوان مرحلة قادمة من القرن الحادي والعشرين، وإن مفهوم الحركات السياسية الإسلامية يمتاز بنوع من الغموض كما أنه مفهوم واسع وشكلي، فمجرد محاولة التأصيل والتأطير لهذا المفهوم فإن ذلك يلزم بمسلّمات وإفتراضات عدة تبدأ من قبول الوصف الذاتي لهذه الحركات بأنها إسلامية وتمر عبر رسم الحدود بين "إسلامية" هذه الحركات و"عدم إسلامية" غيرها"[١].

بما أننا نتحدث عن طيف واسع من الحركات والجماعات والتنظيمات التي تنضوي تحت هذا المفهوم، فإن أي (تعميم) لن يكون دقيقاً أو صائباً، ومع ذلك يمكن القول أن "مصطلح الحركات الإسلامية ومصطلح "الأصولية" ترجمة عن المصطلح الإنجليزي (Fundamentalism) بينما يفضل آخرون تعبير (الإسلامية) ترجمة عن المصطلح الإنجليزي (Islamism) – يطلق على (الحركات التي تنشط على الساحة السياسية، وتنادي بتطبيق قيم الإسلام وشرائعه في الحياة العامة والخاصة على حد سواء، وتوقع باللائمة في سبيل هذا المطلب على الحكومات والحركات السياسية والإجتماعية الأخرى التي ترى أنها قصرت في إمتثال تعاليم الإسلام"[٢].

" أن هذه الحركات التي يطلق عليها إسم "حركات الإسلام السياسي" هي تلك الحركات التي "تصرّح بهدف معلن وهو السعي بشتى الوسائل المتاحة لإقامة الدولة الإسلامية التي

---

[٢] عنبر ، العلامة محمد ،(١٩٨٧). **جدلية الحرف العربي وفيزيائية الفكر والمادة،** ط١ : دمشق، دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، ١٤٠٨هـ .

[٣] رسول، محمد رسول، (٢٠٠١)، **الغرب والإسلام: قراءات في رؤى ما بعد الاستشراف،** بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

[١] الأفندي ، عبد الوهاب، **الحركات الإسلامية: النشأة والمدلول وملابسات الواقع،** ص١٣.

[٢] الأفندي ، عبد الوهاب ، مرجع سابق، ص١٣.

مضمونها تطبيق الشريعة الإسلامية، وتملك بنية تنظيمية علنية أو سرية، وتحظى بدعم جماهيري يختلف من قطر لآخر ومن ناحية لأخرى من حيث الحجم والفعالية لكنه صالح لأن يتخذ أساساً لإقامة النظام السياسي الإسلامي المنشود[٣]، كما أن الحركات الإسلامية النضالية منها والمعتدلة، تمتلك "بنية تنظيمية صلبة قد تكون هي التجربة الحزبية الأولى في الوطن العربي بالمعنى اللينيني للحزب، ولأنها أحزاب عقائدية وفي الأكثر غير مشروعة، لذلك تعمل سراً وتتعرض بإستمرار لضغط السلطات، باستثناء الشيخ "حسن البنا" مؤسس جماعة الإخوان المسلمين بمصر، ما عرفت به الحركات الإسلامية شخصيات كاريزمية بارزة، فالكاريزما فيها هي (كاريزما الجماعة) التي يسودها مبدأ الطاعة للأمير أو المرشد الذي يختار عن طريق الإنتخاب والبيعة، وأما مصادر فكرها فالقرآن والسنة، وفيما عدا هذين المصدرين تختلف المرجعيات بإختلاف التنظيم، فالراديكاليون المناضلون وهم موجودون في كل الحركات منفصلين عن التيار الرئيسي أو إلى جانبه يرجعون بالإضافة للقرآن والسنة إلى إبن تيمية وإبن كثير وإبن قيم الجوزية من القدامى وإلى سيد قطب من المحدثين، أما جماعات التيار الرئيسي فتقول بالإجتهاد أيضاً والتركيز على الإستمداد المباشر من القرآن والسنة، لكنها تتجنب منذ الثمانينيات سيد قطب وتعود للإفادة من تراث الإصلاحية الإسلامية مازجة في ذلك بين منهج مقاصد الشريعة و"منهج التأصيل" والمنهج "القياسي التقليدي" في مقاربة النصوص وتنزيلها على الوقائع"(١).

وأما "رفعت سيد أحمد" فيرى أن "الحركة الإسلامية" هي "نظام منفتح وغير مقيد وعالمي النطاق يقوم فيه الأفراد أو المجموعات من المسلمين بالعمل عن وعي في سبيل إعادة توحيد الأمة في إطار نظام سلوكي وعملي ذي هدف"[٢].

وأما "أوليفيه روا" فيرى أن "االحركة الإسلامية" تشتمل على "مجمل المجموعات الناشطة المعاصرة والتي تشترك – مهما بلغ تفرقها – في إدراج عملها ضمن إطار المفاهيم التي وصفها مؤسس حركة الإخوان المسلمين المصريين حسن البنا وأبو الأعلى المودودي الذي أنشأ في شبه القارة الهندية حزب "جماعة إسلامي"، أما الفكر الشيعي الثوري فإنه يشترك مع الإخوان المسلمين في نقاط عديدة إلا أنه يبقى ذو خصوصية "وأنه أكثر يسارية وأكثر إرتباطاً برجال

---

[٣] السيد، رضوان، (١٩٩٥)، **حركات الإسلام السياسي والصراع على السلطة في الوطن العربي**، الدستور، عمان، ع١٠١٠٨، ١٤ تشرين أول، ص٣٨.

[١] السيد، رضوان، مرجع سابق ص٣٨.

[٢] أحمد، الثائرون، مرجع سابق، ص٤٥.

الدين، وكان من ملهمي هذا الفكر آية الله الخميني وآية الله باقر الصدر وآية الله طالقاني وعلي شريعتي"[١].

في حين يرى "عبد الوهاب الأفندي" أنه يمكن تعريف الحركات الإسلامية بأنها "تلك الحركات التي تؤمن بشمولية الإسلام لكل نواحي الحياة، وتتصدى لقيادة ما تراه جهداً لازماً لإعادة تأكيد هذه الشمولية في وجه تراخي المجتمع وتقصير القيادات والمؤثرات السلبية ومكائد الأعداء، وهي بهذا تدعي لنفسها دور القيادة الأخلاقية للمجتمع متحدية بذلك القيادات السياسية والدينية التقليدية معاً"[٢].

"وتعد الحركات الإسلامية ظاهرة جديدة في المجتمعات الإسلامية رغم أنها تعبّر عن قيم وتوجهات لها جذورها وسوابقها في التراث الإسلامي، وهي تنسب إلى جهود طائفة من الزعماء الإصلاحيين من أبرزهم "جمال الدين الأفغان" وتلاميذه"[٣].

ولعله من الضروري إستعراض تصورات رموز الحركة الأصولية الإسلامية المعاصرة بشقيها السني والشيعي لمعنى ومفهوم "الحركة الأصولية"، حيث يرى "حسن البنا" أن "الأصولية" تعني أن "المسلم مطالب بحكم إسلامه أن يُعنى بكل شؤون أمته"[٤]، أي أن "البنا" يعتبر أن الأصولية تعني إمتداد الإسلام إلى كل مناحي الحياة.

وأما "سيد قطب" فهو يعتبر أن الأصولية تعني الرجوع "مباشرة إلى الشريعة الإسلامية وإلى مبادئها العامة وتشريعاتها الكلية، ونستلهم منها حلولاً تطبيقية لمشكلاتنا المعاصرة"(٥).

وأما "محمد حسين فضل الله" فهو يدعو إلى "إبداع منهج لحركة إسلامية جديدة تعمل بكل قوة ووعي وتدقيق من أجل أن يكون الإسلام قاعدة للفكر والعاطفة والحياة"(١).

وتختلف رؤية الحركات الإسلامية للمفاهيم المتعلقة بالديمقراطية والمشاركة السياسية والتعددية والعنف السياسي، حيث "إتسمت بعض الحركات الإسلامية بإستخدام القوة والعنف، في حين أن بعضها الآخر لم يلجأ إلى ذلك، لهذا فقد شاع إستخدام صفات التطرف والإعتدال لهذه

---

[١] رواء، مرجع سابق، ص ١١-١٢.

[٢] الأفندي ، عبد الوهاب، مرجع سابق، ص٤٤.

[٣] الأفندي ، المرجع السابق، ص٥٢.

[٤] البنا، حسن، (١٩٨٤)، **مجموعة الرسائل (في مؤتمر طلبة الإخوان المسلمين)**. (ط٤)، بيروت: المؤسسة الإسلامية، ص١٥٩ .

[٥] قطب، سيد، (١٩٨٧)، **نحو مجتمع إسلامي**. (ط٧)، القاهرة- بيروت : دار الشروق، ص٦٠.

[١] فضل الله، محمد حسين، (١٩٩٠)، **الحركة الإسلامية (هموم وقضايا)** . (ط١)، بيروت: دار الملاك، ص١٠.

الحركات على الرغم من أن مصطلحي التطرف والإعتدال نسبيان ويخضعان لظروف وأسباب ودوافع تختلف من مكان إلى آخر ومن زمان إلى آخر، وبعضها ذاتي مرتبط بطبيعة فهم الحركات الإسلامية لرسالتها، وبعضها خارجي يعود إلى رؤية المجتمع لها وتعامل النظم السياسية معها مما يشكل في النهاية موقف الحركة وأساليبها"[٢].

ويمكن القول أن مطالب الحركات السياسية الإسلامية تتمثل في:

أولاً: الدعوة إلى إستعادة نفوذ الإسلام وسلطته في العالم.

ثانياً: إن هذا لأمر لن يتحقق إلاّ بالعودة إلى الإسلام الصحيح الذي تخلّى عنه مسلمو هذا الزمان، وهي عودة يجب أن تكون شاملة، وأن تخضع كل نواحي حياة المسلمين بدءاً من السياسة وانتهاءً بالأمور الشخصية إلى سلطة الشريعة الإسلامية.

ثالثاً: إن إستعادة سلطة الشريعة غير ممكنة دون إقامة دولة إسلامية حقيقية الحكم فيها لله وحده.

رابعاً: مهمة إستعادة سلطة الإسلام وهي مهمة مقدسة يجوز في سبيلها إنتهاج كل وسيلة بما في ذلك العنف[١].

الإسلام السياسي عبارة عن مصطلح سياسي وإعلامي إستخدم لتوصيف حركات تغيير سياسية تؤمن بالإسلام بوصفه منهج حياة، وإستخدم بكثافة بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ في الحملة الدعائية لما سمي بـــالحرب على الإرهاب ومن وجهة نظر المسلمين يعد إستخدام هذا المصطلح النابع من عدم فهم وتعمق كافي في فلسفة الإسلام، إذ يعد الإسلام من الناحية التاريخية الدين الوحيد الذي إستطاع في عهد إنتشاره الأولي تكوين نواة لمؤسسات إجتماعية وسياسية وخدمية على الصعيدين الداخلي والخارجي، على عكس الديانات الأخرى التي لم يتمكن مؤسسوها من تشكيل بدايات دولة.[٢]

وتمييزاً للإسلام السياسي عنه للإسلام الديني يرى فيه الغرب إستغلال الدين للمآرب السياسية، فبرأيهم يجب أن يكون الدين شأناً فردياً بين العبد وربه، لا دخل له في الحياة العامة ولا سيما السياسية

---

[٢] مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، (٢٠٠٢)، **الحركات الإسلامية وأثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي**، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ص١٠.

[١] الأفندي ، عبد الوهاب، مرجع السابق، ص٣٢.

[٢] ويكيبيديا، الموسوعة الحرة ،www.google.com/search

منها إذ يرون أن تكون متروكة لما يراه الناس، وأن تكون مبنية على المساواة الكاملة بين المواطنين بغض النظر عن معتقداتهم.

ترتكز معظم هذه الدراسات التصنيفية لحركات الإسلام السياسي على أن هناك تياراً أعظم أو ما يسمى في العلوم السياسية (Main Stream) يتصف بالتصالحية والإعتدال إنه ما يُطلق عليه في الفقه التقليدي "إسلام الأكثرية" الذي تؤخذ الحجية منه في الكثير من الإجتهادات الفقهية عندما يجرى الإرجاع إلى ما عليه جمهور المسلمين، فالإسلام السني أو الأرثوذكسي هو الطريق الوسط، والآخرون فرق وإنقسامات يُقاس صدق إسلامها بمدى قربها أو بعدها من الإسلام الأكثري في الإعتقادات والممارسات[٣].

لذلك نجد الكثير من الساسة الغربيين بما فيهم الرئيس الأميركي السابق"جورج بوش" ورئيس الوزراء البريطاني "توني بلير" يصفون تنظيم القاعدة بأنه إختطف الإسلام من أصحابه الرئيسيين عندما خرج هؤلاء عن قواعده العامة التي تدعو إلى الإعتدال والتسامح ونبذ العنف[١].

واقع إستخدام مصطلح الإسلام السياسي على المستوى الدولي

بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وجه الإعلام العالمي إهتمامه نحو الحركات السياسية التي توصف "بالإسلامية"، وحدث في هذه الفترة الحرجة نوع من الفوضى في التحليل أدى بشكل أو بآخر إلى عدم التمييز بين الإسلام كدين وبين مجاميع معينة تتخذ من بعض الاجتهادات في تفسير وتطبيق الشريعة الإسلامية مرتكزاً لها، وعدم التركيز هذا أدى إلى إنتشار بعض المفاهيم التي لا تزال آثارها شاخصة لحد هذا اليوم من تعميم يستخدمه أقلية في العالم الغربي تجاه العالم الإسلامي بكونها تشكل خطراً على الأسلوب الغربي في الحياة والتعامل([٢])

يعتبر مصطلح الإسلام الأصولي من أول المصطلحات التي تم إستعمالها لوصف ما يسمى "بالإسلام السياسي" حيث عقد في سبتمبر ١٩٩٤ مؤتمر عالمي في واشنطن في الولايات المتحدة الأمريكية بإسم " خطر الإسلام الأصولي على شمال إفريقيا" وكان المؤتمر عن السودان وما وصفه المؤتمر بمحاولة إيران نشر "الثورة الإسلامية" إلى إفريقيا عن طريق السودان، تدريجياً بعد ذلك وفي التسعينيات وفي خضم الأحداث الداخلية في الجزائر تم إستبدال هذا

---

[٣] السيد ، رضوان، مرجع سابق ، ص٤٠

[١] بيضون، أحمد وآخرون، (٢٠٠٣)، **١١ سبتمبر يوم غيّر وجه العالم، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية.**

([٢]) بيضون، أحمد وآخرون، مرجع سابق.

المصطلح بمصطلح "الإسلاميون المتطرفون" وإستقرت التسمية بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ على الإسلام السياسي[٣].

الإسلام السياسي أو الإسلاموية مصطلح سياسي وإعلامي وأكاديمي إستخدم لتوصيف حركات تغيير سياسية تؤمن بالإسلام بإعتباره "نظاماً سياسياً للحكم"، ويمكن تعريفه كمجموعة من الأفكار والأهداف السياسية النابعة من الشريعة الإسلامية والتي يستخدمها مجموعة "المسلمين الأصوليين" الذين يؤمنون بأن الإسلام "ليس عبارة عن ديانة فقط وإنما عبارة عن نظام سياسي وإجتماعي وقانوني وإقتصادي يصلح لبناء مؤسسات دولة"، وتعتبر دول مثل إيران والسعودية ونظام طالبان في أفغانستان والسودان، والصومال أمثلة على هذا المشروع مع ملاحظة أنهم يرفضون مصطلح "إسلام سياسي" ويستخدمون عوضاً عنه "الحكم بالشريعة" أو "الحاكمية الإلهية".

يتهم خصوم الحركات الإسلامية هذه الحركات بأنها "تحاول بطريقة أو بأخرى الوصول إلى الحكم والإستفراد به، وبناء دولة دينية ثيوقراطية وتطبيق رؤيتها للشريعة الإسلامية"، وتلقى فكرة تطبيق الشريعة الإسلامية بدقائقها وتفاصيلها في السياسة عدم قبول من التيارات الليبرالية أو الحركات العلمانية فهي تريد بناء دول علمانية محايدة دينياً، وأن تكون مسألة إتباع الشريعة الإسلامية أو غيرها من الشرائع شأناً خاصاً بكل فرد في المجتمع لا تتدخل فيه الدولة[١].

ورغم الإنتقادات والحملات الأمنية ضدها تمكنت حركات الإسلام السياسية من التحول إلى قوة سياسية معارضة في بعض بلدان غرب آسيا وبعض دول شمال إفريقيا، ويعتقد معظم المحللين السياسيين الغربيين أن نشوء ظاهرة الإسلام السياسي يرجع إلى المستوى الإقتصادي المتدني لمعظم الدول في العالم الإسلامي حيث بدأت منذ الأربعينيات بعض الحركات الإشتراكية في بعض الدول الإسلامية تحت تأثير الفكر الشيوعي كمحاولة لرفع المستوى الإقتصادي والإجتماعي للأفراد ولكن إنهيار الإتحاد السوفيتي خلف فراغاً فكرياً في مجال محاولة الإصلاح الإقتصادي والإجتماعي، ومن هنا إنطلقت الأفكار التي إدعت بأن تفسير التخلف والتردي في المستوى الإقتصادي والإجتماعي يعود إلى "إبتعاد المسلمين عن التطبيق الصحيح لنصوص الشريعة الإسلامية وتأثر حكوماتهم بالسياسة الغربية" ، كما لعبت القضية الفلسطينية والصراع

---

[٣] رسول، محمد رسول ، مرجع سابق .

[١]حافظ، كاي، (٢٠٠٠)، **الإسلام والغرب وإمكانية الحوار**، ترجمة صلاح محجوب إدريس، المشروع القومي للترجمة، المجلس الأعلى للثقافة، ص١٧.

العربي – الإسرائيلي وإحتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة، كل هذه الأحداث وتزامنها مع الثورة الإسلامية في إيران وحرب الخليج الثانية مهدت الساحة لنشوء فكرة أن السياسة الغربية "مجحفة وغير عادلة تجاه المسلمين وتستخدم مفهوم الكيل بمكيالين"(١).

أما من وجهة نظر غير الإسلاميين فإن بناء دولة إسلامية دينية لها دين رسمي واحد، يتعارض مع الديموقراطية والمساواة والحرية الدينية ويعرض الأقليات الدينية لخطر الضغط وربما الإضطهاد من الأغلبية الإسلامية[٢].

يمكن تعريف الإسلام السياسي كمجموعة من الأفكار والأهداف السياسية النابعة من الشريعة الإسلامية والتي يستخدمها مجموعة يطلق عليهم من البعض "المسلمين الأصوليين" الذين يؤمنون أن الإسلام "ليس عبارة عن ديانة فقط وإنما عبارة عن نظام سياسي وإجتماعي وقانوني وإقتصادي يصلح لبناء مؤسسات دولة"، ويتهم خصوم الحركات الإسلامية هذه الحركات بأنها "تحاول بطريقة أو بأخرى الوصول إلى الحكم والإستفراد به، وبناء دولة دينية ثيوقراطية وتطبيق رؤيتها للشريعة الإسلامية"[٣].

وتعتبر دول مثل إيران والسعودية ونظام طالبان والسودان في وقت من الأوقات أمثلة عن هذا المشروع، وتلقى فكرة تطبيق الشريعة الإسلامية بتفاصيلها في السياسة عدم قبول من التيارات الليبرالية أو الحركات العلمانية، فهي تريد بناء دول علمانية محايدة دينية، وأن تكون مسألة الشريعة الإسلامية شأناً خاصاً بكل فرد في المجتمع لا تتدخل فيه الدولة.(٤)

ورغم الإنتقادات والحملات الأمنية ضدها تمكنت حركات الإسلام السياسي من التحول إلى قوة سياسية معارضة في بعض بلدان غرب آسيا وبعض دول شمال أفريقيا.

---

[١] زيادة، رضوان، (٢٠٠٠)، **الإسلام والفكر السياسي: الديمقراطية-الغرب-إيران**، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي

[٢] سعيد، محمد قدري وسعيد، عبد المنعم، (٢٠٠٢)، **١١ سبتمبر..الأفكار والأسرار**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام. مذكور في: ١١ سبتمبر يوم غير وجه العالم، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية.

[٣] جرجس، فواز، (١٩٩٧)، الأمريكيون والإسلام السياسي: تأثير العوامل الداخلية في صنع السياسة الخارجية الأمريكية، **مجلة المستقبل العربي**، السنة ١٩، العدد ٢١٧، آذار، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

[٤]سعيد، محمد قدري وسعيد، عبد المنعم، مرجع سابق، ص٤١.

بدايات الإسلام السياسي

بالرغم من وجود دول في التاريخ كانت تستند في إدارتها الداخلية والخارجية وتوجهاتها السياسية إلى الشريعة الإسلامية لكن حركة الإسلام السياسي بمفهومه الحديث بدأت بعد إنهيار الدولة العثمانية عقب الحرب العالمية الأولى وقيام "مصطفى كمال أتاتورك" بتأسيس جمهورية تركيا على النمط الأوروبي وإلغائه لمفهوم الخلافة الإسلامية في تاريخ ٣ مارس ١٩٢٤ وعدم الإعتماد على الشريعة الإسلامية من المؤسسة التشريعية وقام أيضاً بحملة تصفية ضد كثير من رموز الدين والمحافظين، وبدأت الأفكار التي مفادها "أن تطبيق الشريعة الإسلامية في تراجع وأن هناك نكسة في العالم الإسلامي بدأت بالإنتشار" وخاصة بعد وقوع العديد من الدول الإسلامية تحت إنتداب الدول الغربية المنتصرة في الحرب العالمية الأولى(١).

إن ما إعتبره البعض النكسة الثانية للإسلام في العصر الحديث كان هو نشوء حركة القومية العربية على يد القوميون العرب وجمال عبد الناصر وحزب البعث العربي الإشتراكي والذي كان له الإنتماء للقومية العربية وليس الإنتماء لدين الإسلام وهو المحور المركزي لهذا التيار وبدأت تدريجياً نشوء دول عربية وإسلامية مستقلة يظهر فيها تفاوت في مدى تطبيق الشريعة الإسلامية في رسم سياسة الدولة وكان المنحى العام في تلك الفترة هو نحو العلمانية وتم إستعمال القوة في نشر الأفكار القومية العربية في بعض الدول مثل مصر في عهد "جمال عبد الناصر" والعراق في عهد حكم حزب البعث[٢].

حركة ديوباندي في الهند

نشأت "حركة ديوباندي" في الهند كردة فعل على الهيمنة البريطانية في الهند حيث إنطلقت من قرية ديابوند الواقعة ١٥٠ كم من العاصمة نيودلهي على يد سيد أحمد خان (١٨١٧ – ١٨٩٨) كحركة إسلامية إنتشرت في جنوب آسيا، وكانت الحركة تتخذ من الفقه الإسلامي حسب المذهب الحنفي محوراً مركزياً لها وتم بناء مدرسة دار علوم ديوباند في القرية عام ١٨٦٦ وقامت المدرسة بتدريس مايعتبره العالم الغربي بالمفهوم الحديث الإسلام السياسي ويمكن تلخيص مبادئ هذه الحركة بالتالي: توحيد الله وإتباع سنة رسول الإسلام محمد بن عبد الله في

---

[١] جرجس، فواز، (٢٠٠١)، الأصولية الإسلامية في المنظار الأمريكية، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد ١٠٢، ربيع.

[٢] جرجس، فواز، مرجع سابق، ص٩٨.

كل صغيرة و كبيرة، حب الصحابة وتقليد وإتباع أقدم مدارس الفقه أو الشريعة الإسلامية والجهاد في سبيل الله [1].

كان لهذه المدرسة الأثر الأكبر في نشوء حركة طالبان فيما بعد، وكان مؤسس الحركة "سيد أحمد خان" يشعر بالقلق من كون المسلمين أقلية في الهند وكمواجهة للمد البريطاني في الهند نصح أتباعه بتقبل الثقافة الغربية بصورة محدودة مع عدم الإنفتاح الكامل على الغرب وكان يخطط لإنشاء مؤسسة تعليمية ضخمة توازي في ضخامتها "جامعة كامبريدج" وقام بإصدار صحيفة باسم "تهذيب الأخلاق" وتدريجياً نشأت خلافات بينه وبين الهندوس من جهة والسلطات البريطانية من جهة أخرى وعندما بدأت بوادر الأزمة في ١٨٧٦ نتيجة إصرار الهندوس على إعتبار اللغة الهندية لغة رسمية بدلاً من لغة أردو عندها صرح "أحمد خان" أنه كان ولفترة طويلة يعتقد أن المسلمين والهندوس هم أمة واحدة ولكنه مقتنع بأن هناك خلافات جذرية تمنعهما من أن يكونا أمة واحدة، بالرغم من أن حركة "سيد أحمد خان" لم تكن مسلحة ولم تتسم بطابع العنف إلا أن آثار وأفكار هذه المدرسة كان لها دوراً كبيراً في نشوء دولة باكستان وحركة طالبان فيما بعد[2].

حركة سيد أبو الأعلى المودودي

يعتبر "سيد أبو الأعلى المودودي" (١٩٠٣ – ١٩٧٩) من الشخصيات الدينية البارزة في تاريخ باكستان وكان المودودي متأثراً بحركة ديوباندي في الهند، وكان ينادي لإقامة دولة إسلامية يتم فيها تطبيق الشريعة الإسلامية، وفي عام ١٩٤١ أنشأ المودودي بها مجموعة "جماعتِ اسلامى" أي الجماعة الإسلامية وكانت عبارة عن حركة إسلامية سياسية وسيطرت هذه الحركة على(٥٣) مقعد من المقاعد البرلمانية البالغة عددها(٢٧٢) في البرلمان الباكستاني، ويعتقد بعض المؤرخين أن سيد قطب من حركة الاخوان المسلمين قد تأثر بأفكار المودودي ويعتبر قطب والمودودي من مؤسسي تيار ما يسميه البعض "بالصحوة الإسلامية".([3])

تعرض المودودي إلى الإعتقال بسبب إنتقاداته الشديدة والمتكررة للسياسيين في باكستان من عدم إعتمادهم على الشريعة الإسلامية في رسم سياسة الدولة، وقام المودودي من عام

---

[1] بكار ، عبد الكريم ، (٢٠٠٠)، مرجع سابق، ص١٠٢.

[2] السيد ، رضوان ، مرجع سابق ، ص٤٥.

([3])فرج ، العشة (٢٠٠٩)، **فشل الاسلام السياسي وتركيا نموذج ناجح لذلك**، رويترز، تاريخ النشر ٢٦ مايو-٢٠٠٩ – تاريخ الوصول ٢٧ مايو-٢٠٠٩

(١٩٥٦ إلى عام ١٩٧٤) بمجموعة من الرحلات لنشر أفكاره على شكل محاضرات في القاهرة ودمشق وعمان ومكة والمدينة وجدة والكويت والرباط وإسطنبول ولندن ونيويورك وتورونتو[١].

حركات الجهاد الإسلامي

أدى إعتقال سيد قطب وتنفيذ حكم الإعدام فيه مع (٧) آخرين في فجر الاثنين ٢٩ اغسطس ١٩٦٦ إلى نشوء نوع من بوادر الإنقسام في حركة الإخوان المسلمين حيث إستمرت قيادة الجماعة متمثلة في "حسن الهضيبي" في إنتهاج نهج معتدل يدعو إلى الحوار، بينما بدأت بعض الفصائل التي تتبنى تغييرات جذرية في الخطوط العريضة للحركة بالظهور وكان محركهم الرئيسي الكتابات الأخيرة التي كتبها "سيد قطب" من المعتقل قبل إعدامه ومهد هذه الأحداث الطريق إلى نشوء حركة الجهاد الإسلامي في مصر في أواخر السبعينيات والتي تبنت مسؤوليتها عن إغتيال الرئيس المصري السابق "محمد أنور السادات" وحاولت إغتيال وزير الداخلية المصري "حسن الألفي" ورئيس الوزراء "عاطف صدقي" في عام ١٩٩٣[٢].

كما وتُعتبر حركة الجهاد الإسلامي في مصر مسؤولة عن تفجير السفارة المصرية في باكستان العام ١٩٩٥، وسفارة الولايات المتحدة الأمريكية في ألبانيا عام ١٩٩٨، وكان "أيمن الظواهري" زعيماً لحركة الجهاد الإسلامي في مصر في الثمانينيات ولكنه إنضم إلى القاعدة فيما بعد وأدى إلى نشوء هذه الحركة في مصر ظهور حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين وكانت معارضة لمنظمة التحرير الفلسطينية وزعيمها السابق "ياسر عرفات".([٣])

حاولت الإدارة الأمريكية بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ بقيادة الرئيس الأمريكي السابق "جورج بوش" إيجاد طريقة للحد من إنتشار ما يسمى بالإسلام السياسي فقامت الولايات المتحدة الأمريكية بإعلان الحرب على الإرهاب المثير للجدل الذي يرى البعض أنه بطريقة أو بأخرى أدى إلى زيادة إنتشار فكر الإسلام السياسي حيث إنتشرت هذه الأفكار في دول كانت تتبع في السابق منهجاً علمانياً مثل العراق حيث بدأت أفكار الإسلام السياسي بالظهور بعد غزو العراق ٢٠٠٣، وبدأ الملف الشيشاني مع الإتحاد الروسي يأخذ طابعاً أكثر عنفاً، يرى فيه الرئيس الأمريكي السابق "جورج بوش" أن الإصلاح الإقتصادي في العالم الإسلامي يعتبر عاملاً مهماً

---

[١] شبكة النبأ المعلوماتية، (٢٠٠٧)، **مصطلحات سياسية: الإسلام والسياسة**، نقلاً من الرابط الإلكتروني: www.annabaa.org

[٢] شبكة النبأ المعلوماتية، (٢٠٠٧)، مرجع سابق .

([٣])فرج ، العشة، مرجع سابق، ص٣٤.

في الإنتصار على ما سماه الحرب على الإرهاب ولكن هذا الإصلاح يبدو بطيئاً جداً في ساحات الحرب على الإرهاب في أفغانستان والعراق[١].

الحركات الليبرالية في الإسلام

هناك العديد من الحركات التي توصف بأنها "حركات الإسلام الإجتهادي" أو "حركات الإسلام التقدمي" الذي يعتمد على الإجتهاد أو تفسير جديد أو عصري لنصوص القرآن والحديث النبوي، ويرى هذا التيار محاولة الرجوع إلى "المبادئ الأساسية للإسلام"، ويمكن تلخيص المحاور الرئيسية لهذا التيار بالنقاط التالية:([٢])

١. إستقلاية الفرد في تفسير القرآن والحديث.
٢. التحليل الأكاديمي للنصوص الإسلامية المحافظة.
٣. إنفتاح أكثر مقارنة بالتيار المحافظ وخاصة في مسائل العادات وطريقة اللباس.
٤. التساوي الكامل بين الذكر والأنثى في جميع المجالات.
٥. اللجوء إلى إستعمال الفطرة إضافة إلى الاجتهاد في تحديد الخطأ من الصواب.

ترجع بدايات هذا التيار إلى إختلاط المسلمين مع العالم الغربي من خلال موجات الهجرة، ويرى هذا التيار أن التطبيق الحرفي لكل ما ورد من نصوص إسلامية قد يكون صعباً جداً إن لم يكن مستحيلاً في ظروف متغيرات العصر الحديث، وهذا التيار لا يؤمن بصلاحية أية جهة بإصدار فتوى ويؤمن هذا التيار بحق المرأة في تسلم مناصب سياسية وحتى أن تكون خطيبة في مسجد ومعظم من في هذا التيار يحاولون فصل السياسة عن الدين ويفضلون مبدأ اللاعنف[٣].

---

[١] حماد، كمال، (٢٠٠٥)، العولمة الأميركية العسكرية من أفغانستان إلى العراق، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد ١٢٠، خريف.

([٢]) حماد، كمال، المرجع السابق، ص٢٢.

[٣] رفعت، سعيد، (٢٠٠٢)، التصور الأمريكي الجديد للمنطقة وموقع العرب فيه، **مجلة شؤون عربية**، العدد ١١٢.

يرى التيار المحافظ في الإسلام أن مصطلح "مسلم ليبرالى" هو "صنيعة غربية" ولايوجد على أرض الواقع مثل هذه التسمية وأن من يحملون هذه الأفكار قد إبتعدوا عن المبادئ الأساسية لدين الإسلام بسبب تأثرهم بالعالم الغربي"(١).

لقد كان تركيز الغرب فيما سبق وخلال الثلاثة العقود السابقة منصباً على الإسلامية الشيعية بإعتبارها الظاهرة الأكثر تهديداً وإزعاجاً، أما في الوقت الحاضر فإن التركيز الغربي منصب على النشاط السني، حيث تدور معظم المخاوف حوله، ويتم النظر إلى الإسلامية السنية بشكلٍ واسع على أنها أصولية متزمتة.

يقرُّ تقرير مجموعة الأزمات الدولية أن مصطلح "الإسلام السياسي" هو أميركي المنشأ وقد أصبح متداولاً بعد الثورة الإيرانية، ويفترض أن هناك إسلام ولكن غير سياسي حتى جاء الخميني وقلب الأشياء وأصبح للإسلام بعدها ثقل في الحياة السياسية للشرق الأوسط.

على الرغم من ذلك فإن هناك تصنيف للتيارات الرئيسية في النشاط الإسلامي السياسي السني وفق فرز يتعدى التصنيف التفريقي والتبسيطي بين "التشدد" و"الاعتدال" ومحاولة لتمييز الفروقات وفقاً لقناعات أتباع هذه الحركات والتي تشمل تشخيصات مختلفة للمشاكل التي تواجهها المجتمعات الإسلامية ووجهات النظر المختلفة حول التشريع الإسلامي والمفاهيم المتغايرة للمواضيع المطروحة في "السياسة والدين والعسكرية" التي تتطلب العمل والتفاعل، وتتضمن أيضاً تحديد نوع العمل الذي يجب أن يكون مشروعاً وملائماً، أي الذي يحمل عنصر الخلاف وفي أحيانٍ كثيرة تكون أهدافه متناقضة، وهذا فرق جوهري بالمقارنة بالفرق المعروف تقليدياً بين السنّة والشيعة، وهو إختلاف بين أشكال النشاط الإسلامي المعاصر أكثر من كونه إختلافاً بين التقاليد الإسلامية التاريخية، ووجود هذا الإختلاف خاصة بين صفوف الإسلام السنّي السياسي هو تطور جديد نسبياً لم يكتمل بعد، بل يبدو وكأنه عملية مستمرة [٢].

وتقسم تيارات الإسلام السياسية السني إلى ثلاثة تيارات رئيسية:

التيار الأول : يطلق عليه تسمية التوجه الإسلامي السياسي، بمعنى أنه يشتمل على حركات تعطي الأولوية للعمل السياسي على الخطاب الديني والسعي الى السلطة بواسطة وسائل سياسية

---

[١] رفعت، سعيد، المرجع السابق، ص١٨.

[٢] الشاهر، شاهر، (٢٠٠٥)، الشرق الأوسط الكبير والمستقبل العربي، **مجلة المناضل**، العدد ٣٣٢.

وليس بالعنف، وفي شكل خاص تنظيم أنفسهم كأحزاب سياسية، والمثال الرئيسي هو الإخوان المسلمين في مصر وفروعهم المختلفة وخصوصاً في الأردن والجزائر.([1])

التيار الثاني : يشتمل على النشاط التبشيري المتجدد والأصولي في آن واحد، وتتجنب الحركات من هذه الفئة النشاط السياسي المباشر، وهي لا تسعى الى السلطة ولا تصنف نفسها كأحزاب سياسية، بل تركز على النشاط التبشيري كالدعوة لتثبيت أو إحياء الإيمان كالحركة السلفية المنتشرة في العالم العربي وجماعة التبليغ التي ولدت في الهند عام ١٩٢٦ وإنتشرت في العالم.

التيار الثالث: فهو تيار "الجهاديين" وهم نشطاء ملتزمون بالعنف لأنهم معنيون بما يعتبرونه دفاعاً عن الإسلام أو في بعض الأحيان لتوسيع دار الإسلام، ويضم هذا التيار فئتين رئيسيتين هما:

١- السلفية الجهادية المؤلفة من أناس ذوي نظرة سلفية وتمت تعبئتهم كمتطرفين وتخلوا عن النشاط المسالم الذي تتبعه الدعوة لينضموا إلى صفوف الجهاد المسلح.

٢- القطبيون وهم نشطاء تأثروا بالفكر المتطرف لسيد قطب وكانوا في البداية مهيئين لشن الجهاد ضد أقرب عدو وهي الأنظمة المحلية والتي وصفوها بالكفر وبخاصة في مصر، وذلك قبل التوجه إلى الجهاد في العالم الخارجي ضد العدو البعيد وخصوصاً إسرائيل والغرب وعلى رأسهم الولايات المتحدة.([2])

يصنف تقرير مؤسسة "راند الأمريكية" التيارات الإسلامية المعاصرة إلى أربعة أصناف هي: العلمانيون والأصوليون والتقليديون والحداثيون، ثم يحدد مواقف هذه التيارات إزاء عدد من الموضوعات الرئيسية مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتعدد الزوجات، والعقوبات الجنائية والعدالة الإسلامية، وموضوع الأقليات، والموقف من المرأة، محاولاً في النهاية بلورة "استراتيجيا مقترحة" للولايات المتحدة الامريكية تقوم على العثور على شركاء من أجل تطوير وتنمية الإسلام الديموقراطي، الذي يرى أنه أقرب ما يكون إلى قبول القيم الأميركية وخصوصاً القيم الديمقراطية.

أما معهد كارنيجي فإنه يتبنى التفريق بين الحركات الإسلامية بناءً على لجوئها إلى العنف، ويعتبر أن الحركات الإسلامية المعتدلة وليست الراديكالية هي التي سيكون لها أعظم

([1]) الشاهر،شاهر، المرجع السابق، ص٦٥.

([2]) سعيد، محمد قدري وسعيد، عبد المنعم، مرجع سابق، ص٩٤.

الأثر في التطور السياسي المستقبلي في الشرق الأوسط، ويعرفها بأنها تلك الجماعات التي تخلت عن العنف أو نبذته رسمياً وتسعى الى تحقيق أهدافها من خلال نشاطات سياسية سلمية ومن أهمها حركة الإخوان المسلمين بفروعها المختلفة وحزب العدالة والتنمية المغربي وجبهة العمل الإسلامي في الأردن وحزب الإصلاح في اليمن وغيرها.(١)

يقرّ هذا التعريف بمحدوديته إذ لا يفترض مسبقاً أن هذه الحركات ملتزمة تماماً بالديموقراطية، أو أنها تخلت عن هدف جعل الشريعة أساساً لجميع القوانين، أو أنها تقبل حقوق المرأة في المساواة الكاملة، وهذه المفاهيم هي ما يطلق عليه "المناطق الرمادية" في فكر الحركات الإسلامية التي هي نتيجة الإزدواجية المتمثلة في الرفض المتعمد من جانب الحركات الإسلامية المعتدلة إعلان مواقفها الفعلية في شأن القضايا الأساسية الشائكة، وذلك كي لا تزعج الغرب ولا تفقد سمعتها كونها حركات معتدلة، لكن هناك ما يقرُّ أيضاً حدوث تطور نوعي داخل فكر هذه الحركات وفي إستراتيجياتها السياسية.

أما المعهد الأميركي للسلام الذي قدّم أكثر من تقرير في ما يتعلق بالإجتهاد في الإسلام والتعامل مع الإسلاميين، فهو يعتبر أحد الأسباب الرئيسية التي تبرر فشل المسلمين في المصالحة بين الإسلام والحداثة والتي تعود إلى عملية الإجتهاد داخل حلقة الإسلام السني التي أغلقت منذ قرون، ومع ذلك كانت هناك مبادرات لمحاولة تفسير نصوص الإسلام المنزلة على ضوء حقائق العصر والمعرفة الحديثة، وكي ينجح الإجتهاد في مجتمع ما، فيجب أن تسود الديموقراطية وحرية الرأي، وعلى ذلك فإن تقريراً آخر يوجّه الولايات المتحدة في سياستها الخارجية نحو دعم "التجديد الإسلامي" أو أولئك الذين يتصفون بالإعتدال الإسلامي(١).

ويتبنون بذلك برامج تقوم على أساس الإصلاح الديني والتجديد من داخل الحقل الإسلامي كما كان تقرير مؤسسة راند الذي نبّه إلى ضرورة تشجيع الدبلوماسية العامة تجاه العالم الإسلامي، وهو ما تبناه تقرير آخر أصدرته مؤسسة «هيئة علوم الدفاع» التابعة لوزارة الدفاع «البنتاغون» الذي حذر من أن أي خطة للعلاقات العامة يجب أن تُبنى على أساس إستراتيجي وتحاول أن تشرح دبلوماسيتها للعالم الإسلامي عن طريق التأكيد المستمر لهم بأن إقترابهم نحو الوسطية والإعتدال لا يعني الرضوخ للطريقة الأميركية، ودعا ذلك إلى فصل

---

(1)Understanding Islamism,(٢٠٠٥) **International crisis group**, Report N°37, 2 March

(١) Abdeslam M. Maghraoui, (٢٠٠٦) ، **American Foreign Ploicy and Islamic Renwal**, United States Institute of Peace, Special Report, No.146.

الغالبية العظمى من المسلمين الذين لا يستخدمون العنف عن المسلمين المتشددين الذين يعتنقون فكر الجهاد، وهو ما تجلى في دعم الولايات المتحدة الأمريكية لنشر الديموقراطية في الشرق الأوسط على الرغم من إكتساح الإسلاميين في الفترة الأخيرة نتائجها كما حدث في مصر والعراق وفلسطين، ما دفع الظواهري أحد زعماء تنظيم القاعدة إلى إدانة الإخوان المسلمين في مصر لمشاركتهم في الإنتخابات، وهو الشرخ الذي حاولت الولايات المتحدة الأمريكية إستثماره وتوظيفه لتعميق الفرق بين الحركات المعتدلة من جهة وتنظيم القاعدة ومن يدعمه من الحركات المتشددة من جهة أخرى للإستفادة من ذلك في "الحرب على الإرهاب" وتبرير شرعيتها.

إن الانتصار الديموقراطي الذي حققته الحركات الإسلامية في الفترة الأخيرة دفعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى بلورة "رؤية إستراتيجية" تقوم على نهج تشجيع الإصلاح السياسي في المنطقة العربية بصرف النظر عن ترجيح تزايد نفوذ القوى المعادية لأميركا والغرب، وقد أكّدت وزيرة الخارجية الأميركية "رايس" أن هذا الواقع يعكس "مرحلة إنتقالية ضرورية" قبل بلورة أنظمة سياسية أكثر إستقراراً وإنفتاحاً على الغرب في ظل حكومات ستواجه إستحقاقات من أهمها تقديم خيارات أفضل لشعوبها وإقامة علاقات بناءة مع العالم[١].

ولذلك تعهد الرئيس الأميركي السابق "بوش" مواصلة دعم الإصلاح السياسي في الشرق الأوسط حتى لو جاءت النتائج مغايرة لما تريده واشنطن، وقال: "أن الطريقة الوحيدة لدحر الإرهابيين ورؤيتهم السوداء المستندة إلى الكراهية والترهيب، هي تقديم بديل يمنح أملاً بالحرية السياسية والتغيير السلمي".

وضعت أحداث الحادي عشر من أيلول/٢٠٠١م الإسلام كقضية غربية داخلية، إذ لأول مرة ينظر هذا الغرب إلى الإسلام بوصفه يحمل تهديداً سياسياً وعسكريًّاً بعد أن كان ينظر إليه بوصفه مجرد عامل تحريض ديني خارجي. (٢)

فقد أظهر إستطلاعٌ للرأي أجراه معهد (بيو) الدولي للأبحاث في تموز ٢٠٠٥م أن غالبية الأمريكيين والأوروبيين قلقين إزاء تزايد التطرف الإسلامي حول العالم، وقد شمل الإستطلاع ١٧ دولة، إذ أبدى ثلاثة أرباع المواطنين في الولايات المتحدة الأمريكية والدول

---

(١)Malise Ruthven,(٢٠٠٢) **A Fury for god: the Islamist Ahackon Americal** (London: Granta Books,p15.

(٢) Francois Burgat,(٢٠٠٣) **face to face with political Islam**, London I.B.Tauris.

الأوربية مثل:(بريطانيا وفرنسا وألمانيا وهولندا وإسبانيا وروسيا) قلقهم إزاء التطرف الإسلامي حول العالم[٣].

ووصف معظم المستطلع آراؤهم في أمريكا والدول الأوروبية والهند الإسلام بأنه أكثر الأديان عنفاً، وذلك عندما طُلب إليهم الاختيار بين الإسلام والمسيحية واليهودية والهندوسية، واعتبر(٨٧%) من الفرنسيين، و(٨٨%) من الهولنديين أن الإسلام هو الدين الأعنف بين باقي الأديان.

وأشار (٢٢ %) من المستطلعين في الولايات المتحدة إلى أن لديهم نظرة سلبية إلى الإسلام، مقارنة بـــ (٥٧ %) يملكون نظرة إيجابية. وقال (٣٤%) في فرنسا أن لديهم نظرة سلبية مقارنة ب (٦٤%) إيجابية. وأشارت غالبية المستطلعين في الدول الأوربية إلى أنهم يشعرون بتصاعد الهوية الإسلامية في بلادهم، ويعتبرون هذا الأمر سيئاً لبلدانهم[١].

إن صورة الإسلام –وكما عكسها استطلاع الرأي– في غاية السلبية، وربما يعود الأمر إلى أسباب تاريخية وسياسية أبعد بكثير من أحداث ١١ أيلول بيد أن تعميق السلبية بهذا الإطار يرسم سياسات معينة تحاول الاستجابة لنمط التصورات السلبية تلك مما ينعكس بشكلٍ غير مباشر على السياسات كما وجد ذلك في تعامل الحكومة الدنماركية مع أزمة الرسوم الدنماركية التي كانت بمثابة رد فعل عفوي على التصورات الذهنية المسبقة عن الإسلام.

إن بناء هذه الصورة نابع بشكل رئيسي من الأحكام التلقائية التي تطلقها وسائل الإعلام الغربية ومن ورائها النخب السياسية والفكرية والثقافية الغربية، "فمالميس رونفن" على سبيل المثال يعزو الفشل الإسلامي إلى وجود نوع من التمزق الداخلي داخل المجتمعات الإسلامية، هذا الفشل يتجسد في التمزق بين ماضي تقليدي عالي مضمونه سواء الغربي منه أو المدني، ومع تأجج الهوية داخل هذه المجتمعات فإنها تلعب دوراً محوريّاً في إستدعاء أنماط من الصدام أو الصراع التقليدي بين الإسلام والغرب، أما بالنسبة لهاليداي فإنه يعتبر أن الحركات الأصولية في مجملها لا الإسلامية منها فحسب، معادية للحداثة والديمقراطية معاً، فالآخر عندها مرفوض مبدئيّاً، وحيث تتشابك الهويتان الدينية والإثنية في أحداها، يتكامل العداء للآخر حتى يصير

---

[٣] زيادة، رضوان، (٢٠٠٧)، المنظور الغربي لحركات الإسلام السياسي، **مجلة التسامح**، العدد الثامن عشر، ربيع ٢٠٠٧، نقلاً من الرابط الإلكتروني: www.altasamoh.net

[١] زيادة، رضوان، ، نقلاً من الرابط الإلكتروني: www.altasamoh.net

أقرب إلى العنصري[٢]، وهو يتقاطع مع روثفن في تأكيده أن الحركات الأصولية لا تكترث بالتنمية أو العولمة وإنما تصب غضبها على حكامها، وعلى الفساد الأخلاقي وعلى الغرب وإسرائيل.

ورؤيتها للغرب إنما تتحدد بناءً على رؤيتها لذاتها وللعالم، أو بالأصح إنطلاقاً من تصورها لهويتها التي تصبح محض دينية حين تمفصلها مع الغرب، بيد أن بعضهم يذهب إلى أبعد من ذلك في تحليلاته ليقرأ الخلفية الإجتماعية والسياسية التي مكّنت صعود الإسلام السياسي متمثلة في إنهيار مشروع التحديث العربي الذي قادته الأنظمة العربية ما بعد الاستقلال منذ الخمسينات وفشلها في تحرير فلسطين ثم تصاعدت هذه المسألة في الوعي العربي والإسلامي، ثم فشل التنمية الإقتصادية الإجتماعية الأمر الذي إنعكس بشكلٍ كبير على إزدياد الفقر وتدهور المستوى المعيشي للمواطنين، وقد ترافق ذلك مع نمو شكل من أشكال التسلطية السياسية المطلقة التي إختلفت بين دولة عربية وأخرى إلا أنها تشابهت في إنعدام تبلور الأفق لإنجاز الديمقراطية السياسية، وقد ترافق ذلك كما صعدت إسرائيل كقوة إقليمية وعسكرية وإقتصادية وتكنولوجية وفشل العرب في تحقيق أيٍّ من الشعارات التي وضعوها في مواجهة إسرائيل، كلّ ذلك خلق بيئة خصبة لنمو التدين وسيطرته على الأرياف المتوسطة والفقيرة، وهو يشكل بدوره مرتعاً سهلاً لنمو التيارات المتطرفة داخل هذه القرى والأحياء المعدمة([١])

إذ قدم "إبن لادن" نموذجاً مختلفاً لذلك متمثلاً في صعود الإسلام المتطرف داخل إطار الوفرة وليس ضمن إقتصاد الندرة فإن ذلك يصح نخبويًّا أو طليعيًّا، لكنه لا يصح بالتأكيد فيما يتعلق بالجمهور أو الأتباع الذين يكون معظمهم قد نمى في مدن الصفيح حيث إنعدام كل شيء من مياه وفرص عمل ورعاية صحية إلى غير ذلك.([٢])

وهذا بدوره ينقلنا إلى تقسيمات الإسلام السياسي الذي يطرح تحديات جدية فيما يتعلق بالمعيار أو المنهج الذي يعتمد عليه التقسيم، إذ نلحظ إختلافات في التوجهات الفكرية والأيديولوجية وخلافات تنبع من النشأة الجغرافية المختلفة، وإختلافات أخرى تعود إلى المواقف السياسية وتعدد وجهات النظر تجاهها، بيد أن غالبية التقسيمات المعتمدة أو المعايير التي يفرز

---

[٢] Francois Burgat,(٢٠٠٣) **face to face with political Islam**, London I.B.Tauris.

([١])السيد ، رضوان ، (٢٠٠٥)، الإسلام المعاصر: تياراته الفكرية والسياسية والتحولات الثقافية في العالم، **مجلة الحياة**، (لندن).

(2)Abdeslam M. Maghraoui, (٢٠٠٦) ، **American Foreign Ploicy and Islamic Renwal**, United States Institute of Peace, Special Report, No.146.

على أساسها الباحثون حركات الإسلام السياسي إنما تستند إلى موقف هذه الحركات من العنف أو التطرف، كما إنه معيار يرتكز على التأثير السياسي لهذه الحركات وقدرتها على التغيير بالأساليب السلمية أو تبنيها لأشكال مختلفة من العنف وكان من آخر تجلياتها العنف العابر للقارات متمثلاً في هجمات الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١م[1].

إن التركيز على الإختلافات الجذرية أو الشكلية داخل حركات الإسلام السياسي ينبع من غير شك من وعي سياسي يشترط التعامل المختلف مع كل حركة على حدة، بناءً على جماهيرية هذه الحركة وفاعليتها وتأثيرها في الشارع مما يجعل تجاوزها أو حتى خيار إهمالها أو مصادمتها خياراً عبثيًّا لأنه لا يعالج الجذور الحقيقية لنمو هذه الحركات، ويفسر حصولها على نمط من الشعبية الحقيقية في مخالفة بعض الأنظمة العربية التي تفرض شكلاً من أشكال التعبئة الشعبية على مجتمعاتها، لكنها تخفي حقيقة أن هذه الشعبية لا تغدو أن تكون غير صادقة، ويتم توظيفها في سبيل تأكيد إخضاع المجتمع وإجباره على تصديق الحقائق التي يقدمها النظام.

ترتكز معظم هذه الدراسات التصنيفية لحركات الإسلام السياسي إلى أن هناك تياراً أعظم أو ما يسمى في العلوم السياسية (Main Stream) يتصف بالتصالحية والاعتدال، إنه ما يُطلق عليه في الفقه التقليدي (إسلام الأكثرية) الذي تؤخذ الحُجّة منه في الكثير من الإجتهادات الفقهية عندما يجري الإرجاع إلى ما عليه جمهور المسلمين، فالإسلام السني هو الطريق الوسط، والآخرون فرق وإنقسامات يُقاس صدق إسلامها بمدى قربها أو بعدها عن الإسلام الأكثري في الإعتقادات والممارسات[٢].

لقد كان تركيز الغرب فيما سبق وخلال العقود الثلاثة السابقة منصبّاً على الإسلامية الشيعية بوصفها الظاهرة الأكثر تهديداً وإزعاجاً، أما في الوقت الحاضر فإن التركيز الغربي منصبٌّ على النشاط السني، حيث تدور معظم المخاوف حوله، ويتم النظر إلى الإسلامية السنية بشكلٍ واسع على أنها أصولية متزمتة[١].

---

[١] Understanding Islamism,(٢٠٠٥) **International crisis group**, **Report** N°37, 2 March,p89.٠.

[٢] ياسين، السيد ، (٢٠٠٤)، **الأصول الأمريكية لنظرية الإسلام الليبرالي**، النهار، (بيروت)، ص١٦.

[١] Islamist Movements and the Democratic Process in the Arab world: Eploring the Gray Zones, **Carnegie Endowment for International Peace**, Gornegie Papers, Middle East Series, No.67, March 2006.

وهو الموقف الذي كان الإتحاد الأوربي قد بلوره بعد ممانعة كبيرة، إذ أكد ضرورة الدخول في حوار مع منظمات معارضة إسلامية في الشرق الأوسط للتشجيع على حدوث التحول نحو الديمقراطية، وقد جرى تأكيد ذلك في وثيقة أوروبية أقرّها وزراء خارجية الإتحاد الأوربي في لوكسمبورغ أشارت في بدايتها إلى أن الإتحاد الأوروبي كان في الماضي يفضّل التعامل مع الطبقة العلمانية المثقفة في المجتمع المدني في الدول العربية على حساب منظمات إسلامية أكثر تمثيلاً ولذلك دعا الإتحاد الأوربي إلى ضرورة فتح حوار مع المجتمع المدني الإسلامي في الدول العربية [٢].

هذا التوافق الأوروبي- الأمريكي حول حتمية التعامل مع الحركات الإسلامية يُعد بمثابة (نقلة استراتيجية) خاصة إذا ما اطّلعنا على الفوارق التي حكمت النظرة الأمريكية والأوروبية في تعاملها مع الإسلام السياسي[٣].

فهناك إختلاف جوهري وحقيقي في التعامل أو التعاطي الأميركي عن الأوروبي فيما يتعلق بالحركات السياسية الإسلامية والمفارقة لا تكمن في وجود هذا الإختلاف المتوقع بالنظر إلى تغاير الرؤيتين الفكرية والسياسية والقيمية بين الولايات المتحدة وأوروبا، لكنها تكمن في كون النتيجة قائمة لمصلحة الأميركيين على حساب الأوروبيين في إحترامهم لهذه الحركات وتعاملهم معها، فالعلاقة التاريخية الممتدة منذ نشأة الحركات الإسلامية وحتى الوقت الحالي كانت فيها الولايات المتحدة الأمريكية ترى في الحركات الاسلامية في عقد الخمسينات والستينات حليفاً يزعزع سطوة الخطاب القومي الذي راج بشدة في زمن عبد الناصر، ولذلك لم تتردد الولايات المتحدة الأمريكية في دعم إبن لادن مستفيدة منه في محاربة الشيوعية التي قادها الإتحاد السوفياتي (السابق)، دولة الشر كما وصفها الرئيس الأميركي الأسبق "رونالد ريغان"[١].

لكن إذا كانت هذه المواقف تنبع من محض المواقف السياسية والإستخباراتية والمصلحية لكل من الطرفين – فإن الموقف الأميركي الأبرز جاء من إختلافه التام عن الأوروبي فيما يتعلق بإلغاء الجيش لنتائج الانتخابات الجزائرية في عام ١٩٩١م والتي كان من الأكيد فيها فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ بغالبية المقاعد، فقد كانت فرنسا ومن خلفها أوروبا مؤيدة للإجراء الذي قام به

---

[٢] هلال، رضا، (٢٠٠١)، **الدين والسياسة في أمريكا علمانية أم متدينة**، الإمبراطورية الأمريكية، ج١، القاهرة: مكتبة الشروق.

[٣] فوكوياما، فرانسيس ، (٢٠٠٢)، انشقاق في المنظور الغربي للشرعية الديمقراطية، **مجلة الحياة**، (لندن)، Francis Fukuyama, Washington Post

[١] فوكوياما، فرانسيس، مرجع سابق.

الجيش الجزائري بحجة الخوف على الديمقراطية من أن يخطفها أعداء الديمقراطية، أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد نظرت بعين الإطمئنان إلى تولي الإسلاميين المنتمين إلى الجبهة الإسلامية لإنقاذ السلطة في الجزائر، بل إن "غراهام فولر" نائب مدير العمليات الأسبق في الإستخبارات المركزية الأميركية بسط في بحث له عام ١٩٩٥م الأسباب السياسية التي جعلت الإدارة الأميركية تقتنع بأن قيام دولة إسلامية في الجزائر من شأنه أن يخدم المصالح الإقتصادية والإستراتيجية الأميركية.[1]

كما أن "روبرت بلليترو" مساعد نائب وزير الخارجية الأميركي الذي جمع أطراف المعارضة الجزائرية في عام ١٩٩٥ كان مقتنعاً بأن ليس في الإمكان الإتيان بأي حل عسكري للأزمة الجزائرية، وأن لا بد من التعامل بإيجابية مع أطروحات الحركة الإسلامية الجزائرية[3]، كما أن الإدارة الأميركية رحبت بوصول حركة طالبان إلى السلطة، إذ إعتبر "بريجنسكي" المستشار السابق للأمن القومي أن في ذلك عاملاً إيجابيّاً من شأنه أن يعيد الإستقرار إلى المنطقة، علاوة على أن كثيراً من أكبر شركات النفط والغاز قد أوكلت إلى حركة طالبان حماية إستثماراتها.[1]

أما الفرنسيون فقد إتخذوا موقفاً محذراً من وصول الإسلاميين إلى السلطة في الجزائر ثم تحولوا فيما بعد إلى شريك حقيقي للسلطة الجزائرية في دعمها لمحاربة الإرهاب الإسلامي، وجاءت حادثة الإختطاف التي تعرضت لها طائرة إيرباص الفرنسية المقبلة من الجزائر فوق أرضية مطار مارسيليا لتنتقل الإرهاب ذاته إلى الأرض الفرنسية ومن خلفها الأوروبية، فقد نجحت السلطات الفرنسية حينها في إفشال عملية الإختطاف مما دفع الجماعة الإسلامية المسلحة التي تبنت العملية إلى التوعد بعمليات مقبلة فوق التراب الفرنسي والبريطاني وهو ما حرض الأوروبيين على إجراء تحقيق فريد من نوعه حول الشبكات النشيطة للجماعة الإسلامية المسلحة وغيرها من الحركات الإسلامية في أوروبا.

ثم جاء الإفتراق الأكبر بين الرؤيتين الأميركية والأوروبية في نظرتهما للحركات الإسلامية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول٢٠٠١م، تبادل فيه الطرفان الموقفين السابقين ضمن مواقع مختلفة، فالأوروبيون أصبحوا يحاجّون الأميركيين بأن الدول الديموقراطية تمتلك وسائل

---

[1] شرابي، هشام، (٢٠٠٠)، النظرة الأمريكية إلى العرب: مكونات واتجاهات، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد ١٠٢.

[3] هلال، رضا، مرجع سابق،ص١٥.

[1] فوكوياما، فرانسيس ، مرجع سابق،ص٦٥.

متطورة بما فيه الكفاية ووفق القواعد القانونية لمحاصرة الجريمة ضمن حدودها، إذ دار جدل كبير بين الأميركيين والأوروبيين حول المنزلة القانونية التي تحتلها أحداث الحادي عشر من أيلول، فإذا كانت الجريمة إرهابية كما يصرّ الأوروبيون على توصيفها فإنها ستجد معالجة لها عبر الوسائل القانونية المحلية والدولية وتشديد دور الإستخبارات وأجهزة الأمن لتفكيك الخلايا المسؤولة عن مثل هذه الأعمال.([٢])

أما الأميركيون فإنهم يرون في أحداث الحادي عشر من أيلول بمثابة إعلان الحرب الموجهة ضدهم، وهم بذلك يمتلكون كل الشرعية والأحقية القانونية في الرد على الحرب المعلنة عليهم، وتعزز الإفتراق الأميركي على الآخرين مع تعزيز الرؤية الأحادية الأميركية وترسيخ العزلة الخاصة بها عن طريق الانسحاب من الإتفاقات المضادة للصواريخ البالستية، والسعي في الوقت نفسه إلى بناء الدروع الصاروخية وخروجها من إتفاق كيوتو المتعلق بإرتفاع درجات حرارة المناخ العالمي.([٢])

ويضاف إلى هذه القائمة معارضة واشنطن لحظر إستخدام الألغام الأرضية وإعتراضها على إتفاق حظر الحرب البيولوجية، ثم معارضتها للمحكمة الجنائية الدولية، كل ذلك عزز التفكير لدى الأوروبيين في البحث عن ثقافتهم وقيمهم الخاصة بهم متجاوزين الخلاف حول الإسلام السياسي إلى رؤية كونية أوسع، وبدأوا ينظرون إلى التمايز والمفارقة. [٣]

فالأميركيون ميالون لأن يروا لأي شرعية ديموقراطية وجوداً يفوق ما تتمتع به الدولة القومية من شرعية، أما الأوروبيون فعلى العكس تماماً، إذ يرون أن الشرعية الديموقراطية إنما تنبع من إرادة المجتمع الدولي أكثر من كونها مستمدة من أي دولة قومية منفردة على الأرض، ويعود الخلاف في الرؤى حول الشرعية الديموقراطية إلى الخلاف حول دور القانون الدولي وأولها إنعدام توازن القوى بين الولايات المتحدة الأميركية وأي دولة أخرى سواها، مما يدفع الدولة العظمى الوحيدة في العالم للإنفلات من القيود وإلى تحرير قدرتها على الفعل[٤].

كما أن الأوروبيين يعتبرون أن سلوكهم في مواجهة المشكلات أكثر براعة وتنوعاً بحكم خبرتهم التاريخية وخبرتهم تلك هي التي دفعتهم إلى إتخاذ موقف سلمي من الحرب على العراق

([٢])الفواز، علي حسن ،مرجع سابق، ص ٦٥.

([٢])شبكة النبأ المعلوماتية، نقلاً من الرابط الإلكتروني: www.annabaa.org

[٣] رفعت، سعيد، مرجع سابق، ص٢٠.

[٤] شعيبي، عماد فوزي، (٢٠٠٣)، **السياسة الأمريكية وصياغة العالم الجديد**، دمشق: دار كنعان، ص٧٨.

مما شكل تناقضاً جذريّاً مع الثقافة الاستراتيجية التي سادت في أوروبا طوال أربعة قرون، وهكذا فقد تبادل الأميركيون والأوروبيون مواقفهم ووجهات نظرهم، فالإكتفاء الأميركي عن التدخل أصبح جموحاً في فترات أخرى، أما الحماسة الأوروبية للصراع والتدخل إنسحبت منه وأصبحت تنشد السلام أكثر من رغبتها في الحرب.([١])

لكن من الملحوظ فيما يتعلق بالتقارب الأوروبي- الأمريكي الجديد الذي نتج عنه الرغبة المشتركة في مكافحة المقاومة الإسلامية، والأكيد أن هذا التقارب إنما أتى بعد نجاح الحركات الإسلامية المسلحة وخصوصاً القاعدة في الإنتقال إلى مستوى من العنف غير المسبوق مما جعلها تظهر في شكل تهديد حقيقي ليس للولايات المتحدة الأمريكية أو أوروبا فحسب وإنما للغرب بمجمله، وهو ما يعزز مقولة سائدة عن الإسلاميين بأنهم ناجحون في كسب الأعداء أكثر من نجاحهم في كسب الأصدقاء.([٢])

وزاد هذا التقارب مع تمكّن الإسلاميين للإنتخابات في المنطقة، مما جعل الطرفين يتبنون وجهات نظر متقاربة حول ضرورة فتح حوار حقيقي وجدي مع الحركات الإسلامية المعتدلة بغية عزلها عن تلك المتطرفة مما يجعل محاولة كسبها أكثر تأثيراً نحو القيم الديمقراطية.

التهديد "الإسلامي" للمصالح الأمريكية

برز التهديد الإسلامي للمصالح الأمريكية بقوة مع قيام الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩، وشيوع مبدأ تصدير الثورة وإعادته للأذهان بأبعاده الإيديولوجية والبشرية، وفي تلك الفترة تصاعدت وتيرة العداء بين الإسلاميين والولايات المتحدة الأمريكية، ولكن سرعان ما تم تطويق إيران بخلق صراعات مذهبية حالت دون أن يتضاعف التأثير الإيراني في الوطن العربي خصوصاً في إدخال المنطقة بحرب أدت إلى تحقيق هدفين مزدوجين هما إضعاف إيران بتأثيرها الإسلامي والعراق بتهديده القومي، وهما في الواقع التهديدان المحتملان للمصالح الأمريكية وإسرائيل في المنطقة برمتها، وربما في العالم الإسلامي أجمع.([٣])

([١]) شعيبي،عماد فوزي، مرجع سابق، ص٣٦.

([٢]) زيا، لينبغ ، مرجع سابق،ص٧٥.

([٣])عبد الجبار، مصطفى،(١٩٨٢)، **الفكر السياسي الوسيط والحديث**، وزارة التعليم العالي، بغداد، ص١٩٣.

ومن جانب آخر، فإن العداء للإسلام في هذه المرحلة قد إتصف بحداثة واضحة مستمداً أسسه من الصراع العربي الإسرائيلي والثورة الإيرانية، بحيث أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية في النظام العالمي الجديد والذي سرعان ما تحول إلى هاجس وتعبئة معادية للإسلام والمسلمين، وبذلك تتشكل الصورة الأمريكية للإسلام على إيقاعات النفط والرهائن والإرهاب.([1])

ويتهم خصوم الحركات الإسلامية هذه الحركات بأنها تحاول بطريقة أو بأخرى إعادة هيكلة الدول وتطبيق الشريعة الإسلامية بطريقة محافظة، ولقد برز إتجاهان في الولايات المتحدة الأمريكية يتصارعان ويتحاوران لفهم الأصولية الإسلامية وكيفية التعامل معها، فوزارة الخارجية حاولت إستيعاب هذا التيار والتحاور معه، وفي المقابل فإن وزارة الدفاع ينظر إلى الأصولية على أنها خطر إيديولوجي وجيوسياسي يجب القضاء عليه.

الصفات المميزة للإتجاهات الرئيسية في الشرق الأوسط المسلم

الأصوليون المتطرفون	**سواد الأصوليين**	**التقليديون/الصوفية**	**العصرانيون**	**العلمانيون الليبراليون**	**العلمانيون الفاشيست**
أمثلة					
– الجماعة الإسلامية (مصر)	– الإخوان المسلمون (مصر، الأردن، الكويت، العراق)	– شيعة الحوزة (العراق)	– الوسط (مصر)	– أفراد (سعد الدين إبراهيم، طارق محيي في مصر)	– الناصريون (مصر، سوريا)
– الجهاديون السلفيون (السعودية،	– حزب الله (لبنان)	– الطريقة النقشبندية	– المصلحون الوهابيون (السعودية،	الحركة الكويتية الوطنية الديمقراطية (الكويت)	– الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (الضفة

([1])قطب، سيد، (١٩٨٧). **نحو مجتمع إسلامي**. (ط٧)، القاهرة– بيروت : دار الشروق، ص٦٠.

الأصوليون المتطرفون	سواد الأصوليين	التقليديون/الصوفية	العصرانيون	العلمانيون الليبراليون	العلمانيون الفاشيست
الكويت)			قطر)		الغربية، غزة)
– حماس (الضفة الغربية، غزة)	– المؤسسة الوهابية (السعودية، قطر)	– أقسام كبيرة من السنة والشيعة في أرجاء الشرق الأوسط.			بعض الحكومات (مصر، سوريا)
الأجندة					
– سياسية بالدرجة الأولى، يحركون الإسلام لتحقيق أهداف سياسية.	يمكن أن يكونوا سياسيين ودينيين.	– يمكن أن يكونوا ناشطين سياسياً. – ليسوا بالضرورة مدفوعين بالإسلام. – تؤكد الحركات المنظمة على الأجندات الدينية والاجتماعية والثقافية.	– يمكن أن تكون الأجندة سياسية وكذلك دينية واجتماعية وتعليمية.	يركزون على السياسة الديمقراطية والمجتمع المدني.	توجههم السلطة.
العقيدة					
تفسير حرفي للنصوص الإسلامية مع بعض	تفسير للنصوص الإسلامية.	يخلطون المعتقدات الإسلامية مع العرف المحلي.	العودة إلى القيم الجوهرية للإسلام، ينظر إليهم	ديمقراطيون ليبراليون أو ديمقراطيون اجتماعيون تكون القيم جوهر	مذهب قيادي مغطى بالقومية، اشتراكيون أو يؤمنون

الأصوليون المتطرفون	سواد الأصوليين	التقليديون/الصوفية	العصرانيون	العلمانيون الليبراليون	العلمانيون الفاشيست
التجديدات السياسية ويؤكدون على فرض الجهاد.			بتناسق مع العالم المعاصر.	الديانة المدنية.	بالقومية العربية.
الشرعية – السياسية					
ثوريون، وضد الأمر الواقع، يسعون لإنشاء دولة قائمة على الشريعة بصراحة.	محافظون سياسياً، يؤكدون تفوق القانون الديني المفسر بصرامة في كل أوجه الحياة.	معتدلون سياسياً، تركيزهم على الأوجه الاجتماعية والثقافية من الإسلام أكبر من السياسة، مرنين في القانون الديني.	معتدلون سياسياً يدعمون حكم القانون يعتقدون أن القانون الديني يجب أن يتكيف مع الظروف المعاصرة.	يدعمون القانون العلماني والمؤسسات في سياق المجتمع الديمقراطي والنظام السياسي.	يعتمدون على الكيانات الفاشستية وقمع المجتمع المدني سواء كان إسلامياً أو غيره.
الحكومة					
الشرعية السياسية مستمدة من الله.، يجب أن تكون الحكومة	الشرعية السياسية مستمدة من الله، ولكن ربما توجد بعض	الشرعية السياسية مستمدة من عناصر دينية وغير دينية (إرادة الشعب) لا يحتاج القادة إلى تنفيذ كل أوجه	الشرعية السياسية مستمدة من إرادة الشعب من خلال انتخابات	الشرعية السياسية مستمدة من إرادة الشعب من خلال انتخابات حرة.	الشرعية السياسية مستمدة من عقيدة الدولة. حكم القانون

الأصوليون المتطرفون	سواد الأصوليين	التقليديون/الصوفية	العصرانيون	العلمانيون الليبراليون	العلمانيون الفاشيست
من الخبراء الدينيين مسؤولون فقط أمام الله تسعى بعض المجموعات إلى إقامة الخلافة الإسلامية.	العناصر الديمقراطية يقبلون الحكم بواسطة قادة سياسيين بالتشأور مع العلماء الدينيين ولكن على العالم أن ينفذ القانون الإسلامي.	القانون الإسلامي، ولكن يجب احترام القيم الإسلامية. ربما يلعب القادة الدينيون دوراً استشارياً.	حرة.		خاضع لمصالح الدولة أو الحزب.
حقوق الإنسان					
يرفضون المفهوم الغربي لحقوق الإنسان والحريات الشخصية يعتقدون أن الالتزام	مثل الأصوليين المتطرفين بدرجة كبيرة ولكن يسمحون بحماية وضع مجتمعات غير مسلمة	الحقوق مفسرة بشكل صحيح، يضمن الإسلام الحقوق الإنسانية والحريات متسامحون مع غير المسلمين يعتقد البعض أن جميع المواطنين سواسية	يحتوي الإسلامي على المفاهيم الأساسية لحقوق الإنسان والحريات الشخصية. متسامحون	الأولوية لحقوق الأفراد الإنسانية والسياسية فوق الدولة ومصالح الجماعة. يعتقدون أن جميع المواطنين سواسية أمام القانون.	الأولوية لمصالح الحزب والدولة فوق حقوق الأفراد.

الأصوليون المتطرفون	**سواد الأصوليين**	**التقليديون/الصوفية**	**العصرانيون**	**العلمانيون الليبراليون**	**العلمانيون الفاشيست**
الكامل الشريعة يخلق مجتمعاً مستقيماً ينكرون حقوق الأقليات الدينية والمسلمين الذين لا يشاركونهم الرأي.	معينة.	أمام القانون.	مع غير المسلمين يعتقد البعض أن جميع المواطنين سواسية أمام القانون.		
الأجندة الاجتماعية					
رجعيون بصفة عامة، يرغبون في استخدام الإكراه والعنف لتنفيذ مفاهيمهم عن الزي	كثيرون منهم رجعيون، خاصة فيما يتعلق بالزي وأنماط السلوك بالنسبة للنساء. ويجب على الرجال التوافق أيضاً	محافظون، ولكن الكثيرين يقدرون الموضوعات غير الدينية في التعليم. يجب على النساء الاعتدال في اللباس، ولكن يعتمد التجديد على العادة المحلية. معظمهم يعارض	تقدميون بصفة عامة، يقدرون الموضوعات غير الدينية في التعليم، لا يعتقدون أن الإسلام يتطلب ارتداء	تقدميون في التعليم وحقوق المرأة، لا قيود على الزي أو السوك ما لم يتعارض مع القانون.	غير متوافقين، في بعض الحالات يدعم العلمانيون الفاشستيون التعليم وتحرير المرأة ولكن

الأصوليون المتطرفون	سواد الأصوليين	التقليديون/الصوفية	العصرانيون	العلمانيون الليبراليون	العلمانيون الفاشيست
والسلوك الإسلامي.	ولكن مع قيود أقل (يمكن أن يرتدي البعض الزي الغربي)	استخدام الإكراه في تنفيذ أنماط الزي والسلوك.	النساء نوعاً خاصاً من الزي. يدعمون تعليم وتقدم النساء.		يكبتون تطور المجتمع المدني. ربما يقرون رسمياً المؤسسات الإسلامية ويستخدمونها لمصلحة الدولة.
العلاقة بالإرهاب					
مباشرة. معظم إن لم يكن طل مجموعات الإرهاب في الشرق الأوسط تقع ضمن هذه الفئة.	غير مباشرة بصفة عامة ولكن هناك صلات بين المجموعات الأصولية والمتطرفين على مستويات كثيرة. بعض المجموعات المتطرفة	لا توجد علاقات عادة، معظمهم يعارضون الإرهاب والعنف.	لا توجد علاقات عادة، معظمهم يعارضون الإرهاب والعنف.	لا توجد علاقات عادة، يعارضون الإرهاب والعنف.	يمكن أن يكون الإرهاب أداة لسياسة الدولة، بعض المجموعات تميل إلى التحالفات الانتهازية مع الإرهابيين

الأصوليون المتطرفون	سواد الأصوليين	التقليديون/الصوفية	العصرانيون	العلمانيون الليبراليون	العلمانيون الفاشيست
	فروع من المجموعات السائدة.				الإسلاميين.
الميل إلى العنف					
عالي	حسب الحال	منخفض	منخفض	منخفض	عالي

ويتجلى التحدي الإسلامي للسياسة الخارجية الأمريكية في ثلاثة وجوه أساسية:

أ- أنظمة: مثل إيران والسودان.

ب- حركات العنف.

ج- حركات الإسلام المعتدل أو الحركات السلمية، التي تستخدم الوسائل السلمية والطرق الديمقراطية للسيطرة على مؤسسات الدولة، وإحداث تغييرات جذرية بفعل منهجية تعتمد على التدريج والتطوير.

وهذا النوع من الإسلام السياسي هو الذي يشكل تحدياً حقيقياً للسياسة الأمريكية التي تسعى إلى الانفتاح الديمقراطي وتوسيع المشاركة السياسية وإحترام حقوق الإنسان، وبعد تسلم الرئيس الأمريكي السابق "جورج بوش" السلطة، بدأ نقاش وجدل في وزارة الخارجية الأمريكية تم تناول الإسلام فيها وقد إزداد الجدل بعد تحقيق الإسلاميين نتائج مثيرة في الإنتخابات البرلمانية في مصر والأردن والسودان، ومما أقلق هذه الحكومة هو فوز جبهة الإنقاذ الجزائرية عام ١٩٩١، وكانت أقرب ما تكون لتسلم السلطة، ولكن الجيش عمد في أوائل عام ١٩٩٢ إلى إلغاء الإنتخابات وحظر الجبهة وإعتقال المئات من عناصرها، ونتيجة لذلك فقد دخلت البلاد في حرب أهلية دموية سقط فيها أكثر من (٨٠) ألف قتيل.[1]

---

[1] مساع ، عبد الله ، (١٩٩٧)، مستقبل السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، **مجلة السياسة الدولية**،عمان، ع ١٢٧،ج ٣٢، ص١٢٦.

وهنا لابد من الإشارة إلى أن فكرة تطبيق الشريعة الإسلامية بتفاصيلها في السياسة تلقى عدم قبول من التيارات الليبرالية أو ما يطلق عليهم في بعض الأحيان الحركات العلمانية. ([1])

ومنذ حرب الخليج الثانية والولايات المتحدة الأمريكية قد بدأت بإتخاذ مواقف جديدة بالنسبة للإسلام ودعاته، ولهذا فإن إدارة الرئيس كلينتون (١٩٩٤-٢٠٠١) تبنت مبدأ إحتواء الأصولية المشروع الذي كان قد شرع به الرئيس السابق "نيكسون" (١٩٦٩-١٩٧٤)، وذلك لتحقيق السلام في الشرق الأوسط.

وفي خطاب ألقاه إدوارد جرجيان مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى في حزيران ١٩٩٢ تحت عنوان: "الولايات المتحدة الأمريكية والإسلام والشرق الأوسط في عالم متغير"، وقد أعتبر هذا الخطاب أول إعلان واضح ومتكامل يدلي به مسؤول أمريكي تناول فيه المسألة الإسلامية، هذا وقد رفض تعبير دعاة المواجهة الذين يقولون بأن الإسلام السياسي هو العدو الجديد للولايات المتحدة الأمريكية ولا يتم النظر إلى الإسلام على أنه يمثل الإيديولوجية الجديدة التي تواجه الغرب أو تهدد السلم العالمي، ولا يتم إستبدال الحرب الباردة بتنافس جديد بين الإسلام والغرب، والأمريكيون يرون في الإسلام أحد القوى التاريخية التي أثرت في ثقافتنا.[٢]

إن سياسة الإحتواء المزدوج التي إتبعها الرئيس كلينتون ضد إيران والعراق والحظر التجاري على إيران عام ١٩٩٥، ما هي إلا مواقف إتخذها بتأثير جماعات الضغط الحليفة لإسرائيل، وأعلن الرئيس كلينتون في نيسان ١٩٩٥ قراراً يقضي بإقامة حظر تجاري على إيران لإجبارها على تغيير منحاها السياسي، وبعدها رفع الكونجرس تشريعاً يتعهد بفرض عقوبات ضد أية شركة أجنبية تستثمر في القطاع الصناعي الإيراني مبلغ (٤٠) مليوناً أو أكثر، فخضع الرئيس كلينتون لرغبات الكونجرس على الرغم من التحذيرات والتحفظات الأوروبية واليابانية، ووقع عليه كقانون في صيف عام ١٩٩٦.[٣]

وفي إستطلاع للرأي أجري في عام ١٩٩٥ من قبل مجلس شيكاغو للسياسة الخارجية، لمعرفة وجهات نظر الجمهور بخصوص الإسلام والعلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، فقد حدد

([1]) فوكوياما، فرانسيس، مرجع سابق، ص٦٥.

[٢] عوني، مالك(١٩٩٧)، الاستراتيجية العسكرية الأمريكية وموقعها من السياسة الخارجية الأمريكية،القاهرة، **مجلة السياسية الدولية**، ع (١٢٧)، ج (٣٢)، ص ٩٧.

[٣] المصدر نفسه ، ص٢٧.

الأمريكيون الأخطار المحتملة فيما يلي: الأسلحة النووية – الإرهاب – الهجرة– المنافسة اليابانية – الصين – الإسلام السياسي، وقد أشار (٢٣ %) من المستطلعين إلى أن الخطر هو الإسلام السياسي، غير أن مؤسسة السياسة الخارجية وضعت الإسلام السياسي في المرتبة الثالثة بعد انتشار الأسلحة النووية وظهور الصين كقوة عملاقة.([١])

إن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية تؤكد على:

١- محاربة الإرهاب داخل العالم الإسلامي وخارجه.

٢- إصلاحات سياسية تدريجية في عدد كبير من الدول تتمحور في السماح بالحريات الفردية ثم الانتخابات، وغالباً ما تترك الولايات المتحدة الأمريكية القرارات العملية بهذا الخصوص في يد شركائها من الحكومات الصديقة.

٣- تقديم مساعدات إقتصادية لعدد من الدول الحليفة للولايات المتحدة الأمريكية مثل: (مصر، الأردن، السلطة الفلسطينية)، لمواجهة حركات الإسلام السياسي في هذه الدول.

٤- إفساح المجال لعملية السلام الفلسطينية – الإسرائيلية من أجل مواجهة الحركات الإسلامية.

وتعد الفترة التي تولى فيها الرئيس الأمريكي السابق "بوش الابن" منصبه، مرحلة خطيرة عاشتها منطقة الشرق الأوسط : حيث شهدت هذه الفترة نشاط مكثف للحركات الإسلامية، ورفض شعبي عربي كبير للسياسة الأمريكية، وكذلك سخونة الحدود اللبنانية – الإسرائيلية، وتعثر عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية، والأهم من ذلك كله تمادي إسرائيل عسكرياً ضد الفلسطينيين وممارسة الإرهاب المنظم ضدهم، وكذلك وجود العديد من الدول التي تؤمن ملجأ للجماعات والحركات المناهضة للمصالح الغربية، وخاصة الأمريكية ومنها إيران وباكستان واليمن وطالبان في أفغانستان.([١])

ومما زاد الأمر حساسية أكثر تغير بعض الأنظمة السياسية العربية بإتجاهات إصلاحية إسلامية، وزيادة فعالية الحركات الإسلامية السياسية بحيث أصبحت القوى السياسية

([١]) مساع ، عبد الله ، مرجع سابق، ص٥٢.

([١]) عوني، مالك، مرجع سابق، ص٢٥.

الفعلية الجماهيرية المناهضة للأنظمة الصديقة للولايات المتحدة، بل إنها في بعض الحالات تمثل البديل المحتمل للنظم السياسية القائمة([1])

وعلى الرغم من الإنتقادات والحملات الدعائية والأمنية ضد الحركات الإسلامية، فإنها تمكنت من التحول إلى القوة السياسية الأكبر والأقوى في النطاق العربي، إضافة إلى التهديد الإسلامي العالمي للمصالح الأمريكية، فإن هناك تهديداً من النوع نفسه لبعض الدول المؤثرة، لكل من الهند والصين وروسيا مواقف غير إيجابية من الإسلاميين، في حين أن الحركات الإسلامية أصبحت تشكل عامل قلق لبعض الدول العربية بشكل عام. ([2])

([1])مركز دراسات الشرق الأوسط، (١٩٩٩)، **دراسة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس)**، عمان، الأردن، ص٥٥.

([2]) مركزدراسات الشرق الأوسط ، المرجع السابق، ص٥٧.

الفصل الثالث

السياسة الأمريكية تجاه الحركات المتطرفة

تمهيد

كان شعار "الشيطان الأكبر" الذي أطلقته الثورة الإيرانية فى بداية ظهورها من أدق المصطلحات التي تعبر عن عمق الكُره الذي يعيش في صدور الحركات الإسلامية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، فعلى إختلاف إنطلاقاتها الأديديولوجية أو تقسيماتها الجغرافية تلقفت ذلك الشعار لتكشف عبره عن حال التوتر في العلاقة بينها وبين واشنطن في تلك العلاقة التي لاتزال تتقلب بين السخط والغضب والتوجس والشكوك، وأحيانا المصالح التى قد تجمع بينهما.

غير أن المدقق في حقيقة العلاقة نفسها لا يستطيع أن يعزل موقف الحركة الإسلامية عن الموقف المحوري للحركة الوطنية عموماً بإختلاف فصائلها السياسية فى البلدان العربية والإسلامية التي توارثت هذا التوتر بفعل سياسات الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الحقوق العربية والإسلامية فى المنطقة.

وإذا كانت إيران قادرة على تحريك قوى الغضب من خلال شعار الشيطان الأكبر، فإن الحقبة الناصرية منذ منتصف الخمسينيات وما بعدها أبرزت فيها الولايات المتحدة الأمريكية فى صورة همجية عبر الكاريكاتير الشهير الذي ابتدعه الرسام المصري الراحل صلاح جاهين.

والتراجع الذي يصيب العلاقات العربية والإسلامية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية لا يوجد له أساس تاريخي في إصطدام مشاعر العرب والمسلمين بالطموحات الأمريكية التي تأججت بعد خروجها منتصرة من الحرب العالمية الثانية ورغبتها فى أن ترث مراكز نفوذ بريطانيا وفرنسا في الشرق الأوسط بعد أن إنتهى دورهما كقوتين لهما نفوذ وتواجد عسكري في المنطقة.

ويتناول هذا الفصل المباحث التالية :

المبحث الأول : سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية

المبحث الثاني : موقف الولايات المتحدة من حركة طالبان وتنظيم القاعدة

المبحث الثالث: الولايات المتحدة الأمريكية وموقفها من حزب الله

المبحث الرابع : الولايات المتحدة وموقفها من حركة حماس والجهاد الإسلامي

المبحث الأول : سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية

بعد الحادي عشر من أيلول حاولت الإدارة الأمريكية الحد من التوترات ومحاصرة ردود الفعل الغاضبة داخل الولايات المتحدة الأمريكية ضد المسلمين الأمريكيين، ومراقبة ردود الفعل من قبل العالم الإسلامي وعملية الربط بين الإسلام والإرهاب، وقد تفجرت الولايات المتحدة غضباً بعد إتهامها لتنظيم القاعدة بالمسؤولية عن الأعمال الإرهابية، وإستخدم الرئيس الأمريكي السابق "بوش" كلمة "صليبية" في رده على هجمات ١١ أيلول، مما أجج مشاعر التشدد الإسلامي وذكرهم بالحملات الصليبية التي قام بها الغرب ضد المسلمين في القرنين الحادي عشر والثاني عشر. وبذلك تحولت صورة العرب والإسلام في الغرب والولايات المتحدة الأمريكية إلى صورة مشوهة، وذلك بصبغ الإسلام والعرب بصبغة التخلف والتطرف والعنف.

إن الضعف والترهل في العالم العربي والإسلامي سهل على الإدارة الأمريكية مهمتها، الأمر الذي أدى إلى وضع الشرق الأوسط في مقدمة الإستراتيجية الأمريكية العالمية بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، وفي خطاب الرئيس الأمريكي السابق "بوش" الذي أعلن فيه بدء العمليات العسكرية ضد تنظيم القاعدة وحركة طالبان، قال: "نحن أصدقاء لأكثر من مليار شخص يعتنقون الإسلام، إن الولايات المتحدة الأمريكية عدو لأولئك الذين يساعدون الإرهابيين، وللمجرمين البربريين الذين يدنسون ديناً عظيماً عن طريق إرتكاب جرائم باسمه، وإن العمل العسكري هو جزء من حملتنا على الإرهاب، ونظراً إلى طبيعة أعدائنا سنفوز في هذا الصراع".[١]

ورأت الولايات المتحدة الأمريكية أنه لابد من قيام تحالف دولي ضد العالم الإسلامي والشرق الأوسط بشكل خاص، وذلك للأسباب التالية:[٢]

١- الشرق الأوسط أكبر بؤرة فساد اجتماعي وإقتصادي في العالم.

٢- يمثل الشرق الأوسط أكبر مصدر للتهديد الأمني الجديد في العالم.

٣- تخلف منطقة الشرق الأوسط عن معظم مناطق العالم، على الرغم من كل مؤشرات الإنفتاح السياسي والإقتصادي فيها، حتى إنها تعد أكثر تخلفاً من شبه الصحراء الإفريقية

---

(١) وثيقة: (إعلان بوش الحرب على أفغانستان)، مجلة شؤون الأوسط، العدد ١٠٥، شتاء ٢٠٠٢، ص٢٥٨-٢٥٩.

[٢] هيلر، مارك، (٢٠٠٥)، النظام الدولي بعد الحرب على العراق، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد ١١٨، ص١٧٢.

(مع بعض الاستثناءات) وأكثر تخلفاً من كوريا الشمالية وميانمار وكوبا (مع بعض الاستثناءات).

٤- تعد منطقة الشرق الأوسط من أكبر مناطق إمتلاك أسلحة الدمار الشامل.

٥- وجود أنظمة حكم طويلة الأجل.

٦- مشاعر الكراهية للغرب.

٧- تعد بعض دول منطقة الشرق الأوسط دولاً راعية للإرهاب (حسب اللوائح الأمريكية).

٨- تعد منطقة الشرق الأوسط أرضاً خصبة لأكبر عدد من مرتكبي جرائم الإرهاب وداعمي الإرهاب ومموليه.

إن الصعوبة ليست في التعامل مع قوة الحركات الإسلامية ذاتها، بل في قوة الدولة التي توجد فيها هذه الحركات، وعلى الرغم من أهمية بحث التعامل مع الإسلام السياسي، إلا أن المسؤولين الأمريكيين قليلاً ما يتطرقون إلى هذا الموضوع.[١]

إن خطابات المسؤولين الأمريكيين تؤكد على عدم وجود سياسة أمريكية محددة تجاه الإسلام السياسي، وإنما هناك سياسة أمريكية تجاه مصالح الولايات المتحدة الأمريكية وأمنها القومي، وبالتالي يعتمد موقف الولايات المتحدة الأمريكية من أية منظمة أو حركة إسلامية بمقدار ما يتعرض سلوكها لهذه المصالح والأهداف وأبرزها في المنطقة العربية وهي: [٢]

أ- مبادئ سياسية: مثل: الديمقراطية، حقوق الإنسان، وحقوق الأقليات.

ب- مصالح إقتصادية: النفط، والأسواق المفتوحة...

ج- موضوعات أمنية: الإرهاب، عملية السلام، وأمن إسرائيل...

إن أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، وما بعدها من تطورات، أججت مشاعر المجتمع الأمريكي ضد الإسلام، أو ما يسمى بالأصولية الإسلامية، حتى إن المسلمين الأمريكيين لم يسلموا من العنف والملاحقة والمطاردة من قبل الجهات الرسمية والشعبية، ولقد كان لوسائل الإعلام

---

[١] جرجس، فواز، مرجع سابق، ص١٥٢-١٥٣.

[٢] جرجس، فواز، المرجع السابق، ص١٥٥.

ومراكز البحوث، وخاصة الصهيونية منها، دور كبير في تأجيج هذا الكره والعداء ونقله وتعميمه على منطقة الشرق الأوسط منذ فترة طويلة(١).

ولا تواجه الولايات المتحدة الأمريكية أي تحد جدي لقوتها إلا في بعض الدول العربية وبعض دول العالم الإسلامي، حيث لا تزال سورية وإيران تتحدى وتواجه القوة الأمريكية، وهذا التحدي له خطره الخاص على الولايات المتحدة الأمريكية لسببين:

أولاً: لأنه قائم في منطقة توجد فيها أضخم الإحتياطات النفطية اللازمة للقرن الحادي والعشرين، (وتقدر بـــ ٦٥ % من مخزون النفط المعروفة في العالم)،[٢] وبالتالي فإن الذي يسيطر على النفط تكون له سلطة كبيرة على الإقتصاد والقوة في العالم طوال القرن الحادي والعشرين.

ثانياً: إن هذا التحدي نابع من ضمن سياق تحدي إيديولوجي ديني متماسك وله أصداؤه في أرجاء العالم الإسلامي، وكذلك في المجتمعات الإسلامية المهاجرة في أوروبا وأمريكا الشمالية، وقد مثل هذا التحدي الإسلامي أكثر التحديات جدية للسيطرة الأمريكية والغربية منذ إنهيار الإتحاد السوفييتي وتراجع الفكر الشيوعي، وقد شدد الباحث الأمريكي صموئيل هانتنغتون في كتاباته على أن هذا الخطر الديني هو الأشد الذي سيواجه الولايات المتحدة الأمريكية والغرب في المستقبل.[١]

يرى الفكر السياسي والثقافي الأمريكي أن إسرائيل ركيزة للسياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، سواء أكان ذلك على المستوى الرسمي أم الشعبي. وبالتالي تساهم في تحديد النظرة الأمريكية للعرب والمسلمين ولو جزئياً.

لقد حاولت إسرائيل – وما زالت – تجنيد الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا في الحرب ضد ما تسميه بـــ "الأصولية الإسلامية" على إعتبار أنها العدو الرئيسي بعد إنهيار

---

[١] تشومسكي، نعوم وآخرون، (٢٠٠٣) ، **العولمة والإرهاب.. حرب أمريكا على العالم**، ترجمة: حمزة المزيني، القاهرة: مكتبة مدبولي

[٢] كلير، مايكل، (٢٠٠٢)، **الحروب على الموارد: الجغرافية الجديدة للنزاعات العالمية**، ترجمة عدنان حسن، بيروت، ص٥٨.

[٣] حماد، كمال، (٢٠٠٥)، العولمة الأميركية العسكرية من أفغانستان إلى العراق، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد ١٢٠، ص٤٩.

الإتحاد السوفييتي وسقوط الشيوعية، والأصولية من وجهة نظرهم تعني الإسلام، هذا بالإضافة إلى محاولة الصهيونية إبراز الإسلام بمظهر الإيديولوجية التي تهدد الحضارة الغربية.(٢)

وتعد إسرائيل العامل الأكثر أهمية في تعبئة الرأي العام الغربي ليس ضد ما يسمونه بـــــ الأصولية الإسلامية فحسب، بل ضد الإسلام بشكل عام، فإسرائيل تحاول منذ زوال الخطر الشيوعي، أن توجه الأنظار إلى خطر جديد يحفظ لها مكانتها الإستراتيجية المميزة في الشرق الأوسط، فقد أعلن الرئيس الإسرائيلي السابق "حاييم هرتسوغ" أن: "حركة حماس حركة أصولية تشكل قوة التدمير الرئيسية لعملية السلام في الشرق الأوسط، وليس النزاع الإسرائيلي – العربي على الرغم من أهميته".

وعندما وقعت التفجيرات في بيونس آيرس ولندن في تموز ١٩٩٤، حاولت إسرائيل إتهام إيران، في حين أكدت أجهزة الإستخبارات الأمريكية أن هذه التفجيرات كانت نتيجة مباشرة لزيادة حدة المواجهة بين إسرائيل وحزب الله. [٣].

وبعد أحداث الحادي عشر من أيلول، ساهمت إسرائيل في التحريض ضد العرب والمسلمين، عبّر عنه الصحفي الإسرائيلي "ألوف بن" في صحيفة هآرتس تاريخ ٢٦ أيلول ٢٠٠١ قائلاً: "في الأيام الأولى التي تلت العمليات في الولايات المتحدة الأمريكية أملت إسرائيل في أن يتعاطف معها المجتمع الدولي في صراعها ضد الإرهاب، فمنذ عشر سنوات وبعد انتهاء الحرب الباردة يقدم زعماء إسرائيل النصح إلى نظرائهم الأمريكيين والأوروبيين، بأن الإسلام المتطرف ورث الشيوعية السوفييتية في مهمة (إمبراطورية الشر) وهم يدعون إلى تركيز الجهود في الحرب ضده".[١]

وكان لتأثير اليهود دور كبير في الكونجرس الأمريكي لتبنى وجهات نظرهم عدة مرات، ويرى الكونجرس بأن الإسلام السياسي يشكل تهديدات إرهابية لحيازة الأسلحة النووية

([٢])Benjamin. Barber: (١٩٩٦) **Djihad Versus Mc World: Mondialisation et Integrisme contrela democratie**، Desclee de Brouwer ، p.205.

[٣] زيادة، رضوان، مرجع سابق، ص٧٢.

[١] حماد، كمال ، مرجع سابق، ص٤.

وإستهداف أمن إسرائيل وأمن دول الخليج، حتى إن بعض أعضائه طالب بوضع إستراتيجية أمريكية لمحاربة ما أسموه بـــ"ديكتاتورية الإسلام"، وإستبدادية الإسلام.[٢]

ينظر العقل الأمريكي إلى العرب وفق صورة نمطية رسمها الإعلام الأمريكي، أما العناصر التي تحكم هذه النظرة، فهي عناصر تاريخية وثقافية في الدرجة الأولى، وهي علاقة تعود إلى بداية قيام المسيحية والإسلام في هذه المنطقة.[٣]

تسهم التوجهات الإسرائيلية بدرجة كبيرة في تشكيل المدركات السياسية للمسؤولين والرأي العام الأمريكي في هذه الظاهرة، وذلك لأن عملية السلام التي تعارضها هذه الحركات تشكل قضية ذات أهمية كبرى للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط.

دور المفكرين الغربيين ومراكز الأبحاث في التحريض ضد الإسلام

كان برنارد لويس أول من تحدث عن الصراع الحتمي بين الغرب والإسلام الراديكالي منذ عام ١٩٩٠، وكذلك الكاتب الفرنسي "أوليفيه روا" صاحب كتاب "تجربة الإسلام السياسي" الذي ظهر في فرنسا عام ١٩٩٢، إذ يقول: "تبدو نهاية هذا القرن في نظر الرأي العام الغربي كأنها حقبة التهديد الإسلامي وغالباً ما يرى الغربيون في بروز الإسلام على المسرح السياسي نوعاً من التقهقر والعودة إلى أزمنة غابرة، إذ كيف يمكن لمن يحيى في القرن العشرين أن يعود إلى القرون الوسطى".[١]

وقد ذهب "بنجامين باربر" في الإتجاه ذاته متحدثاً عن الرئيس العراقي السابق "صدّام حسين " والجهاد،[٢] قبل أن يكرس "صموئيل هانتنغتون" النموذج بإعتبار أن مشكلة الغرب ليست مع الأصولية الإسلامية، بل مع الإسلام بإعتباره حضارة مختلفة تعتقد شعوبه بتفوق ثقافتهم ويملكهم هاجس إنحطاط قوتهم.[٣]

---

[٢] جرجس، فواز ، مرجع سابق ، ص٢٤.

[٣] شرابي، هشام، (٢٠٠٠)، النظرة الأمريكية إلى العرب: مكونات واتجاهات، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد١٠٢، ، ص١٠٧.

[١] رسول، محمد رسول، مرجع السابق، ص٩٣.

[٢] Benjamin. Barber: (١٩٩٦) **Djihad Versus Mc World: Mondialisation et Integrisme contrela democratie**، Desclee de Brouwer ، p.205.

[٣] S. Huntington: (١٩٩٧) **The Clash of Civilization and the Remaking of World**، Order Simon and Schuster. p217 .

إن أحداث الحادي عشر من أيلول وضعت معالم جديدة للسياسة الأمريكية تجاه الإسلام السياسي، ونقلته ليصبح موضع إهتمام وتركيز للعديد من مراكز الدراسات الأمريكية، المعروفة بـــ خزانات الأفكار وهي مؤسسات تغذي الإدارة الأمريكية بالمعلومات والتحليلات، وغالباً ما كانت المنشورات الصادرة عنها موضع بحث في الكونجرس والمؤتمرات العلمية التي تحولها إلى مقالات يتم نشرها في المجلات والصحف المشهورة مثل: واشنطن بوست، تايم، نيويورك تايمز الخ..

وكذلك قامت الدوائر الغربية الرسمية المختلفة بإعداد العديد من الدراسات وعقد الندوات والمؤتمرات التي بحثت في الظاهرة الإسلامية لدراستها وتقديم الحلول للجهات الرسمية صاحبة القرار بالتعاون مع أجهزة الإستخبارات الغربية.[٤]

لقد قام الإعلام الأمريكي بدور كبير في تحسين الصورة الأمريكية، وذلك بعد رسم صورة مبهرة وعملاقة للولايات المتحدة الأمريكية لتكون هي المثل الذي يُحتذى به في العالم، وتحديد الأخطار التي تواجه العالم الغربي مما يسمى "الخطر الإسلامي"، ومن يقرأ صحيفة أمريكية أو يشاهد قنوات التلفزيون أصبح يدرك أن كلمة عربي تطابق "إرهابي" وكلمة مسلم ترادف "أصولي"، ويرى أحد المفكرين أن: "الإسلام هو مصدر تسعة أعشار الإرهاب العالمي الرسمي، والإسلام والإرهاب وجهان لعملة واحدة".[١]

أما الصحفي "توماس فريدمان" فرأى أن هجمات ١١ أيلول هي حرب عالمية ثالثة "لا تواجه فيها دولة عظمى أخرى، بل هي حرب تضع الدولة العظمى الوحيدة في العالم، في مواجهة رجال غاضبين ونساء غاضبات لا يشاركوننا قيمنا، ويقاومون الهيمنة الأمريكية، ويلومون الولايات المتحدة الأمريكية على فشل مجتمعاتهم في تبني الحداثة، بغض النظر عن تأييدنا لإسرائيل، وهؤلاء يمتلكون قوة عظمى أيضاً تتمثل في عبقريتهم بإستخدام الانترنت، والتكنولوجيا المتقدمة للغاية في الهجوم علينا، ولقد حولوا أكثر طائراتنا المدنية إلى صواريخ ذات توجيه بشري ودقة بالغة في التصويب، مزج شيطاني بين تعصبهم وتقنيتنا".[٢]

وإننا نرى أن علاقة الولايات المتحدة الأمريكية والغرب بالعالم الإسلامي في المستقبل سوف تحددها قضايا شائكة، في مقدمتها:

- وضع الجاليات المسلمة في الولايات المتحدة الأمريكية والغرب وطريقة التعامل معها.

---

[٤] البالود، وليد، (١٩٩٢)، محاربة الأصولية أهم مهمات الإعلام العربي، **مجلة السنة**، العدد ١٦، ص٢.

[١] الشامي، علي، مرجع سابق ، ص٣١.

[٢] فريدمان، توماس (٢٠٠١)، الحرب العالمية الثالثة، **صحيفة الشرق الأوسط**، ص١٥.

- الموقف الغربي والأمريكي من الإحتلال الصهيوني المستمر للأراضي العربية.
- الدعم الأمريكي للحكومات المستبدة في العالم الإسلامي.
- إحترام حقوق الشعوب الإسلامية في الحياة طبقاً لإرادتها.

على الأمة العربية أن تكون قادرة على إستيعاب الآخر، ولا بد من إيجاد أرضية مشتركة للتعاون بين حضارة هذه الأمة والحضارة الغربية، وذلك لبناء قواسم مشتركة تجمعهما ولمصلحة الطرفين.([١])

ومما تقدم نورد الملاحظات التالية

- كانت الولايات المتحدة الأمريكية تتعامل مع الأصولية الإسلامية من تأثيرها في قضايا ذات أهمية للولايات المتحدة الأمريكية، مثل: عملية السلام، محاربة الإرهاب، وتشجيع الأسواق المفتوحة وإحترام حقوق الإنسان. ([٢])

- لا توجد سياسة أمريكية رسمية تجاه الإسلام السياسي بشكل محدد، بل هناك مصالح أمريكية رئيسة ينظر في ضوئها إلى العلاقة مع حركات الإسلام السياسي.
- ترى الولايات المتحدة الأمريكية أن شرط الحوار مع هذه الحركات هو أن تكيف هذه الحركات نفسها مع الأجندة الأمريكية، وبالتالي فإن نتيجة الحوار مفروضة قبل بدئه.
- ربما تستطيع الحركات الإسلامية أن تملأ الفراغ الذي ينشأ عن ضعف الدولة أو تفككها، ولكن توجد صعوبة بالغة بأن تتغلب هي على الدول القائمة.

وأخيراً فإن الأصولية موجودة في الولايات المتحدة الأمريكية، فالأصولية اليهودية تقوم بدور كبير داخل إسرائيل وخارجها في الولايات المتحدة الأمريكية، ومن الخطأ عد الاتجاهات الإسلامية الأصولية جانحة إلى الإرهاب وحده، فالعالم ممتلئ بنوعيات أخرى كثيرة، منها العنصريون الذين لا تخلو دولة صناعية متقدمة منهم، وكلهم منزعجون من عمليات الإختلاط العرقي الذي تسببه العولمة، وهناك الفوضويون الذين يرون في العولمة شراً مطلقاً يهز المجتمعات الإنسانية المتقدمة منها والمتخلفة، بما تغيره من أساليب الإنتاج والتوزيع، وكذلك توجد الجماعات الإرهابية القديمة في اليسار من أمثال جماعات الألوية

([١]) كلير، مايكل، مرجع سابق، ص٢٢.

([٢]) حماد، كمال، مرجع سابق، ص٤٥.

الحمراء في إيطاليا، والجيش الأحمر في اليابان، وبادر ماينهوف في ألمانيا والفهود السود في الولايات المتحدة ا لأمريكية، ومع هؤلاء جميعاً توجد جماعات الجريمة المنظمة خاصة تلك المرتبطة بالمخدرات وغسيل الأموال والتي تريد وضع الدولة والنظام العالمي موضع الدفاع.

يرى "سرجيو دي ميللو"[*] أن: "أفضل إستراتيجية، بل الإستراتيجية الوحيدة، لعزل الإرهاب وهزيمته هي عن طريق إحترام حقوق الإنسان، وتشجيع العدالة الإجتماعية، وتعزيز الديمقراطية، مع تأييد حكم القانون"، [١] وهذا ما ينسجم مع التوجه الأمريكي الداعي إلى نشر الديمقراطية والقضاء على النظم الإستبدادية في العالم.

إكتسبت قضيتي الديمقراطية وحقوق الإنسان إهتماماً على مستوى الرؤساء الأمريكيين وبرامجهم الإنتخابية، وعلى مستوى المسؤولين المباشرين عن السياسة الخارجية الأمريكية، وفي عام ١٩٧٤ بدأت الولايات المتحدة الامريكية نشاطها في مجال نشر الديمقراطية، وفي عام ١٩٧٧ تبلورت الدعوة الخاصة بربط قانون المؤسسات المالية والدولية بالديمقراطية وحقوق الإنسان، إذ يتم ربط التفاعل الإيجابي بين هذه المؤسسات المالية الدولية والدول الأجنبية بمقدار ما تتبنى تلك الدول السلوك الديمقراطي (وفق التصور الأمريكي)، وفي عام ١٩٨٣ تم إنشاء الصندوق القومي الديمقراطي، الذي يسعى لدعم التوجهات الديمقراطية في الدول الشيوعية وغير الشيوعية.

وكان أول تقرير سنوي يصدر عن وزارة الخارجية الأمريكية بخصوص حقوق الإنسان هو الذي صدر في العام ١٩٧٧، وفي تلك الفترة تزايدت المناقشات داخل الكونجرس الأمريكي فيما يخص تطبيق العقوبات الإقتصادية على الدول المخالفة للديمقراطية وحقوق الإنسان. ([1])

وفي ٢١ أيلول ١٩٩٣ أعلن "أنتوني ليك" مستشار الرئيس الأمريكي السابق "كلينتون" لشؤون الأمن القومي في خطاب له في جامعة "هوبكنز" الأمريكية: "أن توسيع الديمقراطية هدف أساسي من أهداف السياسة الخارجية الأمريكية".

---

[*] المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان منذ العام ٢٠٠١، عيّن كممثل خاص للأمين العام للأمم المتحدة السابق كوفي عنان في العراق، وبعد ثلاثة أشهر من وصوله إلى العراق قتل مع ٢٢ من زملائه في الهجوم الذي تعرض له مقر الأمم المتحدة في بغداد في ١٩ آب ٢٠٠٣.

[١] عبد الجبار، مصطفى، مرجع سابق، ص٢٣.

([1]) مساع ، عبد الله ، مرجع سابق، ص٨٥.

وفي ٢٧ أيلول ١٩٩٣ تحدث الرئيس الأمريكي السابق "كلينتون" عما أسماه "التوسع الديمقراطي" وترتب على هذا المبدأ ظهور ثلاث وثائق تحت اسم (إستراتيجية الأمن القومي للتدخل والتوسع) وذلك في الأعوام ١٩٩٤-١٩٩٥-١٩٩٦ وترتكز هذه الإستراتيجية على التدخل بقوة في جميع أنحاء العالم لفتح أسواق خارجية، وذلك يعني أن الاستراتيجية هي التوسع الديمقراطي كآلية لكسب المزيد من الأسواق، ويعد الرئيس الأمريكي السابق "كلينتون" أول من إستخدم تعبير "ديمقراطيات السوق"، ودلل إستطلاع للرأي قام به مجلس شيكاغو للعلاقات الدولية: "أن وجود الأنظمة غير الديمقراطية ليست قضية ضمن المصالح الإستراتيجية العليا للولايات المتحدة الأمريكية". ([٢])

وذكر الرئيس الأمريكي السابق "كلينتون": "أن إنتهاج العملية الديمقراطية سيسهم كقوة فاعلة في إستتباب الإستقرار والأمن الدولي، نظراً لأن الإنفتاح والتعددية السياسية سيوجدان طرقاً بعيدة عن العنف في تسوية النزاعات، وإن الديمقراطيات تقوم بمهمة أفضل في حماية الأقليات العرقية والدينية، وإن التعاون بين الأنظمة المتماثلة في القيم الإنسانية سيمكن من تطوير ظاهرة الشراكة بين الذين لهم مصالح مشتركة في حماية البيئة الدولية والإلتزام بالقانون الدولي".[٣]

وقد وجهت إدارة كلينتون إنتقاداتها إلى بعض الدول العربية مثل سورية وليبيا، وأعلنت أن علاقات الولايات المتحدة الأمريكية بدول المنطقة سوف تقوم على أساس موقف هذه الدول وممارساتها المتعلقة بقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان.

بعد وقوع أحداث الحادي عشر من أيلول، أكد الرئيس الأمريكي السابق "بوش" أن العالم لن يكون آمناً من الإرهابيين حتى يصبح الشرق الأوسط مكاناً يتمتع بالديمقراطية، وهذا أدى إلى العمل على تمهيد الطرق إلى الديمقراطية في الشرق الأوسط، وتتميز هذه الأنظمة في هذا الجزء من العالم بثلاث خصائص:[١]

أ- أنظمة إستبدادية، فالتحرر من الإستعمار ترك المنطقة لنوع جديد من الإستبداد والعبودية، أو على الأقل لإدارة تفتقر للتمثيل.

([٢]) مساع، عبد الله، المرجع السابق، ص٨٨.

[٣] شبكة النبأ المعلوماتية، الأربعاء ٢٠٠٣/٩/٢٤ www.annabaa.org

[١] غاديس، جون لويس، (٢٠٠٥)، الاستراتيجية الأمريكية الكبرى في الولاية الثانية، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد ١١٨، ص١٨٤.

ب- إستفادت أكثرية هذه الأنظمة من المعطيات الجغرافية: إذ وجد النفط في باطن الأرض، ولذا فإن الحاجة للبقاء منافس في الإقتصاد العالمي، ولم تنتج ليبرالية سياسية كما فعلت تقريباً في كل أرجاء العالم الأخرى.

ج- بعض هذه الأنظمة لها تقاطع مصالح مع مؤسسات دينية إسلامية لها أسبابها الخاصة لمقاومة التغيير، وبهذا تم تعزيز النزعة القديمة (الفهم الحرفي للقرآن)، التي تركت مجالاً ضيقاً لتفسيرات بديلة.

هذا المزيج الضار من الإستبداد والثروة والتطبيق الحرفي للدين الذي دعمته إدارة بوش، والذي غدى الإحباط عند الأكثرية وأثار هيجاناً عند الأقلية، كان كافياً لأن يسبب أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، ولهذا يجب تغيير هذا الوضع مما يجعل العالم أكثر أمناً، ويسهل الديمقراطية في المنطقة.

لقد تكونت قناعة لدى إدارة الرئيس الأمريكي السابق "بوش" بأن تحول الأنظمة العربية والإسلامية إلى نظم ديمقراطية سوف يقضي على الإرهاب، وبالتالي يحسن وضع الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية، لكن هذه القناعة لا تستند إلى أي دليل مادي، بل إن الديمقراطية في الشرق الأوسط ستأتي في الغالب بحكومات إسلامية غير راغبة في التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية.([٢])

وحسب تقرير "أنماط الإرهاب العالمي" الصادر عن الإدارة الأمريكية، فإنه ضمن (٢٦٩) حادثة إرهابية حدثت على مستوى العالم من عام ٢٠٠٠ -٢٠٠٣، وقعت (١١٩) حادثة في دول يتمتع مواطنوها بالحريات الأساسية والمشاركة السياسية. وفي دول ديمقراطية مثل الهند، فإن الحوادث الإرهابية تشكل(٧٥%) من جميع أعمال العنف، بينما في دولة سلطوية مثل الصين لا تقع حوادث إرهابية.([٢])

إن التحول الديمقراطي في إسبانيا لم يقض على العمليات الإرهابية من المنظمات الإنفصالية من إقليم الباسك، وإن "النظام الديمقراطي في إسرائيل" لم يمنع المتطرفين من إغتيال "إسحق رابين" وقد تمت حوادث التفجيرات الأخيرة في لندن بوساطة عناصر إرهابية

([٢]) أبو رمان، محمد سليمان، (٢٠٠٣)، **الإسلام المعتدل معضلة الخارجية الأمريكية**، نقلاً عن الرابط الإلكتروني www.Islamtoday.net

([٢]) أبو رمان ، محمد سليمان، نقلاً عن الرابط الإلكتروني www.Islamtoday.net

نشأت في ظل النظام الديمقراطي في المملكة المتحدة. وعلى الرغم من إسقاط النظام الديكتاتوري في العراق فإن الحوادث ضد المدنيين تقع يومياً.

إن السبب الحقيقي لإنتشار الأعمال الإرهابية في العراق وأفغانستان هو الرفض لإحتلال الأمريكي في هذه البلاد. وإذا ما دفعت الإدارة الأمريكية عملية التحول الديمقراطي في الدول العربية، فهناك إحتمال كبير لأن تصبح الحكومات المنتخبة أقل تعاوناً مع الولايات المتحدة الأمريكية من النظم السلطوية. وإن التاريخ يشير إلى أن الإنتخابات الديمقراطية الحقيقية كثيراً ما تصب في صالح الإسلاميين في منطقة الشرق الأوسط. فعلى سبيل المثال: حصل حزب العدالة والتنمية في المغرب وهو حزب إسلامي على (٤٢) مقعداً من(٣٢٥) مقعداً في الانتخابات البرلمانية في العام ٢٠٠٢، وفي اليمن حصل حزب الإصلاح الإسلامي على (٤٦) مقعداً من (٣٠١) مقعد نيابي في إنتخابات عام ٢٠٠٣، وحصل الإخوان المسلمون في الكويت على (١٧) مقعداً من ١١٠ إلى جانب (٣) مقاعد لجماعات إسلامية أخرى، وفي أول إنتخابات للبلديات في السعودية فازت الجماعات الإسلامية بستة مقاعد من سبعة في الرياض ومكة وجدة، أما في العراق، فقد حصل الشيعة بقيادة آية الله السيستاني على (١٤٠) مقعداً من (٢٧٥) مقعداً، بينما حصل العلمانيون على (٤٥) مقعداً. [1]

وقد حققت حركة حماس الفلسطينية نجاحاً واضحاً في الإنتخابات البلدية والتشريعية، ثم إستطاعت الوصول إلى الحكم في مناطق السلطة الوطنية ، وكان من أهم ملامح سياسات الأمن القومي في الولاية الأولى للرئيس الأمريكي السابق "بوش" ما عرضه في مبادرة "الشرق الأوسط الكبير" الداعمة للإصلاح السياسي والديمقراطية في المنطقة، حيث جدد بوش إلتزامه بدعم الحرية والديمقراطية ومحاربة "الطغيان" حسب وجهة نظره.

وقد رصدت المراكز البحثية خطب الرئيس الأمريكي السابق"بوش الابن" الخاصة بالشرق الأوسط وأحاديثه، وتسويق مفاهيم المجتمع الحر والديمقراطية من جراء متابعة هذه الخطب في الموقع الإلكتروني للبيت الأبيض، وقد وصلت إلى أن الرئيس الأمريكي السابق" بوش" قد إستخدم كلمة ديمقراطية (١٠١٢) مرة في الفترة ٢٠٠١–٢٠٠٥، وإستخدم كلمة الحرية والمجتمع الحر (٨٢٣) مرة، في حين إنخفضت في العام ٢٠٠٦ إلى (١١) مرة فقط. ولا شك بأن هذه النتائج تعكس هوساً في إعادة تشكيل المنطقة، والذي كان الرؤساء السابقون

[1] عوض، هدى راغب، (٢٠٠٥)، الغرب يواجه الإرهاب، **مجلة السياسة الدولية**، العدد ١٦٢، ص٢٥٧.

يدركون خطورته، إذ وجه الرؤساء الأمريكيون النقد للأوضاع السياسية في الدول العربية والإسلامية بحدود (١٢٧) مرة منذ عام ١٩٧٣ ولغاية ١٩٨٠.[٢]

وقامت مجموعة مستقلة برئاسة "مادلين أولبرايت" برعاية من مجلس العلاقات الخارجية في العام ٢٠٠٥ بإعداد تقرير للبحث فيما إذا كان دعم الديمقراطية يحقق المصالح المفضلة للولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط، وإذا كان ذلك كذلك فكيف يمكن للولايات المتحدة الأمريكية تنفيذ مثل هذه السياسة؟ فإنه على الرغم من المخاطر قصيرة الأجل، وإن الديمقراطية هدف مرغوب فيه في الشرق الأوسط، ومع أن الديمقراطية تنطوي على مخاطر محددة لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية، فإن رفض الحرية يحمل مخاطر كبيرة.[١]

موقف الولايات المتحدة من الجماعات المتطرفة

أصدرت إدارة الرئيس الأمريكي السابق منذ ٩/١١ /٢٠٠١ سبع لوائح مختلفة للجماعات الإرهابية، بما فيها المنظمات الإرهابية، شركات الواجهة، والأفراد، في سعيها لمواصلة الحرب على الإرهاب، ووضحت الإدارة هدف إجتثاث شبكة إبن لادن الإرهابية "القاعدة" ومستضيفيها الطالبان بوضوح، ورغم ذلك فإن أهداف الحرب الأوسع هو على الإرهاب، فيما وراء القاعدة والطالبان، تبقى مفتقرة إلى التوضيح، وإن استنطاقاً للوائح الإرهابية المختلفة التابعة للإدارة تؤكد على الطبيعة الآخذة في النمو لرؤيتها الإستراتيجية للتعامل مع الإرهاب الدولي فيما وراء (تنظيم) القاعدة، وإن اللوائح هي العنصر الكاشف لسياسة الإدارة الآخذة في الإنبثاق فيما يتعلق بحربها ضد الإرهاب[٢].

المجموعة الأولى

لقد كانت الجماعات الإرهابية الشرق أوسطية والدول الراعية لها محور إهتمام سياسات مكافحة الإرهاب الأميركية لعدة عقود، فمنذ عقد السبعينات كانت جماعات أو دول الإرهاب الشرق أوسطية هي المسؤولة عن أحداث الإرهاب الرئيسة الموجهة ضد الأمريكيين، وضد

---

[٢] الفواز، علي حسن، (٢٠٠٦)، **العالم ما بعد ١١ أيلول: صناعة في الرعب أسئلة في المجهول، مجلة الحوار المتمدن**، العدد ١٦٧١ ، تاريخ: ٢٠٠٦/٩/٢ www.rezgar.com

[١] Madeleine K. Albright Vin Weber Stephen A. Cook, (٢٠٠٥) "**In Support of Arab Democracy: Why and How**", Report of an Independent Task Force, Sponsored by the Council on Foreign Relation.

[٢] الشنقيطي، محمد بن المختار، الحركات الإسلامية وهجمات ١١ سبتمبر خلافات وخلفيات، نقلاً www.aljazera.net

أهداف الولايات المتحدة الأمريكية، ووفقاً لتقرير الولاية عن الإرهاب الدولي في ١٩٩٨ فإن الإنفجارين المتزامنين لسفارتي الولايات المتحدة الأمريكية في كل من كينيا وتنـــزانيا يعزيان إلى شبكة إبن لادن ، كما أنهما كانتا أكثر الهجمات الإرهابية خطورة خلال تلك السنة: فقد أديتى إلى مقتل (٣٠١) شخصاً بمن فيهم (١٢) أمريكي ، من أصل (٧٤١) شخص قتلوا و(٥٩٥٢) جرحوا في هجمات إرهابية في العالم بأسره خلال ١٩٩٨ (وهو أعلى رقم في اللائحة) ، أي بنسبة (٤٠%) من القتلى و(٨٥%) من الجرحى، في تفجيرات كينيا وتنـــزانيا، بالمقابل فقد إستمرت التفجيرات الإرهابية المعادية لعملية السلام بالإنخفاض في إسرائيل ، حيث لم تكن هناك إنفجارات في إسرائيل خلال الحملة البرلمانية في ١٧/مايو/١٩٩٩، ولا في الإنتخابات الرئاسية كذلك[١].

إن خمساً من أصل سبع دول موضوعة على قائمة الولايات المتحدة الأمريكية للإرهاب هي دول شرق أوسطية : إيران والعراق وسوريا وليبيا والسودان.

وبإستثناء (القاعدة) شبكة إبن لادن الإرهابية فإن هذه الجماعات قد تم تصنيفها ضمن المنظمات الإرهابية الأجنبية في (٨/أكتوبر/١٩٩٧)، وقد أضاف الرئيس الأمريكي السابق "كلينتون" شبكة إبن لادن في ٢١/أغسطس/١٩٩٨، وقد تمت تسمية الجماعات الــ (١٢) الأولى في اللائحة أيضاً خلال فترة رئاسة "كلينتون" في ١٩٩٥/١/٢٣ بإعتبارها جماعات إرهابية معادية للولايات المتحدة الأمريكية.

وتحت قانون مكافحة الإرهاب وعقوبة الإعدام، فإن الجماعات التي تصنف بإعتبارها منظمات إرهابية أجنبية يتم تجميد أرصدتها وأصولها في الولايات المتحدة الأمريكية، ويصبح أمر مساعدتها بالدعم المادي عملاً جرمياً بالنسبة لمواطني الولايات المتحدة الأمريكية كما تحظر المادة (١٢٩٤٧) تعاملات الولايات المتحدة الأمريكية مع أي أعضاء فـــي الجماعـــات الإرهابيـــة المصنفـــة تحت إسم (الإرهابيين الخاصين) [٢].

---

[١] الشنقيطي، محمد بن المختار، مرجع سابق.

[٢] زيادة، رضوان، مرجع سابق، ص٥٤.

المنظمات الإرهابية الشرق أوسطية من وجهة نظر الولايات المتحدة الأمريكية:

الجماعة	الوصف	مستوى النشاط
١- حزب الله	لبناني/ شيعي/إسلامي	نشيط
٢- حماس	فلسطيني إسلامي	نشيط
٣- الجهاد الإسلامي	فلسطيني إسلامي	نشيط
٤- الجبهة الشعبية القيادة العامة	فلسطيني قومي	متوسط النشاط
٥- الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين	فلسطيني ماركسي	متقطع النشاط
٦- الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين	فلسطيني ماركسي	متقطع النشاط
٧- جبهة تحرير فلسطين	قومي فلسطيني	غير نشيط
٨- منظمة أبو نضال	قومي فلسطيني	غير نشيط عموماً
٩- كاش	متطرف يهودي	نشيط بشكل متقطع
١٠- كاهان كيا	متطرف يهودي	نشيط بشكل متقطع
١١- الجماعة الإسلامية	المعارضة الإسلامية المصرية	نشيط
١٢- الجهاد (الحرب الإسلامية المقدسة)	المعارضة الإسلامية الجزائرية	نشيط
١٣- مجاهدي خلق	المعارضة الإيرانية (اليسارية)	نشيط
١٤- حزب العمال الكردستاني	كردي /ضد تركيا	نشيط
١٥- القاعدة/ منظمة بن لادن	متعدد الجنسيات –أفغاني المركز	نشيط جداً

المبحث الثاني : موقف الولايات المتحدة من طالبان وتنظيم القاعدة

أفغانستان كدولة كانت في البداية عازلاً بين الامبريالية البريطانية والامبريالية الروسية، ثم بين المعسكر الغربي والمعسكر الشرقي خلال الحرب الباردة ، إلى أن فرض عليها من عام ١٩٧٩م الدخول في فلك الإتحاد السوفيتي بعد عملية الغزو التي قام بها الجيش الأحمر منذ ذلك الوقت دخل الأميركيون على الخط وساعدوا المجاهدين مقاتلي الحرية في ذلك الوقت على طرد السوفيت.

وقد طبقت الولايات المتحدة الأمريكية في نشاطها أساليب عديدة مثل تصعيد النشاط التخريبي لعملاء المخابرات الأمريكية في الأراضي الأفغانية وبناء آمال كبيرة على نجاح التدخل العسكري الخارجي وخاصة بعد الثورة الإيرانية[١].

وقد قررت الولايات المتحدة الأمريكية الإنتقام في أفغانستان للضربة القاسية التي تلقتها في إيران حيث كان تدخلها في أفغانستان لتحقيق تحدي الإتحاد السوفيتي عن طريق دعم التمرد بالذات والإتفاق مع باكستان ([٢])

وعندما إشتعلت الحرب الأهلية الأفغانية إندفعت أفغانستان مرة أخرى إلى الفلك الباكستاني – الأمريكي ولكنها حاولت إستعادة دورها كمنطقة عازلة ولكن في تلك اللحظة تمكنت القوى الإقليمية المتورطة من أن تعاود اللعبة التقليدية وإتخذت من دون المجازفة بالوقوع في مواجهة عسكرية مباشرة، وهذه اللعبة إتخذت طابع صراع بين مجموعتين الأول ضمت باكستان والولايات المتحدة الأمريكية والثانية ضمت إيران وروسيا وبعض اللاعبين المحليين، وكانت هناك مجموعة ثالثة قوامها الهند، تراقب التطورات المتعلقة بباكستان لأن كل المعطيات متصلة بدور إسلام أباد المتعلقة بطبيعة الحال بنيودلهي، والصورة تتضح أكثر إذا أخذنا في الإعتبار أن جهاز الإستخبارات العسكرية الباكستانية (ISI) ، الذي يضع القرار الأمني والسياسي في إسلام اباد هو الذي تولى التنسيق مع المقاومة الافغانية ، بالتنسيق مع واشنطن، وكانت كل المسائل السياسية والعسكرية المتعلقة بأحزاب المقاومة الافغانية تحسم من خلاله.([٢])

---

[١] خولكوف وآخرون، (١٩٨٠) ، الحقيقة عن أفغانستان، وكالة انباء نوفرستي ، ص ٤٥-٤٦.

([٢]) قطب، سيد، مرجع سابق، ص٧٩.

([٢]) خولكوف، وآخرون، مرجع سابق، ص٨٦.

ولا بد من ذكر بنقطة مهمة هي أن الباكستانيين كان لديهم في أفغانستان رجل ثقة هو قلب الدين "حكميتيا" الذي ينتمي إلى الباشتون ويتزعم الحزب الإسلامي وقد إعتمدوا عليه وساندوه إلا أن تطورات الاحداث وأظهرت أن "حكمتيار" أخفق في إحكام سيطرته على البلاد، وأن المجموعات السنية الأخرى أخذت تنقلب عليه وعلى سياسيات واشنطن وإسلام أباد، وكان ممكناً آنذاك بإيجاد حل بديل ولذلك تولى "نصير الله بابور" وزير الداخلية في حكومة "بنازير بوتو" العمل على إيجاد وظيفة جديدة تكون أصولية باشتونية أفغانية ، بإعادة تركيز الإستراتيجية الأفغانية الأمريكية في أفغانستان مع الحفاظ على مظاهر أفغانية إستقلالية وتفتت عقل بابور عن خطه تعبئة طلاب المدارس الدينية الأفغانية، وبسرعة مذهلة سجل طلاب هذه المدارس ومرشديهم تقدماً ملحوظاً منذ ظهورهم الأول عام ١٩٩٤ ، عندما إنقضوا على قادة التنظيمات وأفراد الحرب في المناطق كما في كابول معتمدين على تعاطف شعبي واسع، وهنا مد الباكستانيون يدهم لمساعدة طالبان مقابل بعض الإلتزامات التي تضمن مصالحهم ومنذ وصولهم إلى كابول عام ١٩٩٦ رفع رجال طالبان المصحف والبندقية فنزع سلاح خصمهم من أمراء الحرب الصغار الذين لا يتمتعون بأية حماية دولية، وأوقعوا بحكمتيار، وأخرجوا حزب الوحدة الشعبي من كابول وضربوا حكومة رباني وطاردوا الجنرال مسعود ورجاله [*].

إن بروز "أسامة بن لادن" كقائد كاريزمي بين الأفغان العرب مستنداً على تاريخه الجهادي والقتالي في أفغانستان ودوره في توفير الدعم (اللوجستي) للمقاتلين وثروته الهائلة حيث ينتمي إلى عائلة سعودية ثرية [١]، وهو البروز الذي ساعده كذلك غياب "د.عبدالله عزام" عن الساحة بإغتياله في العام ١٩٨٩ مما أعطى الفرصة لابن لادن لتولي زمام الأمور وتولي قيادة الأفغان العرب، كل ذلك شكل منعطفاً هاماً في مسار هذه الظاهرة، إذ عمل "أسامة بن لادن" على إستغلال قدراته المالية في بناء شبكة من البيوت الآمنة تحت مسميات مثل (بيت الأنصار، بيت الشهداء، بيت القاعدة)[٢] لإستقبال المتطوعين العرب وإيوائهم، وكذلك شبكة من معسكرات التدريب العسكرية (معسكر صدى، معسكر جاجي، مأسدة الأنصار) لتدريبهم على فنون القتال

---

[*] الباشتون : يشكلون غالبية السكان ويوجد معظمهم في وسط وجنوب افغانستان ولهم وجود كبير في صفوف الأجهزة السرية الباكستانية ومعروف ان الباشتون أو الباتان يشكلون النخبة في الباكستان وهم الذين يحكمون البلاد بالتعأون مع البنجاميين ، راجع في ذلك كمال الهلبأوي القضية الافغانية .القاهرة ١٩٩٣ ص١٣٧.

[١] أسعد، خالد خليل، (٢٠٠٠). مقاتل من مكة (القصة الكاملة لأسامة بن لادن). (ط١)، لندن: الإعلام للنشر، ص١١٤.

[٢] جربوعة، محمد، وديشوم، رمزي، (٢٠٠١)، أسامة بن لادن وظاهرة العنف الديني، دار النداء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠٠١، ص١٦.

المختلفة، وهي الشبكة التي إستمرت في العمل حتى بعد إنتهاء الجهاد الأفغاني وطرد القوات السوفياتية عن أفغانستان.

وقد شكلت هذه الشبكة نوعاً من (التنظيم) الواسع الذي يجمع الأفغان العرب وهو التنظيم الذي تطور ليصبح تنظيم القاعدة فيما بعد، وإن كانت معظم الكتابات والدراسات التي تناولت هذا التنظيم أو أسامة بن لادن لم تحدد تاريخاً محدداً لقيام تنظيم القاعدة كإطار تنظيمي واضح حيث أن تسمية (القاعدة) لم تظهر كإسم لتنظيم محدد المعالم إلا بعد أحداث ١١/أيلول/٢٠٠١، وإن كان قد ظهر قبل ذلك مسميات مثل (بيت القاعدة)[٣] أو (سجل القاعدة)، إلا أنه من الواضح أن القاعدة كنوع من التنظيم للأفغان العرب برزت في الفترة ما بين مغادرة القوات السوفياتية لأفغانستان ودخول قوات المجاهدين إلى كابول (١٩٨٨-١٩٩٢)[٤].

وإلى جانب شبكة المعسكرات والبيوت الآمنة أنشأ "إبن لادن" شبكة من المؤسسات المالية والتجارية والإستثمارية لدعم التنظيم وهي الشبكة التي تنتشر في كثير من بلاد العالم وتحت مسميات مختلفة والتي أطلق عليها تقرير لجنة التحقيق في أحداث ١١/أيلول المنبثقة عن الكونغرس الأمريكي بإسم "السلسلة الذهبية"[١]، إلى جانب تأسيس قاعدة لوجستية إعلامية خلفية في لندن تضم عدة منظمات إسلامية علنية مثل منظمة أنصار الشريعة بزعامة أبي حمزة المصري وأبي قتادة الفلسطيني وحركة النصيحة والإصلاح بقيادة خالد الفواز.

وبعد حالة الضبابية التي أحاطت بتحركات ونشاطات القائد "أسامة بن لادن" عقب إنتهاء الجهاد الأفغاني وعودته إلى السعودية في بداية التسعينيات ثم إنتقاله إلى السودان في الفترة من (١٩٩١-١٩٩٦) ليعود إلى أفغانستان من جديد، فإن هنالك عدة محطات مهمة شكلت منعطفات رئيسية في مسيرة تنظيم القاعدة وهي: [٢]

أولاً: حرب الخليج الثانية /١٩٩١

حيث أدى قدوم القوات الغربية إلى المملكة العربية السعودية، ومنطقة الخليج عموماً، إلى إستفزاز تيار "أسامة بن لادن" الجهادي، حيث أعلن "إبن لادن" الجهاد ضد الولايات المتحدة

---

[٣] جربوعة،محمد، المرجع السابق، ص١٦.

[٤] تقرير لجنة التحقيق في أحداث (١١) أيلول المنبثقة عن الكونغرس الأمريكي، صحيفة الدستور، عمّان، ع١٣٣٣٥، ١٣ أيلول ٢٠٠٤، ص٤٣.

[١] تقرير لجنة التحقيق في أحداث (١١) أيلول، مرجع سابق، ص٤٣.

[٢] أسعد ، خالد خليل، مرجع سابق، ص١٦٢-١٦٩.

الأمريكية متهماً إياها بإحتلال بلاده عبر تمركز قواتها في السعودية، ووعد بتحرير الشرق الأوسط برمته من أي نفوذ أمريكي[٣]، وهو الأمر الذي أدى إلى تصادم هذا التيار مع النظام السياسي السعودي، مما أدى إلى خروج "إبن لادن" من السعودية إلى أفغانستان – بعد تجريده من جنسيته السعودية – ثم إلى السودان، لتظهر إستراتيجيته الجديدة والمتمثلة في ضرب المصالح الأمريكية .

ثانياً: وصول (طالبان) إلى السلطة في (أفغانستان)/١٩٩٦:

أدى وصول حركة طالبان التي إرتبط "إبن لادن" معها بعلاقة جيدة إلى السلطة في كابول إلى نشوء نوع من التحالف بين تنظيم القاعدة والحركة، لا سيّما بعد ترك "إبن لادن" للسودان وعودته إلى أفغانستان، بحيث تقدم الحركة الدعم والحماية لابن لادن وتنظيمه، وقد كانت هذه المرحلة حاسمة بالنسبة للقاعدة إذ أنها وفرت لها مأوى وبنية تحتية مكنتها من الاستقرار والتخطيط والتنظيم وبناء هياكلها وشبكاتها.([١])

ثالثاً: التحالف بين (القاعدة) و(تنظيم الجهاد) /١٩٩٨:

حيث تحالف تنظيم القاعدة بزعامة إبن لادن مع تنظيم الجهاد المصري بزعامة "أيمن الظواهري" تحت مسمى الجبهة العالمية لمحاربة اليهود والصليبيين في العام (١٩٩٨) ، وقد مثل هذا التحالف نقلة نوعية في مسار تنظيم القاعدة الفكري والتنظيمي.([٢])

حيث يرى (منتصر الزيات) / محامي الجماعات الإسلامية في مصر أن "العلاقة بين أسامة بن لادن والظواهري أشبه بعلاقة الجسد بالعقل"، ويفسر ذلك بالقول أن "أيمن الظواهري" عقل "إبن لادن" الذي يحركه ويحدد أفعاله"، ويقول "الزيات" أن "الدور الذي كان يؤديه "إبن لادن" للجهاد الأفغاني قبل أن يلتقي بالظواهري لم يختلف عن الدور الذي نهضت به الأنظمة والجماعات العربية التي ساندت المجاهدين مادياً ومعنوياً وذلك خلال الفترة (١٩٧٩ –١٩٨٦)، حيث اقتصر دور أسامة بن لادن على تمويل الطعام والشراب والسلاح ومواقع التدريب"، ويرى

---

[٣] قبيسي، محمد و الدرويش، عدنان، (٢٠٠٢). بن لادن على ضفاف بحر قزوين. (ط١)، بيروت: دار الآفاق الجديدة، ص١٨.

([١])مزاحم، هيثم، مرجع سابق، ص٦٦.

([٢])مساع ، عبد الله ، مرجع سابق، ص١٢١.

"الزيات" أن "التحولات الفكرية لم تظهر لدى "إبن لادن" إلا بعد أن تعرف على الظواهري وإلتقاه للمرة الأولى في بيشاور في العام (١٩٨٦) حيث إعتنق فكر الجهاد.(١)

ويمكن ملاحظة أن التجربة الفكرية والتنظيمية الطويلة "لأيمن الظواهري" وتنظيم الجهاد قد تركت بصماتها الواضحة على تنظيم القاعدة، فعلى الصعيد الفكري أصبح خطاب القاعدة أكثر تأصيلاً وعمقاً وتسييساً، وتحول "الظواهري" إلى منظّر وفيلسوف للتحالف الجديد، وأما من الناحية التنظيمية فقد تم نقل التجربة العسكرية والتنظيمية لتنظيم الجهاد إلى القاعدة وهو الأمر الذي أدى إلى بروز ما عرف بـــ "الجناح المصري" بإعتباره الجناح الأكثر سيطرة وراديكالية داخل القاعدة، بل ويمكن ملاحظة أن جميع القادة العسكريين للقاعدة كانوا ينتمون لتنظيم الجهاد المصري بدءاً من أبي عبيدة البنشيري "الذي مات غرقاً في بحيرة فكتوريا في كينيا في العام ١٩٩٦" مروراً بـــ أبي حفص المصري الذي قتل في أفغانستان في العام ٢٠٠١ وانتهاء بـــ سيف العدل والذي يدور الحديث – إعلامياً وإستخبارياً – عن كونه القائد العسكري المفترض للقاعدة.(٢)

أما من ناحية الأهداف فقد شكّل هذا التحالف إنقلاباً فكرياً وإستراتيجياً لدى تنظيم الجهاد بزعامة "أيمن الظواهري" والذي قامت إستراتيجيته على أولوية قتال العدو القريب في النظام السياسي المصري وعلى قتال العدو البعيد للولايات المتحدة الأمريكية أي داعمة النظام المصري.

وكان التطبيق العملي الأول لهذا التحالف وهذه الاستراتيجية القتالية الجديدة في نفس العام (١٩٩٨) بحادثتي تفجير السفارتين الأمريكيتين في نيروبي ودار السلام.(٣)

وقد ساعد المنسق السعودي في عملية تجنيد متطوعين وتمويل الكثير منهم في الصراع الأفغاني، وقام بعد ذلك بضم هؤلاء المتطوعين في منظمته الإسلامية الراديكالية الواسعة الإنتشار، ومما يعكس إنخفاض مستوى نشاطها المبكر أن "القاعدة" لم تذكر في تقارير الولايات المتحدة الأمريكية الحكومية حتى نموذج ١٩٩٣، حيث أن عدة آلاف من غير الأفغانيين

---

(١) قطب، سيد، (١٩٨٧).

(٢) أبو رمان، محمد سليمان، نقلاًعن الموقع الإلكتروني،www.Islamtoday.net

(٣)فوكوياما، فرانسيس، (١٩٩٣)، نهاية التاريخ والإنسان الأخير. ترجمة فؤاد شاهين، بيروت: مركز الإنماء القومي.

المسلمين قاتلوا في الحرب ضد السوفيت والحكومة الشيوعية الأفغانية خلال السنوات من ١٩٧٩-١٩٩٢، ومع أن إبن لادن وأتباعه يشعرون بالأمان في أفغانستان، إلا أن القاعدة كما يبدو لا تنتسب إلى أي دولة .([1])

لقد تم ربط شبكة إبن لادن بعدة حوادث إرهابية، وقد أعلن إبن لادن مسؤوليته عن محاولة تفجير موجهة ضد (١٠٠) من رعايا الولايات المتحدة الأمريكية في اليمن في ١٩٩٢/ كانون أول، الذين كانوا هناك لتقديم الدعم لقوى الأمم المتحدة العاملة في الصومال، وفي تشرين ثاني ١٩٩٦تبين أن حلفاءه قاتلوا ضد قوات الولايات المتحدة الأمريكية في الصومال، وأنه قد زود المليشيات المضادة للولايات المتحدة الأمريكية بالأسلحة هناك في تشرين أول/١٩٩٣، وكذلك فإن الأربعة حاملي الجنسية السعودية الذين إعترفوا بقيامهم بتفجير١٣/تشرين ثاني/١٩٩٥، ضد القوات العسكرية التابعة للولايات المتحدة الأمريكية في الرياض أقروا على التلفزيون السعودي بأنهم إستلهموا فكر"إبن لادن" وراديكاليين إسلاميين آخرين. وكان ثلاثة منهم جنوداً محنكين في الصراع الذي كان دائراً في أفغانستان والبوسنة والشيشان، كما أن نموذج ١٩٩٧ لأعضاء منظمة "إبن لادن" ربما يكونون قد قدموا المساعدة في محاولة الإغتيال التي قامت بها الجماعة الإسلامية ضد الرئيس المصري السابق "حسني مبارك" خلال زيارته لإثيوبيا في حزيران/١٩٩٥.([2])

ولتتولى الولايات المتحدة الأمريكية الرد على هذا المقاومة الإسلامية الذي جرح كبرياءها الامبراطوري بالعنف المضاد الذي تمثل في إحتلال أفغانستان ثم إحتلال العراق، وإعلان حرب عالمية ضد الإرهاب، لتبدأ حلقة مفرغة من العنف والعنف المضاد، وليتحول الإرهاب الدولي، كإسم مستعار للعنف السياسي الإسلامي، إلى لاعب جديد في النظام الدولي، وليتحول الخطر الإسلامي الأخضر إلى بديل عن الخطر الشيوعي الأحمر ولتتحول القاعدة من تنظيم بالمعنى اللينيني، إلى فكرة أو أيديولوجيا أو عقيدة، حيث تحولت - بعد ضرب بنيتها التحتية في أفغانستان وملاحقتها عبر العالم- إلى تنظيم هلامي واسع أو عنوان عام يضم تحته تنظيمات منطقية مستقلة وحرة الحركة ولامركزية في تنظيم القاعدة في أوروبا، وتنظيم القاعدة في بلاد الحرمين، وتنظيم القاعدة في بلاد الرافدين وفي بلاد الشام ...الخ إلى جانب خلايا كامنة أو نائمة منتشرة في مختلف أنحاء العالم وتقوم بتوجيه ضربات مباغتة وسريعة "تفجيرات

([1])الشامي، علي، (١٩٩٤)، **الإسلام في النظام العالمي**، شؤون الأوسط، العدد ٣٤، ص٣٣.

([2]) أبو رمان، محمد سليمان، (٢٠٠٣)، نقلاً عن الموقع الإلكتروني،www.Islamtoday.net

اسطنبول/٢٠٠٣،([1]) تفجيرات مدريد/٢٠٠٤، تفجيرات لندن/٢٠٠٥، وليدخل التنظيم في طور جديد من العنف السياسي، للرد على العنف المقابل الموجه له، ولتنتقل معاركه إلى شوارع (الرياض، مكة، لدوحة، لكويت،بغداد، وعمان) فضلاً عن شوارع (لندن ، مدريد، نيويورك)، وإذا كان التنظيم قد خسر أفغانستان بفعل الاحتلال الأمريكي كقاعدة لوجستيه له فقد انتصر العراق بفعل الاحتلال الأمريكي نفسه – كساحة جديدة، مما يقود الباحث إلى توقع أن يتحول العراق إلى أفغانستان جديدة، وهو ما يحدث بالفعل، وأنه إن كانت التجربة الأفغانية قد أنتجت ظاهرة العائدين من أفغانستان التي أطلقت موجة العنف السياسي الإسلامي في فترة التسعينيات، فإن التجربة العراقية مرشحة لإنتاج ظاهرة العائدين من العراق التي يتنبأ الباحث بأنها ستطلق موجة جديدة من العنف السياسي الإسلامي ضد النظم السياسية الحاكمة، وجيلاً جديداً – ربما أكثر عنفاً – من الإسلاميين المقاتلين، كما أن تحول القاعدة من تنظيم إلى فكرة يجعل الباحث يتنبأ ببروز ظاهرة جديدة يمكن تسميتها بـــ اللادنية كمزيج فكري يشكل إطاراً أيديولوجياً ومرجعياً لحركات العنف السياسي الإسلامية المعاصرة([2])

في الظاهر كان المقصود من الدعم الأمريكي لطالبان وضع حد للإقتتال الداخلي بين الاثنيات والعشائر والقبائل، وبدت الحركة وكأنها عامل إستقرار في آسيا الوسطى لكن التنافس الجديد على المنطقة حول أفغانستان مرة اخرى إلى منطقة لأدوار الدول الخارجيين بإندفعاهم وراء مصالحهم الإقتصادية وصاروا ينظروا إلى أفغانستان على أنها المنفذ السهل للسيطرة على الإحتياطات الهائلة من النفط والغاز ونقلها إلى السوق الدولية، وهكذا بدأت الازمة الأفغانية تنطوي على أبعاد حرب عالمية قابلة للإستمرار، يجد منها الاقليميون فرصة للدخول في صراع أكبر على النفوذ، على حساب الاستقرار الافغاني، وبعدما وصلت طالبان للحكم نلاحظ أن المملكة العربية السعودية بدأت بالتحرك بإتجاهها لدوافع متعددة أبرزها بالطبع الحرص على مصلحة الإسلام والمسلمين في الجوار الآسيوي القريب وتركزت التوجهات السعودية في أفغانستان على أن تكون كابول جسر عبور إلى آسيا الوسطى التي إنفتحت على العالم الإسلامي عقب انهيار الإتحاد السوفييتي، وعلى إحتواء حالة الأفغان العرب وفي تحقيق ذلك إعترفت الرياض وأبو ظبي بحكومة طالبان في كابول بعدما سبقتهما إسلام آباد .([3])

([1]) هيلر، مارك، مرجع سابق، ص١٤٥.

([2]) مركز دراسات الشرق الأوسط، مرجع سابق،ص٣٦.

([3])مزاحم، هيثم، مرجع سابق، ص٥٦.

وكان الدعم الأمريكي لطالبان في البداية سياسياً لإزاحة النظام غير المستقر، والتحول إلى الدعم الإستراتيجي بسبب مشروع نقل الغاز من تركمانستان الذي لم يكن مضموماً قبل سيطرة طالبان على كابول في تموز عام ١٩٩٧ م ، وتجلى هذا الدعم عندما أغلقت أمريكا السفارة الأفغانية في واشنطن التي كانت تحت سيطرة أنصار شاه مسعود ، وإستقبلوا وفداً من الحركة في أعقاب إنتصارها. وكان من ضمن أهدافهم أيضاً تقليص مصادر المخدرات والحد من تهريبها من أفغانستان ، وإستئصال ظاهرة الأفغان العرب ، الذين يشكلون خطراً على الوجود الأمريكي في الخليج وإحتواء إيران من الحدود الشرقية.[١]

لكن حسابات الحقل الأمريكية لم تنطبق مع مبادئ المنطقة الأفغانية ، فقد سارت الأمور بعكس المخططات لواشنطن وحلفائها في أفغانستان ، لأن حكومة طالبان إندمجت مع "إبن لادن" وفتحت المجال بشكل واسع أمام الأفغان العرب، ولم تستطع حسم المعركة مع المعارضة الداخلية لتأمين الإستقرار الشامل وطريق الترانزيت النفطي والغاز إلى آسيا الوسطى، إن مثل هذا الوضع يتطلب تسوية اقليمية يوافق عليها روسيا وايران وترضي المجموعات الاتنية من غير الباشتون[٢]

علاقة حركة طالبان بسياسة إبن لادن والولايات المتحدة الأمريكية

تلقى أسامة بن لادن الدعم من الإستخبارات المركزية الأمريكية ومن باكستان بوصوله إلى أفغانستان التي قاتلت السوفيت وجمع حوله عدد من المستشارين السياسيين والعسكريين والدينين وفي تلك المرحلة فصلت الإستخبارات الأمريكية عدداً من خبراء المتفجرات والأسلحة والتنظيم والتزوير ليساعدوه في العمليات ضد القوات السوفياتية، ومع تطور الوضع وإتجاه بن لادن إلى الإستقلالية أبعد تبعاً عددا من الذين كان قد بدأ يشك في ولائهم الشخصي وفي سعيه إلى الإستقلالية وجد "إبن لادن" نفسه في محيط جغرافي يبحث عن هوية وقد وجدها بالإنتماء إلى الإسلام.

ومما يجدر ذكره في هذا السياق أنه عندما هروب "جمال أحمد الفاضل" أحد أفراد تنظيم القاعدة إلى الولايات المتحدة سنة ١٩٩٦، أدلى بمعلومات تكشف عن التركيبة الهيكلية للتنظيمن ووصف نطاق خطط بن لادن ، وإنطلاقاً من ذلك صدر عن هيئة محلفين فيدرالية على درجة

---

(١)البرهان، أحمد ، (١٩٩٦)، "الإرهاب واستراتيجية الدولة والثورة "، صحيفة الدستور ، ص٩ .

(٢)أبو جاموس، ماجدة عود الله، مرجع سابق، ص٨٩.

رفيعة من المستوى إدانة إلى إبن لادن وإتهامه بالتآمر لتنفيذ أعمال ارهابية في تموز ١٩٩٨ أي قبل شهر من حادثتي السفارتين الاميركيتين في كينيا وتنزانيا وأرغم هذان التفجيران الرئيس "بيل كلينتون" على الإعتراف بأن "إبن لادن" يمثل تهديد للأمن القومي وإتخذ قرار بتعقب وإغتيال إبن لادن وكان الغطاء القانوني هو دفاعاً عن الأمن القومي وشارك الرأي الإستخبارات المركزية ووزارة الخارجية ووافق عليه جنرالات البنتاغون.([1])

وكانت الخطة على مرحلتين الأولى : قضت بإقناع تحالف الشمال في القبض على إبن لادن وقد وعد أحمد شاه مسعود بتسليم مبلغ ضخم من المال إن تمكن هو أو أي من رجاله في العثور على "ابن لادن" وقتله" أو القاء القبض عليه ولكن لم يفلح فطلبت منه الإستخبارات الأمريكية تزويدها بمعلومات إستخبارية من داخل أفغانستان حول تمركز "إبن لادن"[2]، وأمام إخفاق مسعود لم يجد الرئيس كلنتون مساعداً وبعد إسوعين ويزيد على التفجيرات في السفارات الأمريكية من إعطاء الأوامر بقصف موقع (خوست) في أفغانستان كانت هناك معلومات تنبئ أن "إبن لادن" سيجتمع فيه بما يزيد على (٣٠٠) من عناصره، وإنقضت صواريخ كروز التي أطلقت من البحر بعد نحو ساعة من مغادرة اسامة بن لادن الاجتماع ونجى من الموت في حين قتل ما يزيد عن (١٠٠) من عناصره.([3])

المرحلة الثانية من الخطة ، كانت تقضي بسرقة ملايين الدولارات من شبكة "إبن لادن" عبر سحبها من النظام المالي الدولي إلا ان وزارة الخزينة إعترضت محذرة من عواقب تنفيذ ذلك على النظام المالي الدولي وبعد الفشل في تنفيذ الخطة وتراخت الأجهزة الأمريكية وعجز الأجهزة نوع من الإطمئنان بأن الولايات المتحدة الأمريكية هي في منأى عن خطر القاعدة وتراخت تلك الأجهزة وفشلت في تبادل المعلومات حتى وجدت نفسها في مأزق نصبته القاعدة وكانت الكارثة في ٢٠٠١/٩/١١ وقد تعرضت الإدارة الأمريكية للإنتقاد وخاصة على زمن كلينتون لأنها لم تبع ضربها صواريخ كروز لمعسكرات بن لادن بجهد شامل يقضي عليه وحتى أنه "هنري كيسنجر" إنتقدها ، وأورث "كلينتون" الرئيس الأمريكي السابق "جورج بوش" تركه بن

([1])بريز نسكي، زبيخنيو(١٩٩٩). **تحديات القيادة الأمريكية في القرن الـــ ٢١**، مجلة شؤون الشرق الأوسط، ع (٧٨ – ٧٩)، ج (٨٤)، ص ٧٢- ٧٤، بيروت.

[2] مجلة سورافيا "الدنيا حرب"، ربيع بزيك واشنطن عدد ٩٤٦-٢٠٠١/١٠/١٥ ، ص١٤ .

([3])الحمد، جواد، (١٩٩٥)، **توجهات أمريكية تجاه الشرق الأوسط**، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، ط١، ص١٠.

لادن الصعبة، ولكن وجدت الادارة الأمريكية نفسها كسابقتها تعاني من عدم توفير معلومات دقيقة.([١])

ومع هذه العوامل مجتمعة بدء الإنعطاف الأمريكي عن دعم إبن لادن بعد أن كانت البنلادنية نتاج أمريكي في زمن الحرب ضد السوفييت في أفغانستان وكانت فكرة باكستابي أفغاني مشترك، في زمن التحالف الأمريكي الباكستاني وكانت فكرة تمخضت عنها عبقرية "بابار" وزير داخلية الباكستان السابق الإستخبارات الباكستانية ودعمها واشنطن والرياض وأبو ظبي وساعدت في نموها الأوضاع السائدة في جمهوريات الإسلامية المستقلة .([٢])

فمع بدء الإنعطاف الأمريكي وتحرك قوى الشمال المعارضة نحو أوروبا طالبةً المساعدة سجلت حادثة وكارثة : والحادثة كانت إغتيال "مسعود بكامير" متفجرة، وأما الكارثة فهي العمليات الإنتحارية في نيويورك وواشنطن، وهنا أدركت الولايات المتحدة الأمريكية أن أمنها الداخلي والإستراتيجي مهددان، وأن الوقت قد حان لإزاحة طالبان من السلطة تحت شعار الحرب ضد الإرهاب، وإنقلبت الجيوسياسة الأمريكية على نفسها وتبدو طالبان ومعها " إبن لادن" وتحت مسمى القاعدة رحلة جديدة يراد لها أن تكون رحلة السقوط الكبير.

القرار بين السلطة التنفيذية والكونجرس

قام مجلس النواب الأمريكي في ٢٠٠١/١٠/٢٤ بإعطاء الضوء الأخضر النهائي لمجموعة من الإجراءات التي تعطي السلطات الفدرالية صلاحيات إضافية للمراقبة والقمع في إطار الحرب على الإرهاب ، مع إعتماد "مشروع القانون" الذي سمي " باتريوت أكن " ووضع بعد تسوية تم التفاوض عليها مع مجلس الشيوخ في قراءة ثانية بأكثرية ساحقة من (٣٥٧) صوتاً مقابل (٦٦) كما إشتمل القانون على مجموعة من الإجراءات الهادفة إلى مكافحة الأموال المرتبطة بالإرهاب وكان مجلس الشيوخ الأمريكي قد حول الرئيس الأمريكي وبأغلبية (٩٨) صوتاً صلاحية إستخدام القوة ضد المسؤولين عن الهجمات الإنتحارية المدمرة ضد أهداف حيوية وإستراتيجية[١] .

([١])البرصان، أحمد السيم، مرجع سابق، ص٩٦.

([٢])حسيب، خير الدين. ندوة مجلة المستقبل العربي، العدد (٢٧٢) ، ص٢٢ .

[١] عواصم عالمية – وكالات الأنباء "بوش أعلن حالة الطوارئ والكونغرس فوّضه باستخدام القوى"، ٢٠٠١/٩/١٥ .

يضاف إلى ذلك أن الكونغرس الأمريكي تبنى قراراً يوافق على استخدام الرئيس "جورج دبليو بوش" للقوة العسكرية ضد الإرهاب الدولي حيث كانت الأصوات المؤيدة (٤٢٠) مقابل صوتاً واحد معارض هو للنائبة "باربرالي " وهي ديمقراطية امريكية من اصل افريقي الا إن إعلان بوش نفسه عن رغبته في القبض على أسامة بن لادن حياً أو ميتاً والهجمات التي تعرضت لها نيويورك وواشنطن قد أسقطت المعارضين لإستخدام العنف في أعماق هوّة إنعزال لهم منذ الهجوم الياباني على "بيرل هاربر"([٢])

ومن جهة أخرى حاولت الجمعيات الإسرائيلية في الولايات المتحدة الأمريكية أن تقارن بين ما تفعله إسرائيل ضد الإنتفاضة بما تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية ضد طالبان وأفغانستان الأمر الذي لم يروق للرئيس الأمريكي وإدارته وهذا الأخير بدورة لا يحظى بتأييد أعضاء في الكونغرس خاصة لجنة العلاقات الدولية التي يعرف عن معظم أعضائها تأييدهم لإسرائيل ومن نشاط مجلس النواب الأمريكي التي تذكر في هذا الإطار قيام المجلس بإصدار "سندات حرب" لتمويل مجهود أعاده الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية ولأول مرة منذ أكثر من خمسين عاماً ولتشديد العقوبات الموجهة ضد الإرهاب تم إتخاذ إجراءات تتعلق بالتنصت على الإتصالات الهاتفية لأشخاص يشتبه بهم في الضلوع في هذه العمليات مما يؤدي بالنهاية إلى تسهيل تبادل المعلومات بين أجهزة القضاء والاستخبارات [١] .

على إعتبار أن الإرهاب الدولي هو أحد أنواع الإرهاب[*] ويمارس عبر الحدود ويكون موجهاً من قبل دول ومنظمات معينة ضد دول أخرى ورعاياها بل هو تكتيك سياسي يتعلق بإتصافه بغاية الدقة والتنظيم من حيث إختيار الوقت والزمن لكسب أكبر قدر من التعاطف محلياً وإقليمياً ودولياً[٢] مما يجعل عملية التصدي له في غاية الصعوبة وتحتاج لإستخـــدام كل القدرات والأجهزة في الدولة.

([٢]) بيضون، أحمد وآخرون (٢٠٠٣)، **١١ سبتمبر يوم غيّر وجه العالم،** مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية.

[١] الرأي الأردنية " مجلس النواب الأمريكي يقر قانون التنصت "٢٠٠١/١٠/٢٥ ، ص٢٧ .

[*] من أنواع الإرهاب أيضاً العنف الرسمي أو إرهاب الدولة والعنف غير الرسمي أو الإرهاب الثوري والعنف والإرهاب ضد المستعمر الأجنبي .

[٢] البرهان، أحمد ، مرجع سابق، ص١٤.

موقف الرأي العام الأمريكي

يقصد بالرأي العام التعبير الذي يدلي به مجموع أو أغلب الأفراد في مجتمع ما للإعلان عن وجهة نظر مشتركة قد تتغير وفقاً لإختلاف الموقف وتلعب عوامل عديدة في تكوين المفهوم المشترك ومنها مثلاً التاريخ واللغة وكذلك فإن طبيعة النظم السياسية تلعب دوراً مهماً في التأثير على الرأي العام في مجال القرارات السياسية فالنظام الديمقراطي يكون تأثير الرأي العام فيه أكبر في اغلب الأحوال[٣] وفي القضية موضع البحث يمكن القول أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تهتم بالعالم وبقضاياه وخاصة الرأي العام الأمريكي إلا في حالة من إثنتين[٤]:

الأولى: وفاة مواطنين أمريكيين كما حدث في فيتنام ولبنان .

الثانية: تأثر مستويات معيشة المواطنين الأمريكي كما حدث في حرب ١٩٧٣ .

ويجيء هذا الحدث ليجمع بين الأمرين حتى أنه إقترن بدرجة عالية من الشعور بالإهانة الموجّه لرموز قوة الدولة الأقوى من خلال تلك العمليات المنظمة بطريقة بارعة أعطاها العمق الأكبر ذلك الفاعل المجهول، الذي أدى بالرأي العام الأمريكي إلى الإيقان بأن الأمريكيين جزء من هذا العالم الواسع .

فيقول أحد أعضاء الكونغرس الأمريكي السابق أن الأمريكيين مطالبون بالتساؤل بعد أن تعود الأمور إلى مجاريها عن السبب الذي يدفع بعض المتطرفين لقتل أنفسهم وأعداد لا تحصى من المدنيين الأبرياء، أن على الأمريكيين النظر إلى ما فعلته أمريكا لتجعل أناساً ينتحرون بهذا الشكل وما هي تلك المظالم الكبيرة التي أهملتها أمريكا ولم تصغي لها وأدت بالنهاية إلى رد الفعل الفظيع [١] الذي يتبعة الرد الأمريكي مع الأخذ بعين الإعتبار أن قرارات الدول الكبرى ليست رشيدة دائماً حيث يوجد قرارات تتخذها دول عظمى تتعلق بإستخدام القوة لا تكون قرارات سليمة لأنه في الغالب يكون وراء مثل هذه القرارات دوافع إنفعالية أو وجدانية كالغضب أو الرغبة بالإنتقام .([٢])

---

[٣] الحديثي، هاني ، (١٩٨٢)، في عملية القرار الخارجي . دار الرشد العراق ، ص١٨ .

[٤] حماد، مجدي، ندوة مجلة المستقبل العربي، العدد (٢٧٢) ، ص٣٥ .

[١] الدستور الأردنية ٢٠٠١/٩/١٣

([٢])تشومسكي، نعوم وآخرون (٢٠٠٣) ، **العولمة والإرهاب.. حرب أمريكا على العالم**، ترجمة: حمزة المزيني، القاهرة: مكتبة مدبولي، ص١٣٥.

إن أمريكا إندفعت إلى هذه الحرب من أجل الرغبة في الثأر ومن أجل إمتصاص السخط الشعبي والغضب السياسي الداخلي بعد أن فوجئ المواطن الأمريكي في صبيحة الحادي عشر من أيلول أن منظمة الأمن التي عاش عليها لسنوات قد إنهارت في لحظات،[٣] وتفسير ذلك أن المواطن الأمريكي كان يشعر على الدوام بالتفوق على الآخرين مما أدى إلى أن يسيطر على عقله وقلبه مشاعر الغطرسة والقوة، ويضاف إلى ذلك أن الأمريكي لم يخض حرباً على أرضة ضد عدو خارجي وفي المحصلة فإن أمريكا تهدف إلى تحقيق كسب سياسي وإعلامي ونفسي من وراء هذه الحرب بل أنها حرب دعائية تخاطب مشاعر المواطن العادي في أمريكا أكثر من أنها حرب حقيقية ذات أهمية واضحة وغني عن البيان أن أمريكا عندما تهيئ لضرب بلد ما تقوم بالإهتمام بالرأي العام الأمريكي كما حدث في حرب الخليج الثانية[١].

المبحث الثالث: الولايات المتحدة الأمريكية وموقفها من حزب الله

تأسس حزب الله في عام ١٩٨٢ من قبل دوائر شيعية لبنانية بشرت به أيديولوجية الثورة الإسلامية في إيران بقيادة الخميني وهو الذي له سجل طويل من العنف ضد إسرائيل والغرب، خصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية وكان الهدف الاول للحزب تأسيس جمهورية إسلامية في لبنان كجزء من جمهورية إسلامية أوسع في المنطقة، ولكن وبملاحظة أفراده أن بهذا الهدف الذي قد يكون غير قابل للتحقق فقد ركز الحزب على محاولة إنهاء إحتلال إسرائيل على (٦-١٠) أميال أو ما يدعى بالنطاق الأمني في جنوب لبنان الذي تقطنه أغلبية لبنانية شيعية[٢].

خلال عقد الثمانينات كان حزب الله راعياً أساسياً لمحاربة الوجود الغربي في لبنان وخصوصاً ضد الولايات المتحدة الأميركية، ومن المعروف وهو مشتبه به رئيسي في عملية تفجير شاحنة مفخخة في السفارة الأمريكية (أبريل، ١٩٨٣) وثكنات جنود المارينز الأمريكيين في أكتوبرعام ١٩٨٣ ، أدى إلى قتل (٢٢٠) جندي أمريكي، و(١٨) ملاح و(٣) موظفين في الجيش، وملحق السفارة الأمريكية في أيلول ١٩٨٤، والتي حدثت كلها في بيروت، كما أنه إختطف طائرة (ت.و.أ) (٨٤٧) في ١٩٨٥، وقتل البحري "روبرت ستيم" الذي كان على متنها،

---

[٣] مجلة الوطن العربي – حوار مع الدكتور مصطفى علوي – العدد(١٢٨٥)- ٢٠٠١/١٠/١٩ ، ص٣١ .

[١] مجلة الوطن العربي، مرجع سابق، ص٣١ .

[٢] حسيب، خير الدين. مرجع سابق، ص٢٣ .

كما كان الحزب مسؤولاً عن الإحتجاز للبعض إن لم يكن كل الرهائن الغربيين في لبنان خلال الثمانينات وأوائل عقد التسعينات . ([3])

لقد تم احتجاز (١٨) أمريكي كرهائن في لبنان والذين قتل منهم ثلاثة في ٥/حزيران/١٩٩٨ وأنكر قائد حزب الله بأن للجماعة أي علاقة بتفجيرات ثكنات المارينز أو إحتجاز الرهائن، ولكنه قال بأنه يؤيد تفجير الثكنات،التي لم يعرف فاعلها. ([2])

في أوائل عقد التسعينات برهن حزب الله على قدرته في إدارة الإرهاب خارج نطاق الشرق الأوسط، ففي شهر مايو ١٩٩٩، وجهت محكمة الأرجنتين العليا إتهاماً رسمياً لحزب الله بعد تحقيقات أجراها مسؤولون، عن تفجير ١٧/مارس/١٩٩٢ للسفارة الإسرائيلية في بينوس آيريس، ولم يعلن حزب الله عن مسؤوليته عن الهجمة ولكنه وزع شريطاً عن السفارة يدل ضمناً على مسؤوليته عن التفجير. ([3])

وفي/أيار/١٩٩٨/ أخبرت الــ (إف/بي/آي) الأرجنتين بأنها تعتقد بأن حزب الله وبمساعدة ديبلوماسيين إيرانيين كانوا المسؤولين عن تفجير ١٨/يوليو/١٩٩٤ لمبنى الجمعية الأرجنتينية اليهودية في بينوس آيريس والذي نتج عنه ما يقرب من ١٠٠ قتيل .

خلال زيارة لجنوب أميركا في (أيار) ١٩٩٨ قال مدير الــ (إف/بي/آي) لويس فريه أنه يشك في قيام حزب الله ببناء شبكة داعمة له في البرازيل في منطقة حدودية بين الأرجنتين والباراغواي .

وفي السنوات القليلة الماضية ركز حزب الله جهوده على العمليات العسكرية ضد القوات الإسرائيلية الموجودة في ما تدعي إسرائيل أنه نطاق أمني في جنوب لبنان ويتبنى ومقاتلي حزب الله والذين يعتقد أن عددهم يبلغ عدة آلاف يتبنون بتزايد مستمر أسلوب الهجمات العسكرية التقليدية والأكثر فعالية ضد إسرائيل. مما ينتج عنه المزيد من القتلى الإسرائيليين، حتى أن القادة العسكريين أصبحوا يعتبرون الأمر غير قابل للإحتمال، وإن تكتيكات حزب الله الجديدة ساهمت

([3])حركة الجهاد الفلسطيني: نقلاً من الرابط الإلكتروني: **www.aljazeera.net**

([2])البرهان، أحمد ، (١٩٩٦)، "الإرهاب واستراتيجية الدولة والثورة "، صحيفة الدستور ، ص٩ .

([3])بريز نسكي، زبيخنيو، مرجع سابق، ص٦٩.

في تزايد الرأي القائل بالإنسحاب الإسرائيلي النهائي من لبنان، وقد وعد رئيس الوزراء الإسرائيلي الجديد المنتخب في ١٧/مايو/١٩٩٩ في حملته الإنتخابية بالإنسحاب من لبنان خلال عام واحد. وفي حزيران،١٩٩٩ إنسحب حليف إسرائيل: جيش لبنان الجنوبي من "جزين" وهي إنما تقع في خارج النطاق الأمني(١)

وذلك كإختبار للرؤية الإسرائيلية للإنسحاب، وقد هدد الحزب بإستخدام جزين كقاعدة إنطلاق لهجماته الجديدة على القوات الإسرائيلية، ولكنه لم يتحرك إلى القرية، ويمثل هذا التهديد مخاوف إسرائيلية أساسية بأن الإنسحاب سيمكن حزب الله من مزيد من التقدم في الجنوب اللبناني مما سيصل بنطاق قنابله إلى الشمال الإسرائيلي كجزء من جهودها في إظهار عدم ترحيبها بمحادثات سلام أحادية، بدأت سوريا في حزيران/١٩٩٩ بالطلب من حزب الله للتخفيف من عمليات في جنوب لبنان، ويجب أن يذكر بأن الولايات المتحدة الأمريكية لا تعتبر عمليات حزب الله العسكرية ضد إسرائيل، أو الوجود الإسرائيلي في جنوب لبنان إرهاباً بل عمليات عسكرية(٢).

يعتقد المراقبون الإسرائيليون بأنهم ليسوا متأكدين تماماً أن حزب الله قد حصل على صواريخ ستنجر المضادة للطائرات الأمريكية الصنع من إيران،(٣) فإذا كان حزب الله حائزاً على السلاح فهو لم يستخدمه بعد ضد الطائرات الإسرائيلية، كما أنه من غير الواضح فيما إذا كان حزب الله يحسن صيانة هذه النوعية من الأسلحة.(٤)

يبعث الإنسجام المطلق في الموقف السياسي والإعلامي الأميركي من منظمة "حزب الله" بوصفها –وبكثير من الجدية– فصيلاً إرهابياً من الواضح مع تصاعد الصراع أن ظاهرة التنظيم الشيعي أكثر تعقيداً من المعنى الإختزالي الذي يمكن أن تختزنه عبارة "التنظيم الإرهابي"، ولا توجد مبررات كافية لتفسير هذا الموقف غير الدقيق، بما في ذلك دور الغضب الناتج عن الخسائر

---

(١)الحروب، خالد، مرجع سابق، ص٦٠.

(٢) الشامي، علي، مرجع سابق، ص٣٥.

(٣)صالح، عبد الله، (١٩٩٧)، **مستقبل السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط**، مجلـة السياسة الدولية، القاهرة ع (١٢٧)، ج (٣٢)، ص ١٢٦.

(٤)رفعت، سعيد (٢٠٠٢)، مرجع سابق، ص٤٧.

العسكرية والإستخبارية الكبيرة التي تكبدتها الولايات المتحدة الأمريكية أواسط الثمانينيات في بيروت والتي وقع تحميلها –بدون أدلة حاسمة كما يشير الأميركيون أنفسهم– لحزب الله.([١])

ولكن يبدو أن أسباب هذه التوقعات المستخفة وغير الصائبة لا تتعلق بعوامل ومعطيات سياسية فحسب، بل تتعلق أيضا بثقافة سياسية سائدة وعميقة التأثير خاصة بتمثل المنطقة العربية.([٢])

واشنطن :

إن التطور الذي يعكس الاهتمام الأميركي المتزايد بحزب الله ويؤثر على الحراك اللبناني والإقليمي، ويقترح تقرير مثير للإهتمام صادر عن الكونغرس الأميركي لإستراتيجيات دبلوماسية وأمنية لمقاربة قضية سلاح "حزب الله" والشأن اللبناني. ([٣])

أصدرت دائرة البحوث في الكونغرس تقريراً وضعته بتصرف أعضاء الكونغرس ولجانه تحت عنوان حزب الله: خلفية وقضايا للكونغرس، تطرقت فيه الى جلسات مؤتمر الحوار الوطني اللبناني حول إستراتيجية الدفاع والمحكمة الدولية الخاصة بلبنان وأداء قوى"١٤ آذار" والمساعدات العسكرية الأميركية الى الجيش اللبناني. ([٤])

ان الاطراف اللبنانية تعمل على تحديد دور حزب الله من خلال سلسلة من مناقشات الحوار الوطني ويشدد حزب الله وأحزاب سياسية أخرى تشدد منذ فترة طويلة على الحاجة لممارسة السيطرة على المناطق المتبقية المتنازع عليها مع إسرائيل، لكن سياسة حزب الله منضمه مع تأمين المناطق المتنازع عليها، والتي سيسعى الحزب للحفاظ على دور المقاومة في توفير الدفاع الوطني للبنان وسيقاوم أي جهود لبنانية أو دولية لنزع سلاحه، وفي هذا السياق "يواصل حزب الله تعريف نفسه على أنه في المقام الأول "حركة مقاومة"

([١]) ريشار لابيفيير، (٢٠٠٣)، **الجماعات الإسلامية المسلحة**، ترجمة عبد الرحيم حُزل (الدار البيضاء: أفريقيا الشرق).

([٢]) الحسن، يوسف، (٢٠٠٠)، **البعد الديني في السياسة الأمريكية** ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص ١٩٠.

([٣]) بريغمان، آهرون والطهري، جيهان، مرجع سابق، ص٣٠٠.

([٤]) البيومي، سالي سامي، (٢٠٠٧) ، ال**حرب على الإرهاب.. كمبرر لانتهاك حقــوق الإنســان**، السياسة الدولية، العــدد ١٦٧، ص٢٢٦.

ويبقى معارضاً شديداً لما يراه تدخلاً أميركياً وإسرائيلياً غير شرعي في الشؤون اللبنانية والاقليمية"[١].

على هذا الأساس، يرى التقرير أن إحتمالات التوافق والإنخراط بين الولايات المتحدة الأمريكية وحزب الله ضعيفة، حتى مع أن علاقات الحزب الوثيقة مع سوريا وايران ودوره المحوري في السياسة اللبنانية وتنشيط الإنخراط الأميركي في جهود السلام الأميركية تزيد نفوذ حزب الله المحتمل على أهداف الامن القومي الاميركي". ويقترح التقرير على الكونغرس وصناع القرار الأميركيين ثلاث قضايا رئيسية في نظرتهم على الوضع اللبناني هي تقييم أهداف وفعالية برامج المساعدات الاميركية وإدارة العلاقات مع جهات خارجية أخرى لمنع أفعال تقوض الاستقرار من قبل أطراف إقليمية قد تجدد النزاع والحد من نقل الاسلحة المعقدة الى حزب الله والنقطة الثالثة والاخيرة هي التأثير على الحوار الوطني في لبنان وكيف يجب ان تسعى الولايات المتحدة الأمريكية الى التأثير على هذه المناقشات والتحضير لتبعات سلبية محتملة، بما فيها إحتمال عودة النزاع الأهلي الى لبنان.[٢]

وقد حدثت أزمة غير متوقعة تتمكن منها القيادات السياسية المنقسمة في لبنان من التوصل بنفسها الى معالجة معضلة ميليشيا حزب الله ويعتبر أن جلسات الحوار الوطني يبدو أنها تبقى في طريق مسدود، في وقت تواصل فيه الولايات المتحدة الأمريكية مواجهات إقليمية مثل: (ايران وسوريا والسعودية واسرائيل) للسعي في التأثير على سياسة لبنان الداخلية مع درجات مختلفة من النجاح، كما أن قوى "١٤ آذار" وحلفاءها يواصلون السير على خط التشدق للمعارضة الوطنية للإحتلال الإسرائيلي والتحليق فوق الأراضي اللبنانية فيما تسعى الى إبقاء الضغط على حزب الله من خلال المناقشة العامة وآلية الحوار الوطني.[٣]

كما أن الحكومات الأجنبية تخاف من عدم الإستقرار الذي قد يترتب إذا ما أصدر المدعي العام الدولي في المحكمة الدولية الخاصة بلبنان القاضي "دانيال بلمار" القرارت الإتهامية وعدد قليل سيندم في حال عدم صدورها، لكن الأمم المتحدة دفعت بالتحقيق

---

[١] معكرون، جو، (٢٠١٠)، تقرير للكونغرس يقترح استراتيجيات أميركية في التعامل مع «حزب الله» جريدة السفير.

[٢] غالي، إبراهيم، (٢٠٠٧)، حزب الله بين المقاومة ومتاهات السياسة اللبنانية، العدد ١٧٣

[٣] البيومي، سالي سامي، (٢٠٠٧) ، **الحرب على الإرهاب.. كمبرر لانتهاك حقوق الإنسان**، السياسة الدولية، العدد ١٦٧، ص٢٢٦.

في إغتـــــيال (رئيس الوزراء اللبناني الاسبق رفيق) الحريري، ونزاهتها مرتبطة بنتيجتها المعقولة، اذا كان هذا مستحيلاً، فليس هناك أي فائدة من إهانة الضحايا عن طريق السماح لهذا الأمر بالإستمرار". ([1])

مع إقتراب موعد إصدرات القرارات الإتهامية، يبدو أن حزب الله يصعد حملة العلاقات العامة التي تهدف الى تشويه سمعة المحكمة، وإن حزب الله سعى لربط شبكات التجسس الاسرائيلية المزعومة بخطة (إسرائيلية) نطاقها أوسع لإستغلال التحقيق في المحكمة الدولية لإيجاد خلاف في لبنان.([2])

ومن الإستراتيجيات الدبلوماسية الممكنة في التعامل مع حزب الله، والتي تستند إلى تقويض إعتماد المقاومة الوطنية لحزب الله بحيث أن شرعية حزب الله تستند الى أيديولوجية تشجع على مقاومة المحتلين الأجانب، واسرائيل بشكل خاص، والمنظمة جعلت نفسها كمدافع عن لبنان ضد هؤلاء المحتلين، ومن المهم أن الإنسحاب الاسرائيلي من قرية الغجر المحتلة والحد من الطلعات الجوية الاسرائيلية فوق جنوب لبنان قد يساعدان في تخفيف حدة التوتر ويقوضان إعتماد المقاومة الوطنية لحزب الله عن طريق إزالة الشكاوى اللبنانية التاريخية مع اسرائيل"، تعتمد هذه الخطة على إستعداد إسرائيل للقبول بهذه التغييرات أو على قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على أخذ هذه التنازلات من إسرائيل[3].

من هنا فإن الإنخراط مع حزب الله له إشارة خاصة مع ما أشار إليه السفير الأميركي السابق "ريان كروكر" أمام الكونغرس كما أن صناع القرار الاميركيين بكل المستويات يرفضون هذا الخيار مما أوجد السبل إلى الضغط على سوريا وايران، أي تمكن زيادة تكاليف دعم حزب الله، كما أن هناك إستراتيجيات مساعدات ممكنة، منها تحسين خدمات الحكومة (اللبنانية) في جنوب لبنان والبقاع الغربي، كما أن استراتيجية المساعدات الاميركية كانت تركز كثيرا على القطاع الامني.

إن بناء قدرات بديلة في مناطق يسيطر عليها حزب الله تاريخياً قد يسمح للطائفة الشيعية بتطوير بدائل سياسية لحزب الله ويزيد ثقة الحكومة بقدرتها على إيصال الخدمات

([1])السيد ياسين، (٢٠٠٤)، **الأصول الأمريكية لنظرية الإسلام الليبرالي**، النهار، (بيروت).

([2])السيد، ياسين، مرجع سابق، ص٤٧.

[3] معكرون، جو، مرجع سابق .

والامن، ومن اللافت للنظر هو تشجيع الإصلاح السياسي البنيوي" لمعالجة مشكلة الطائفية اللبنانية منها بإعتماد مجلس الشيوخ وإجراء إنتخابات نيابية تستند الى تمثيل نسبي، وهي إصلاحات لقيت إعتراضا قوياً من القادة السياسيين الحاليين في لبنان إستناداً إلى المصالح الطائفية الراسخة. ([١])

إن الإستراتيجيات الأمنية ممكنة وهي نزع سلاح حزب الله بالقوة ويوافق غالبية صناع القرار والمحللين والمراقبين على أن هذا الخيار غير مرغوب فيه بشكل قاطع، بالإضافة على أنه حتى إذا دمرت الحرب الإقليمية المقبلة بفعالية قدرة حزب الله العسكرية، فسيكون من الصعب ضمان أن المنظمة لا تعيد بناء نفسها، لا سيما إذا ما تبع ذلك حالة من الحرب الأهلية أو حتى فوضى أهلية.([٢])

من العوامل المساعدة في الإستراتيجية هو دمج حزب الله في الجيش اللبناني، كما حصل بعد إتفاق الطائف في العام ١٩٨٩، لكن حزب الله إعترض على هذه الفكرة وليس هناك ما يدل على تجاوب لبنان محلياً لهذا التعامل، ومن هذا المنطلق قد يعقّد السياسة الاميركية في التعامل مع حزب الله فقط على انه منظمة إرهابية لكنه قد يكون أفضل عامل مساعد لحل قضية حزب الله"[٣].

هناك من يرى أنّه من مصلحة أمريكا وإسرائيل الإبقاء على حزب الله، لأنّه يشكّل عامل وصمّام أمان للحدود اللبنانية الإسرائيلية خاصّة في وقت تتصاعد فيه ما يسمى بالقوى الجهادية السلفية التي لا تقيم أي معيار للتوازنات الإقليمية أو المحلية أو الداخلية والتي لا تخشى شيئاً في سبيل وضع حد لأمريكا و إسرائيل، ويعتمد هؤلاء في تحليلهم على أنّ عدد من الأمور في نظرتهم هذه تجاه حزب الله ومنها:

أولاً: الحزب الذي سيطر على مناطق تواجده بالكامل وبالتالي فإنّ أطراف الصراع معروف بينه وبين إسرائيل ولا يسمح لأي أحد بالتدخل فيه ومن بينهم من يدّعي أنّهم حلفاؤه وهم الفلسطينيون

([١])رفعت، سعيد (٢٠٠٢)، مرجع سابق، ص٧٨.

([٢])ريشار لابيفيير، (٢٠٠٣)، **الجماعات الإسلامية المسلحة**، ترجمة عبد الرحيم حُزل (الدار البيضاء: أفريقيا الشرق).

[٣] معكرون، جو، مرجع سابق،ص٩٤.

بإعتقال الحزب للعديد من المقاتلين الفلسطينيين وبالتالي فإنّ التعامل مع الحزب واضح، على عكس ما سيتركه إنسحابه من هذه المناطق. (١)

ثانياً: أنّ الحزب أعلن في عدّة مرات وبشكل واضح أنّه لا يتدخل في الشؤون خارج أراضي لبنان وأنّ مهمته هي تحرير أرضه وليس تحرير فلسطين كما كان يزعم من قبل، وكان هذا الإعتراف صريحاً وواضحاً في خطاب نصر الله في ٢٥ أيار ٢٠٠٥، بينما أيّ من الاحزاب الاسلامية غير مستعدة عن التضحية بحقها في فلسطين وتحريرها من الإحتلال الصهيوني، وينادي اصحاب هذا التوجه إلى التقارب مع شيعة العالم لأنّ التعامل معهم يتم على أساس المصالح وليس المبادئ وأنّ الشيعة على الرغم من شعاراتهم إلاّ انّهم في حقيقة الأمر متعاونون جداً ومنفتحون.([٢])

ويعتبر الباحث السياسي "أغسطس نورتون" وهو صاحب مؤلفات عدة عن "حزب الله" والحركات الشيعية، أن "توجه الادارة الى التعامل مع الأقلية الشيعية في العالم الاسلامي" إنطلاقاً من "علاقتها برئيس الحكومة العراقية "ابراهيم الجعفري" رئيس حزب الدعوة الاسلامي في العراق الذي إرتبط إسمه بتفجير السفارة الأميركية في الكويت عام ١٩٨٣"، مردّه أن واشنطن بدأت تعي التغييرات السكانية في المنطقة وأن الشيعة يشكلون نصف المسلمين في الدول الممتدة من لبنان إلى باكستان.([٣])

ويصنف نورتون الذي أمضى أواخر التسعينات في لبنان، الجبهة اللبنانية بأنها "الثالثة ضمن إستراتيجية التقرب من الشيعة بعد العراق وايران، وتحديداً في مرحلة ما بعد الانتخابات العراقية، وعلى هذا الأساس فقد يجري تبديل في الإستراتيجية ويصبح حزب الله حليفاً كما أصبح حزب الدعوة حلفاء للولايات المتّحدة الأمريكية في العراق بعد أن كانوا يدعون عليها بالويل والثبور من إيران، وهذا يعتبر تغير مباشر، وعلى أية حال، فإن مستقبل الحزب مرتبط بالمتغيرات الإقليمية والدولية، وهو ليس مسألة داخلية كما تم وصفه، وهذا يدل على مدى التشابك والتداخل في مختلف القضايا والأمر مفتوح في النهاية على كل الإحتمالات. (٤)

([١])السيد ياسين، مرجع سابق، ص٤١.

([٢])الحمد، جواد، مرجع سابق،٤٦.

([٣])ريشار لابيفيير، (٢٠٠٣)، **الجماعات الإسلامية المسلحة**، ترجمة عبد الرحيم حُزل (الدار البيضاء: أفريقيا الشرق).

([٤])الشامي، علي، مرجع سابق، ص٦٥.

المبحث الرابع : الولايات المتحدة وموقفها من حركة حماس والجهاد الإسلامي

حماس حركة المقاومة الإسلامية والجهاد الإسلامي الفلسطيني هما جماعتان إسلاميتان سنّيّتان، متأسستان في الضفة الغربية وقطاع غزة، حماس والتي تم تشكيلها من قبل ناشطي الإخوان المسلمين، ضمن الثورة الفلسطينية الإنتفاضة في ١٩٨٧، تلقت دعماً قوياً في تشرين أول ١٩٩٧ عندما تم إطلاق مؤسسها الشيخ "أحمد ياسين" من السجن الإسرائيلي ويعتبر الشيخ "أحمد ياسين" القائد وحلقة الوصل بين شقي حماس الرئيسيين: الراديكالي الذي يقود الهجمات بشكل رئيسي عبر جناح القائد "عز الدين القسام"، والعناصر الأكثر واقعية وعملية والتي تنضم عادة إلى خدمات حماس الإجتماعية والأعمال الخيرية والمعاهد التعليمية، ويبدي بعض قادة حماس بمن فيهم "أحمد ياسين" إنفتاحاً أكبر للتوافق مع "ياسر عرفات" قائد السلطة الفلسطينية، وذلك رغم كونهم يعتقدون بأن "ياسر عرفات" متلهف كثيراً على توقيع سلام مع إسرائيل[١]، ومع ثلاثة آخرين من قادة حماس إنضم الشيخ "أحمد ياسين" إلى إجتماع مع حركة التحرير الفلسطينية في نيسان ١٩٩٩، والذي تمت دعوتهم إليه، لمناقشة إعلان الدولة الفلسطينية، وتعتبر هذه المرة الأولى التي ينضم فيها كبار قادة حماس إلى إجتماع رسمي لحركة التحرير الفلسطينية، وبالرغم من حضوره الإجتماع فإن "أحمد ياسين" إستغل الفرصة لينادي بإستمرار المقاومة المسلحة ضد إسرائيل، وفي ١٧/حزيران/١٩٩٩/ ، عبر فيها الشيخ "أحمد ياسين" بأن أيهود باراك الذي أصبح رئيساً للوزراء في اليوم السابق لتصريحه على أساس من برنامج لإعادة إحياء السلام،"وتاريخ دموي" سيختلف قليلاً فقط عن سلفة "بنيامين نتنياهو"، وبسبب تحريض من "أحمد ياسين" ضد إسرائيل، فإن السلطة الفلسطينية قامت بوضعه تحت الإعتقال في منزله خلال الشهرين الأخيرين من ١٩٩٨ .([٢])

وتتلقى حماس مساعدات من أثرياء "خاصين" في دول الخليج الملكية. كما ويرى رسميون في الولايات المتحدة الأمريكية أنها تتلقى مساعدات كذلك من مقيمين في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية، حيث يعتقد الكثير من المانحين بأن أموالهم تذهب لنشاطات

---

(١) موقع المركز الفلسطيني للإعلام، نقلاً من الرابط الإلكتروني: www.palestine-info.info

(٢) بريز نسكي، زبيخنيومرجع سابق، ص٨٠.

خيرية للفقراء الفلسطينيين الذين تخدمهم شبكة حماس الإجتماعية، وأنها لا يتم إستخدامها في المقاومة المسلحة[٣].

ولتوضيح شرعية أو عدم شرعية العنف السياسي من المهم الإشارة إلى التفرقية بينهما فالشرعية فكرة أو معتقد تتعلق بأساس السلطة وكيفية ممارستها، وبالتالي فهي مفهوم مصدره الدين أو الكاريزما أو التقاليد، بينما المشروعية مصدرها القانون الوضعي وفي ضوء الإعتبارات السابقة تبدو صعوبة الحسم في موضوع شرعية أو مشروعية العنف السياسي بخاصة في تحوله إلى إرهاب، لأن هذه المفاهيم نسبية وتخضع لإعتبارات قانونية وأيديولوجية وقيمية متشابكة، ومع ذلك فثمة ضوابط رسمتها خطوط عامة لقرارات صادرة عن الأمم المتحدة وبعض المنظمات الدولية الكبرى، يمكنها أن تحدد إطاراً للشرعية الدولية فيما يتعلق بالعنف السياسي والإرهاب وتمييزه عن حق المقاومة وتقرير المصير"[١].

فقد عرفت المجتمعات الإنسانية منذ وقت طويل القتال والغزو، وكانت "القوة" هي العامل الأساسي الذي يحدد حدود الإمبراطوريات والممالك، وكأنه من الطبيعي أن يسيطر القوي على الضعيف، وأن يكون الحق للقوة، وفي المقابل يمارس الضعفاء أو المعتدى عليهم حق الدفاع عن النفس وعما يملكون بأقل الوسائل الممكنة. وقد سمحت بذلك، بل دعت إليه معظم الشرائع السماوية التي تصدت لمعالجة العلاقات بين المجتمعات والأفراد، بما ينظم هذه العلاقات ويجنبها ويلات القتال والحروب [٢].

وفي تتبع لتطور مسار حق تقرير المصير باعتباره الإطار القانوني لحق المقاومة فإن الثورة الفرنسية كانت مؤشر في القرن الثامن عشر إلى مضمون هذا الحق عندما أصدرت الجمعية الوطنية الفرنسية في العام (١٧٩٢) إعلاناً يتضمن مساندتها لكافة الشعوب التي تطالب بالحرية حيث إستندت الثورة الفرنسية إلى الأفكار التحررية التي طرحها عدد من فلاسفة عصر النهضة الأوروبية مثل : (جان جاك روسو، جون لوك، مونتسكيو) وغيرهم، حيث دافعت الثورة الفرنسية على الصعيد النظري بفكرة حق تقرير المصير كمبدأ أساسي، وهو ما ساهم فيما بعد في إيقاظ القوميات الأوروبية التي أخذت تطالب بحقوقها. ثم ليتكرس هذا الحق بنهاية الحرب العالمية الأولى مع إعلان مبادئ ويلسون، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، والتي

---

[٣] موقع المركز الفلسطيني للإعلام ، مرجع سابق.

[١] عماد، المقاومة والإرهاب في الإطار الدولي لحق تقرير المصير، مرجع سابق، ص٢٥.

[٢] المصدر نفسه، ص٢٥-٢٦.

تضمنت مبدأ حق تقرير المصير. ثم لتصدر الثورة البلشفية الروسية في العام (١٩١٧) ما عرف بـــ"إعلان السلام" الذي يقر بحق تقرير المصير لشعوب الامبراطورية الروسية، والذي تم فيما بعد تعميمه ليشمل كل حركات التحرير في المستعمرات على لسان لينين في العام (١٩٢٠)، إلا أنه ومع التناقض الذي حصل بين الممارسة والتنظير لهذا الحق من قبل القوى الكبرى فإنه تحول إلى مجرد شعار ديماغوجي ترفعه تلك القوى لأسباب تكتيكية تبعاً لمصالحها، وبحيث تحول هذا المفهوم إلى كلمات ذات مدلولات واسعة يمكن التغاضي عن دلالاتها حين لا تتحقق مصالح الدول الكبرى، ثم ليتأكد هذا الحق، على الصعيد القانوني، في ميثاق الأمم المتحدة في العام (١٩٤٥) بشكل واضح في مادتيه الأولى والخامسة والخمسين، وفي ميثاق باندونغ المؤسس لحركة عدم الانحياز في العام (١٩٥٥) ، ثم قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (١٥١٤) في العام (١٩٦٠) ورقم (٢٦٢٥) في العام (١٩٧٠)[١].

ورغم كل ذلك، فما زال هنالك خلاف حول تفسير هذه النصوص المتعلقة بحق تقرير المصير، وهل أن هذا الحق هو مجرد مبدأ أم أنه حق يتخذ الطابع القانوني[٢]، أما فيما يتعلق بـــمقاومة الإحتلال أو مقاومة العدوان فإن المقاومة المشروعة مرتبطة بوقوع العدوان الذي يجمع الفقهاء على أنه أشد خطراً من الإرهاب"، وقد حددت الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام (١٩٧٤) تعريفاً للعدوان بأنه "إستخدام القوة المسلحة من جانب دولة ضد سلامة ووحدة الأراضي الإقليمية أو الإستقلال السياسي لدولة أخرى، أو بأي طريقة لا تتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة.

كما شهدت الأمم المتحدة محاولات متعددة لوضع تحديدات لظواهر العنف السياسي، والتمييز بين المقاومة المشروعة للإحتلال والإرهاب، حيث جاء أول قرار للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن معالجة الإرهاب (القرار رقم ٣٠٣٤ للعام ١٩٧٢) مؤكداً لقانونية النضال من أجل التحرر الوطني والتمييز بين هذا النضال ومشكلة الإرهاب الدولي والتأكيد على حق تقرير المصير للشعوب وشرعية نضال الحركات التحررية.([٣])

ولقد مثل هذا القرار نقلة نوعية في موقف الشرعية الدولية التي كرست بلا حياد، حق المقاومة وتقرير المصير والإستقلال لجميع الشعوب الواقعة تحت الإستعمار وأنظمة التمييز

---

(١) أبو جاموس، ماجدة عود الله، مرجع سابق، ص٩٨.

(٢) حركة الجهاد الفلسطيني: نقلاً من الرابط الإلكتروني: **www.aljazeera.net**

(٣)الحديثي، هاني ، مرجع سابق، ص٣٢.

العنصري وأنواع السيطرة الأجنبية الأخرى، بل وإعتبرت أن إنكار حق الشعوب الشرعي في تقرير المصير والإستقلال عمل إرهابي بحد ذاته، ثم لتعيد الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها رقم (٣٢٤٦) للعام (١٩٧٤) تأكيد شرعية كفاح الشعوب في سبيل التحرر من السيطرة الإستعمارية والأجنبية والقهر الأجنبي بكافة الوسائل المتاحة بما في ذلك الكفاح المسلح، وفي مؤتمر تطوير القانون الإنساني المنعقد في (جنيف) في العام (١٩٧٦)، تم إقرار بروتوكولين يعتبران أن حروب التحرير هي حروب دولية، وأنها حروب مشروعة وعادلة، وأن حركات التحرر الوطني هي كيانات محاربة ذات صفة دولية، وهي بمثابة الدول التي لا تزال في طور التكوين، كما عرّف القانون الدولي الإحتلال بأنه مرحلة من مراحل الحرب تلي مرحلة الغزو مباشرة وتسبق مرحلة إستئناف القتال للمرة الثانية ضد قوات الإحتلال المعتدية، فهو بالتالي جريمة عدوان وعمل غير مشروع[1].

وإنطلاقاً من هذا الحق في مقاومة الإحتلال وحق تقرير المصير ورد العدوان، إنطلقت تجارب المقاومة الشعبية ضد الإحتلال وضد النظم الديكتاتورية فكانت الثورة الفرنسية والثورة الأمريكية والمقاومة ضد الإحتلال النازي في أوروبا، وتحولت هذه التجارب إلى مصدر إلهام لكل حركات المقاومة والتحرر، وتحول قادتها من الجنرال جورج واشنطن إلى الجنرال ديغول إلى أبطال لدى شعوبهم، وهو الأمر الذي يثير تساؤلاً مهماً حول المعيار الذي يتم إعتماده حينما يتم وصف حركات مقاومة الإحتلال في فلسطين والعراق بأنها إرهاب ويتم وضعها على قوائم الإرهاب الدولية ومصادرة أموالها وتحويل قادتها إلى مطلوبين وخارجين عن القانون وإستهدافهم بالتصفية والإعتقال.

ولعل الوثيقة الصادرة عن مجموعة منتخبة من المفكرين والمثقفين العرب حول مفهوم الإرهاب والمقاومة من وجهة نظر عربية إسلامية في (تموز/٢٠٠٣)، تعتبر واحدة من مرجعيات قياس السلوك السياسي والمقاوم العربي والإسلامي، كما وصفها القائمون عليها، ومساهمة في تحديد الخط الفاصل بين المفهومين. [1]

وفي مقدمة هذه الوثيقة أن "الإرهاب بمفهومه العام" يعني الإستخدام غير المشروع للعنف، كظاهرة قديمة جديدة، لكن الأضواء سلطت عليه في السنوات الأخيرة، في ظل الأزمة

---

[1] عماد، مرجع سابق، ص٢٩-٣١.

[1] مركز دراسات الشرق الأوسط، (٢٠٠٣). **مفهوم الإرهاب والمقاومة (رؤية عربية – إسلامية)**، عمّان، الأردن، ص٨.

الأخلاقية التي يعيشها النظام الدولي، وفي ظل الإنتقائية في تطبيق قواعد القانون الدولي والشرعية الدولية وتوظيفها سياسياً، مما تسبب بزيادة أعمال العنف في مناطق مختلفة من العالم، ورغم الإتفاق الدولي على مفهوم الكفاح المشروع للدول والشعوب، فإن المجتمع الدولي لم يتمكن من الإتفاق على تعريف واحد ومحدد لمفهوم الإرهاب، نظراً لإختلاف المعايير بين الدول، وتباين الرؤى حولها، فمصطلح العنف وإستخدام القوة مفهوم نسبي الدلالة له وظيفته وإستخداماته المحددة، وظروفه وبيئته، وهو ليس مجرد لفظ يعد بذاته مستحسناً أو مستقبحاً"[٢].

تبين هذه الوثيقة والأعراف "النصوص والأعراف الدولية والإنسانية وأحكام الشريعة الإسلامية التي تؤكد التباين بين المقاومة والجهاد من جهة، والإرهاب من جهة ثانية، وذلك في مختلف الجوانب القانونية والسياسية والاجتماعية، وبالوسائل التي تستخدم في الحالين والأهداف المرجوة"[٣]، كما ترى هذه الوثيقة أن "الأمم المتحدة قد قدمت فهماً معيارياً وموضوعياً برد الظاهرة إلى دوافعها وأسبابها، وقد ميزت بين الإرهاب بوصفه جريمة دولية، وبين الكفاح المسلح بوصفه نشاطاً من أنشطة حركات التحرر الوطني المشروعة، وهو بلا شك إختلاف جوهري في الطبيعة والمقاصد"[٤].

كما يعتقد الموقعون على هذه الوثيقة (وهم ٩٦ شخصية عربية من أكثر من أربع عشرة دولة) أنه إزاء هذه الجهود الدولية لتحديد مفهوم الإرهاب وتمييزه عن المقاومة المشروعة، فإن الولايات المتحدة الأمريكية غير متعاونة لإنجاح هذه الجهود، وذلك "بسعيها إلى تغييب المعايير وإحلال الإنتقائية محلها، لكي تتفرد بعد ذلك في تصنيف أعمال العنف وفق ما تشاء، وقد تصاعد إتجاه توسيع مفهوم الإرهاب لديها ليشمل أعمال المقاومة والجهاد والكفاح المسلح المشروعة، ولاسيّما بعد توقيع إتفاقية (أوسلو) عام (١٩٩٣)، وإثر إنعقاد مؤتمر (شرم الشيخ) عام (١٩٩٦)، وضغط أمريكا بهدف إدانة أعمال المقاومة المسلحة الفلسطينية تحت اسم الإرهاب[١]، كما أشارت الوثيقة إلى أحداث (١١ أيلول ٢٠٠١) في الولايات المتحدة الأمريكية ودورها في تعزيز هذه النزعة الأمريكية ودور اللوبي الصهيوني بنفوذه العالمي السياسي والإقتصادي في إستغلال هذه الحادثة لتشجيع التطرف اليميني في الإدارة الأمريكية، وتحريض العالم الغربي ضد كل ما هو عربي وإسلامي.

---

[٢] المصدر نفسه ، ص١١.

[٣] مركزدراسات الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص ١٢.

[٤] السيد ياسين، (٢٠٠٤)، **الأصول الأمريكية لنظرية الإسلام الليبرالي**، النهار، (بيروت).

[١] مركز دراسات الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص ١٥-١٦.

وتعرّف هذه الوثيقة في متنها الإرهاب بأنه "إستخدام غير مشروع للعنف أو تهديد بإستخدامه ببواعث غير مشروعة، يهدف أساساً إلى بث الرعب بين الناس، ويعرض حياة الأبرياء للخطر، سواء أقامت به دولة أم مجموعة أم فرد، وذلك لتحقيق مصالح غير مشروعة، وهو بذلك يختلف كلياً عن حالات اللجوء إلى القوة المسلحة في إطار المقاومة المشروعة، وهو بهذا إنتهاك للقواعد الأساسية للسلوك الإنساني، ومنافي للشرائع السماوية والشرعية الدولية لما فيه من تجاوز لحقوق الإنسان"[٢].

في حين يعرّف الجهاد بأنه "بذل الوسع والطاقة في القتال في سبيل الله بالنفس والمال واللسان بهدف نصرة الإسلام والمسلمين، أي قتال من قاتل المسلمين وأخرجهم من ديارهم، أو القتال لأجل ردع المعتدين ودفع عدوان واقع، أو لإخراج المعتدين من أرض المسلمين، أو القتال دفاعاً عن النفس والمال والعرض، حيث يعد كل ذلك جهاداً في سبيل الله، وبذلك فإن مقاومة الإحتلال الأجنبي ودفع ظلمه وعدوانه عن الأنفس والممتلكات والأعراض يعد جهاداً، وقد حرّمت الشريعة الإسلامية العدوان في الجهاد مثل قتل من لا يجوز قتله من النساء والأطفال وكبار السن ورجال الدين المنقطعين للعبادة، وسائر المدنيين غير المقاتلين ممن لا يخدمون تحت السلاح لدى المعتدين، كما حرمت تجاوز الحد المشروع في القتل، أو القتال لأجل الفساد في الأرض، أو نهب خيرات الشعوب، أو تخريب زروعها وثمارها وأشجارها"[١].

أما المقاومة فهي من وجهة نظر موقعي الوثيقة "إستخدام مشروع لكل الوسائل بما فيها القوة المسلحة لدرء العدوان، وإزالة الإحتلال والإستعمار وتحقيق الإستقلال، ورفع الظلم المسنود بالقوة المسلحة، بوصفها أهدافاً سياسية مشروعة، وهو ما يتفق مع القانون الدولي وتؤيده الشريعة الإسلامية".

وأوصت هذه الوثيقة بالسعي لوضع مفهوم متفق عليه للإرهاب، وتمييزه عن المقاومة المشروعة، وتمكين الشعوب الواقعة تحت الإحتلال أو الإستعمار من تحقيق إستقلالها ونيل حقها في تقرير المصير، حتى لا يكون ذلك ذريعة لأعمال عنف يختلف في تسميتها بالإرهاب أو المقاومة المشروعة، وتفعيل التعاون الدولي المنظم على أساس العدل والمساواة ورعاية المصالح المشتركة دون هيمنة أو إنتقائية، ومواجهة "إرهاب الدولة" والحد من تفاقمه بالعمل على بلورة موقف دولي موحد ضد الدول التي تمارسه وبخاصة "إسرائيل" والعمل على عزل هذه الدول حتى تتوقف عن ممارسة الإرهاب ورعايته، وتوسيع دوائر الحوار الثقافي

---

[٢] مركز دراسات الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص١٨-١٩.

[١] مركز دراسات الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص ١٩-٢٠.

والحضاري بين العالم العربي والإسلامي من جهة، والعالم الغربي من جهة أخرى، لتقليل الحاجة إلى اللجوء إلى القوة والعنف في أي خلافات بين الجانبين.

وضمن هذا السياق يمكن الإشارة إلى المؤتمر الذي عقدته كلية الآداب والفنون في جامعة فيلادلفيا الأردنية تحت عنوان ثقافة المقاومة في الفترة (٢٥-٢٨/نيسان/٢٠٠٥) والذي شارك فيه نخبة من مفكري ومثقفي وعلماء الأمة في محاولة لتأصيل مفهـــوم المقاومة وعزله عن مفهوم الإرهاب ، وتقديم رؤية لـــثقافة المقاومة[٢]، ورسم الخط الفاصل بين أيديولوجيا القتل وفلسفة المقاومة، وثقافة التغيير في مواجهة ثقافة التبرير، وتحديد الإطار الفكري والنظري للمقاومة، وتقديم مفاهيم عربية مخصّبة لثقافة المقاومة، والتنظير للمقاومة بإعتبارها قوة الضعفاء، وقراءة في خطاب الإرهاب، والجدل حول التوصيف والهدف بين المقاومة والإرهاب[١]. كما أكدت رسالة عمان التي أعلنت في عمان في (٩/تشرين ثاني/٢٠٠٤) على أن الإسلام "أعطى للحياة منزلتها السامية، فلا قتال لغير المقاتلين، ولا إعتداء على المدنيين المسالمين وممتلكاتهم، أطفالاً في أحضان أمهاتهم وتلاميذ على مقاعد الدراسة وشيوخاً ونساءً، فالإعتداء على حياة إنسان بالقتل أو الإيذاء أو التهديد إعتداء على حق الحياة في كل إنسان.." [٢]، كما أنها ربطت بين القتال والعدوان حيث أشارت إلى أن "الأصل في علاقة المسلمين بغيرهم هي السلم، فلا قتال حيث لا عدوان"[٤] ، كما أن الرسالة إستنكرت "دينياً وأخلاقياً،المفهوم المعاصر للإرهاب والذي يراد به الممارسات الخاطئة أياً كان مصدرها وشكلها، والمتمثلة في التعدي على الحياة الإنسانية بصورة باغية متجاوزة لأحكام الله، تروع الآمنين وتعتدي على المدنيين المسالمين"، وترى "رسالة عمان" أن " مقاومة الظلم وإقرار العدل تكون مشروعة بوسائل مشروعة، فالرسالة لا تلغي المقاومة كحق ووسيلة لإقرار العدل لكنها تربط هذا الهدف بمشروعية الوسائل، كما أنها تميز بين المقاومة بهذا التوصيف وبين الإرهاب. ([٣])

---

[٢] حنفي، حسن، (٢٠٠٥). ثقافة المقاومة، مؤتمر فيلادلفيا الدولي العاشر (المؤتمر العلمي لكلية الآداب والفنون)، جامعة فيلادلفيا، عمان، ٢٥-٢٨، ورقة عمل.

[١] أبراش، إبراهيم، (٢٠٠٥). المقاومة والإرهاب (جدل حول التوصيف والهدف)، ورقة عمل.

[٢] رسالة عمان، ٩ تشرين الثاني، ٢٠٠٤، ص٤.

[٣] رسالة عمان، المرجع السابق، ص٥.

([٤])السيد ياسين، مرجع سابق،ص٢٢.

وفي ذات الإطار، يرى الدكتور "محمد عياش الكبيسي" ممثل هيئة علماء المسلمين العراقية في الخارج، في دراسته التأصيلية لـــفقه المقاومة والتي أصدرها في أعقاب الإحتلال الأمريكي للعراق، أن المصطلحات تلعب "دوراً مهماً في الحرب الإعلامية، ولأن الاحتلال هو الذي يملك عادة أدوات التفوق الإعلامي، فإنه يعتمد سياسة التلاعب الإصطلاحي الذي يساهم في تغييب الحقيقة وخلق مساحة من الغموض تمكنه من تمرير ما يهدف إليه"[1].

وهو يقدم في دراسته هذه ما أسماه (نماذج تحليلية قد تساهم في تشكيل ثقافة عامة كافية لتحصين الذات وتمييز المواقع والمواقف)، والإرهاب كلمة غير قانونية ما لم يحدد معناها بدقة قابلة للقياس والتطبيق، وأن هنالك فرقاً كبيراً بين الإنتحار والإستشهاد كصورة من صور الفدائية والتضحية، وهو يميز بين المدني المقاتل أو صانع قرار العدوان أو المخطط له أو الجاسوس أو الخبير أو الممول للعدوان وبين المدني العادي، ويتحدث عن المقاومة العسكرية والسلمية [2]، في محاولة لتأصيل وتأطير المقاومة العراقية ضد المحتل والرد على الحملات الإعلامية والسياسية التي تصفها بالإرهاب.

وإلى جانب المقاومة العراقية ضد الإحتلال الأمريكي، تمثل تجربة حركة المقاومة الإسلامية حماس – كحركة إسلامية معاصرة – في مقاومة الإحتلال الإسرائيلي نموذجاً للسلوك السياسي الإسلامي المعاصر، كما أنها تمثل تجربة عملية على المقاومة المشروعة أو العنف السياسي المشروع من وجهة نظر أيديولوجية إسلامية.

حيث ترى الدراسة القيّمة التي أعدها مركز دراسات الشرق الأوسط، وبمشاركة عدد من المفكرين والباحثين، حول الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية حماس أن "فهم فلسفة الأهداف لدى الحركة يستدعي التنبه إلى أن هذه الحركة فضلاً عن كونها حركة تحرر وطني، فهي حركة إسلامية تتعاطى شؤون الحياة في جميع جوانبها السياسية والاجتماعية والإقتصادية والثقافية التي تشتق برامجها من بوتقة الأيديولوجيا مع قدر عالي من البراغماتية والمرونة والتي تظل منجذبة بشكل أو بآخر إلى الثوابت.([3])

---

[1] الكبيسي، محمد عياش، (٢٠٠٥)، المقاومة والاحتلال وحرب المصطلحات، السبيل، عمان، ع٥٨٥، ص١١.

[2] الكبيسي، محمدعياش، ص١١.

([3])الحسن، يوسف، (٢٠٠٠)، **البعد الديني في السياسة الأمريكية** ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص ١٩٥.

فحماس حركة مقاومة فلسطينية تسعى لإزالة الإحتلال الإسرائيلي عن أرض فلسطين، التي هي في نظر الحركة أرض وقف إسلامي على أجيال المسلمين إلى يوم القيامة، لا يصح التفريط بها أو بجزء منها أو التنازل عنها أو عن جزء منها، وحماس بجانب كونها حركة مقاومة، فهي حركة إسلامية ومنهجها الإسلام ومنه تستمد أفكارها ومفاهيمها وتصوراتها عن الكون والحياة والإنسان، وإليه تحتكم في كل تصرفاتها ومنه تستلهم ترشيد خُطاها، وبالتالي تكتسب النزعة الوطنية لدى حماس إطاراً متفرداً عن أي حركة "علمانية" أخرى، ولو أنها سعت لذات الهدف الذي ترنو إليه حماس، وهو التحرير وإقامة الدولة"[1].

وبهذا فإن حركة حماس هي "حركة عقائدية تحتكم إلى جملة من المبادئ والثوابت الإسلامية التي تتشكل وفقاً لها أهداف الحركة وبرامجها، وتأسيساً على هذا تعتبر الأيديولوجيا أهم روافد الأهداف للحركة، التي جعلت هدفها الإستراتيجي تحرير فلسطين إنطلاقاً من رؤيتها الفكرية النابعة من عقيدتها الإسلامية، وبالتالي تتوحد هنا النزعة الوطنية والدفاع عن الوطن وإستعادة ما أحتل من الأرض، بالنزعة "الدينية" التي تنظر إلى فلسطين الأرض كثابت وطني وواجب ديني يحتم القيام بواجب التحرير تجاهها"[2].

إنه من خلال إستقراء أدبيات حركة حماس وتصريحات قادتها يتبين أن الحركة – ومن خلال رؤيتها لفلسفة الصراع مع إسرائيل وماهيته وطبيعته – تؤكد أن الإحتلال تولد المقاومة، وأن هذه المقاومة تتناسب تناسباً طردياً في عنفها مع عنف الإحتلال، أي أن مقاومة حماس نتيجة وليست سبباً، وأنها نتيجة الإحتلال، وما دام هذا الإحتلال قائماً فإن وجود المقاومة ضرورة ملازمة له، حيث ترى حماس أن الشرائع السماوية والقوانين الوضعية والمواثيق الدولية كافة قد أباحت لأي شعب أن يقع تحت الإحتلال وأن يتبنى كل الوسائل المتاحة للدفاع عن نفسه وأرضه. [3].

إن إستراتيجيا (حماس) في مواجهة الإحتلال تقوم على أساس أن الشعب الفلسطيني هو المستهدف الأول من خلال الإحتلال الصهيوني الإستيطاني، وعليه يقع العبء الأكبر في مقاومة الإحتلال الغاصب، ولذلك تعمل (حماس) على حشد طاقات هذا الشعب وتوجيهها نحو الصمود والمقاومة للعدو الغاصب، وأن ساحة المواجهة مع العدو هي فلسطين والساحات العربية

---

[1] مركز دراسات الشرق الأوسط، (١٩٩٩). دراسة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس)، عمان، الأردن، ص٥٥.

[2] مركز دراسات الشرق الأوسط، (١٩٩٩)، مرجع سابق ، ص٥٥-٥٦.

[3] حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، (١٩٩٠). وثائق حركة المقاومة الإسلامية . غزة: المكتب الإعلامي

والإسلامية. هي ساحات نصرة ومؤازرة للشعب الفلسطيني، وأن مواجهة العدو ومقاومته في فلسطين يجب أن تظل متواصلة حتى النصر والتحرير، والجهاد في سبيل الله هو مبتغى الحركة في مواجهة العدو، ويأتي القتال وإلحاق الأذى بجنود العدو وآلياته على رأس وسائل المقاومة، وأن العمل السياسي في منظور "حماس" هو إحدى وسائل الجهاد ضد العدو[١].

وقد وضعت "حماس" تعريفاً أو توصيفاً لنفسها في المذكرة التي وجهتها إلى الملوك والرؤساء والوزراء المجتمعين في مؤتمر "شرم الشيخ" في العام ١٩٩٦ باعتبارها "حركة مقاومة للإحتلال الإسرائيلي العسكري، كما أنها حركة بناء وتأسيس للمجتمع الفلسطيني، وهي حركة وطنية تعبّر عن طموح وآمال الشعب الواقع تحت الإحتلال وفي الشتات، ومقاومة الإحتلال الإسرائيلي ترتبط بكيان الشعب الفلسطيني ذاته وليس بحركة حماس وغيرها [٢].
وهي تعتمد على الوسائل المشروعة وفق القوانين الدولية، وتلتزم بالمواثيق الدولية المعنية بحقوق الإنسان، ولا تستخدم القوة إلا في مواجهة "الإرهاب" ومكافحة أدواته الإسرائيلية، وهي تنسجم بذلك مع التوجهات الدولية في مكافحة الإرهاب ، وتثبيت دعائم إحترام حقوق الإنسان ونشر مبادئ الحرية والديمقراطية في العالم"[٣].

كما أكدت الحركة ضمن النطاق نفسه على تحريمها مبدأ "الاغتيال السياسي" والوصول إلى الأهداف السياسية عبر العنف، وحقها في مقاومة الإحتلال العسكري و"الإرهاب الإسرائيلي" وإجراءاته العدوانية بحق الشعب الفلسطيني، وأنها تحظر خلال ذلك على كوادرها العسكرية إستهداف المدنيين، وتجنب إصابتهم خلال مهاجمة أهداف عسكرية. ومن الواضح أن حماس تحاول في هذه الرؤية تمييز نفسها عن حركات الإرهاب والتأكيد على مشروعية حركتها كحركة مقاومة ضد الاحتلال[١].

وتحاول الإدارة الأمريكية تبرير سياستها المتشددة تجاه حركة حماس بأنها تأتي في إطار خدمة مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، ومصلحة الشراكة الإستراتيجية مع إسرائيل، فأي دعم عسكري وتقني تحصل عليه إسرائيل مثل حصولها على مساعدات من المخزون التابع لوزارة الدفاع، ومخزونات الحرب الإحتياطية، بإعتبارها الدولة الوحيدة في العالم التي تستطيع الإستفادة من برنامج الحساب الاحتياطي التي تستخدمها إسرائيل في مواجهة المقاومة، ودعم الاستيطان،

---

[١] الحروب، خالد، مرجع سابق، ص٧٠.

[٢] مركز دراسات الشرق الأوسط، مرجع سابق ، ص٥٥-٥٦.

[٣] صالح، عبد الله، (١٩٩٧)، **مستقبل السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط**، مجلــة السياسة الدولية، القاهرة ع (١٢٧)، ج (٣٢)، ص ١٢٦.

[١] صالح ،عبد الله، مرجع سابق، ص١٢٨

تحاول الإدارة الأمريكية إقناع الشعب الأمريكي بأنها تهدف من ورائها خدمة المصالح السياسية الأمريكية وأمنها القومي، لكن الكثير من الباحثين والأكاديميين والمفكرين الأمريكيين من أمثال (جون ميرشايمر، ستيفن وولت، وبرجنسكي) وآخرين يرون أن إسرائيل في وضعها الحالي قد أصبحت عبئاً إستراتيجياً على الولايات المتحدة الأمريكية لأنها أصبحت عاجزة عن دفع المخاطر عن نفسها بسبب حركة المقاومة الإسلامية حماس في فلسطين، وأن إسرائيل حالياً أضعف ما تكون أن تقوم بحماية المصالح الأمريكية في المنطقة، بعد أن فقدت هيبتها التقليدية أمام حركة حماس. [٢].

كما أن التبرير بأن الولايات المتحدة الأمريكية تحمي إسرائيل لأنها الديمقراطية الوحيدة المحاطة بعدد من الديكتاتوريات قد أصبح تبريراً بلا معنى، بعد أن وقفت الولايات المتحدة الأمريكية ضد الديمقراطية الفلسطينية التي أتت بحماس إلى السلطة.

ورغم أن الديمقراطية الإسرائيلية تتعارض مع جوهر القيم الديمقراطية الأمريكية، فالولايات المتحدة الامريكية ديمقراطية ليبرالية يتمتع فيها الأشخاص بحقوق متساوية بصرف النظر عن دينهم أوعرقهم، بينما إسرائيل تحكمها قوانين عنصرية، إلا أن الدعم غير المحدود يستمر بشكل لايمكن تفسيره إلا بوجود أبعاد أخرى غير مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية والحفاظ على مصالحها الحيوية، هذه الأبعاد هي وجود التزام أخلاقي وديني من قبل القوى المسيحية الصهيونية تجاه الكيان الصهيوني.([١])

حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين

لا تستهدف حركة حماس والجهاد الإسلامي الولايات المتحدة الأمريكية أو الشعب الأمريكي مباشرة، ففي هجمات قامت بها هذه الحركات، ضد إسرائيليين وأشخاص المفجرين أنفسهم قتل (٦٥) قتيلاً وقعوا ضحية إنفجارات قامت بها حماس والجهاد الإسلامي في إسرائيل، كان خمسة قتلى منهم من المواطنين الأميركيين. هذه التفجيرات كان لها تأثير واضح في تغيير الرأي العام لصالح بنيامين نتنياهو في الإنتخابات الرئاسية في ٢٩/ ربيع الثاني/١٩٩٦ حيث حقق نصراً

---

[٢] صالح ، عبد الله، مرجع سابق، ص١٣٠.

([١])بريز نسكي، زبيخنيو، مرجع سابق، ص٩٥.

حاسماً في إنتخابات الرئاسة على منافسه شمعون بيريز قائد حزب العمل، وتتضمن آخر هجمات تم تنفيذها من قبل حماس والجهاد الإسلامي ما يلي :([١])

- تفجير ٢٧/آب/١٩٩٨ في تل أبيب والذي جرح خلاله ٢٠ شخصاً، وقد عبّر الشيخ "أحمد ياسين" بأن لا علاقة للحركة بالإنفجار، رغم كونه قد جاء بعد يوم من إعلانه أن حماس ستهاجم إسرائيل على خلفية الصواريخ التي أسقطتها الولايات المتحدة الأمريكية على شبكة بن لادن في ٢٠/آب/١٩٩٨ .

في ١٩ /تشرين أول/١٩٩٨/ نفذت حركة حماس هجوماً بقنبلة يدوية على محطة حافلات في بئر السبع، مما أدى إلى جرح حوالي ٦٧ شخصاً، كان معظمهم جنوداً إسرائيليين، وقد إعترف المشتبه به في القيام بالهجوم، كذلك في أيلول ١٩٩٨ شن هجوم بقنبلة يدوية على مركز في بيت لحم، وبقيامه بطعن مميت، في بيت لحم كذلك في آب ١٩٩٨. وقد أدت حادثة بئر السبع إلى وقف مؤقت للمحادثات الفلسطينية الإسرائيلية في واي ريفر. (٢)

- في ٢٩ تشرين أول ١٩٩٨، إعترضت سيارة جيب إسرائيلية في قطاع غزة طريق أحد أفراد حماس بينما كان على وشك قيادة سيارة محملة بالمتفجرات بإتجاه باص مدرسة إسرائيلي، وقد أدى الإنفجار إلى مقتل جندي إسرائيلي واحد، مع المفّجر نفسه، وقد قامت السلطة الفلسطينية من ثم بفرض الإقامة الجبرية على الشيخ "أحمد ياسين" وإعتقلت قادة آخرين من حماس[٢].

- في ٦/تشرين ثاني/١٩٩٨ قام أفراد مقاومون من الجهاد الإسلامي بتفجير أنفسهم وذلك أدى إلى التسبب بجرح ٢٤ شخصاً بتفجير سيارة قرب سوق مزدحم بالقدس، وقد قتل كلا المفجرين بأنفسهم، وأعلنت الحركة مسؤوليتها عن الإنفجار وهددت بهجمات أخرى إضافية بهدف وقف إتفاقية واي ريفر.([٣])

([١])بريز نسكي، زبيخنيو(١٩٩٩). **تحديات القيادة الأمريكية في القرن الـــ ٢١**، مجلة شؤون الشرق الأوسط، ع (٧٨ – ٧٩)، ج (٨٤)، ص ٧٢– ٧٤، بيروت.

([٢])هنتنغتون، صموئيل، مرجع سابق، ص٩٨.

[٢] حركة الجهاد الفلسطيني: نقلاً من الرابط الإلكتروني: **www.aljazeera.net**

([٣]) Samuclp. Humtiington، (١٩٩٧)"the Erosion of American National Interest" Porcign Affuirs. vol.76، No، 5.p.28

الخاتمة :

إن الصراع بين الإسلام والغرب لم يكن عسكرياً فقط وإنما إتخذ أشكالاً أخرى، فقد تم تشويه صورة الإسلام بإبتداع الكثير من الأكاذيب التي ساقها المستشرقون الغربيون، إلى أن أصبح الخوف من الخطر الإسلامي وإثارة الكراهية ضد الإسلام كدين سماوي والتحريض ضد العرب والمسلمين والمبالغة المثيرة في تصويرهم كبرابرة يعادون الحضارة الغربية المتقدمة ويصدرون إليها الإرهاب والإرهابيين ليس قاصراً على الولايات المتحدة الأمريكية فحسب، بل إمتد ليشمل الغرب عموماً مما ينذر بتجدد الصدام والمواجهة بين الإسلام والغرب.

إن الدعم الأمريكي والإرتياح الأمريكي للإسلاميين خاصة وللعالم الإسلامي عامة لمناهضتهم للإتحاد السوفيتي إبان إجتياحه لأفغانستان، كان في اطار التوظيف السياسي لهم أثناء الحرب الباردة، لكن سرعان ما تحول حليف الأمس الإسلاميين إلى عدو اليوم عندما سقطت الأيدلوجية الماركسية العدو السابق للغرب، ولأن الإسلاميين لم يكونوا على النحو الذي أرادته الولايات المتحدة الأمريكية وخاصة عندما بدأوا يوجهون الإنتقادات لسياستها في المنطقة.

يعتقد القائمون على السياسة الخارجية الأمريكية أنهم لكي يحافظوا على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة فلابد من وجود عدو محتمل يكون بمثابة مبرر لهم في التدخل في المنطقة ولهذا تم إستدعاء الخطر الإسلامي تحت مسمى"محاربة الإرهابيين الإسلاميين" بدلاً عن محاربة الشيوعيين، إن استدعاء هذا العدو المحتمل المدعو بالنسبة لهم ب"الإسلام" وبالمفهوم الأمريكي "الإرهاب" الهدف منه هو تكثيف التواجد الأمريكي في المنطقة للسيطرة عليها وذلك بإستقدام المزيد من القوات وتجنيد الدول لحماية المصالح الأمريكية في المنطقة والتي يأتي على رأسها الدعم اللامحدود لإسرائيل والسيطرة على النفط والإبقاء على الأنظمة الموالية لها ولمنع أي قوة أخرى محتملة من الهيمنة عليها.

تتسم السياسة الخارجية الأمريكية في أغلبها بالإستمرارية والإستقرار على مستوى الأطر العامة والتوجهات الكبرى، أما التغيير فيطال فقط السياسات والآليات التي تعتمد عليها في تحقيق أهدافها وفي ترتيب أولويات هذه السياسات بحسب ترتيب المصالح، والتي يقدمها الساسة الأمريكان على الإيديولوجيا "الأخلاق" فالأولوية دائماً للمصالح فهي التي تتحكم بالتوجهات الأمريكية وخاصة إذا كان الأمر يتعلق بالمواجهة مع الإسلاميين، حيث تبرز أمام الساسة الأمريكان مصطلحات كالغاية تبرر الوسيلة والصراع الحضاري والأهم من ذلك البعد الديني.

تطرح تقسيمات الإسلام السياسي تحديات جدية في ما يتعلق بالمعيار أو المنهج الذي يُعتمد عليه هذا التقسيم، إذ يلحظ إختلافات في التوجهات الفكرية والأيديولوجية وإختلافات تنبع من النشأة الجغرافية المختلفة، وإختلافات أخرى تعود إلى المواقف السياسية وتعدد وجهات النظر تجاهها، بيد أننا نلحظ أن غالبية التقسيمات المعتمدة أو المعايير التي يفرز على أساسها الباحثون حركات الإسلام السياسي إنما تستند إلى موقف هذه الحركات من العنف أو التطرف، إنه معيار يرتكز على التأثير السياسي لهذه الحركات وقدرتها على التغيير بالأساليب السلمية أو تبنيها لأشكال مختلفة من العنف كان آخر تجلياتها العنف العابر للقارات متمثلاً في هجمات الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) ٢٠٠١.

إن التأكيد على الإختلافات الجذرية أو الشكلية داخل حركات الإسلام السياسي ينبع من غير شك من وعي سياسي يشترط التعامل المختلف مع كل حركة على حدة، بناءً على جماهيرية هذه الحركة وفاعليتها وتأثيرها في الشارع مما يجعل تجاوزها أو حتى خيار إهمالها أو مصادمتها خياراً عبثياً لأنه لا يعالج الجذور الحقيقية لنمو هذه الحركات ويفسر حصولها على نمط من الشعبية الحقيقية في مخالفة لبعض الأنظمة العربية التي تفرض شكلاً من أشكال التعبئة الشعبية على مجتمعاتها، لكنها تخفي حقيقة أن هذه الشعبية لا تعدو سوى أن تكون غير صادقة، يتم توظيفها في سبيل تأكيد إخضاع المجتمع وإجباره على تصديق "الحقائق" التي يقدمها النظام .

هنالك فرضية أو قراءة تقليدية في المقاربة مع إشكالية العنف السياسي الإسلامي مفادها ربط هذه الظاهرة بالعامل الإقتصادي – الاجتماعي فحسب، بمعنى أنه يتم التركيز على مشاكل إقتصادية وإجتماعية كالفقر والبطالة والجهل والأمية وغيرها في تفسير النزعة العنفية لدى أفراد حركات العنف المسلح، وهي فرضية أو قراءة غير صحيحة أو غير كافية على الأقل– من وجهة نظر الباحث – وهي تستهدف تصوير وإختزال حركات الاحتجاج السياسي الإسلامية باعتبارها حركات فقراء أو مهمشين ناقمين على المجتمع أو جهلة ومنقطعين عن العصر

وأدواته ومعارفه، وهذه النظرية تعزل العوامل الأهم لصالح عوامل أقل أهمية، فمع عدم إنكار الباحث لكون العامل الإقتصادي – الاجتماعي يلعب دوراً مهماً في معادلة تشكيل سيكولوجيا العنف السياسي ، لاسيّما على مستوى القواعد والكوادر، فإن العامل الإيديولوجي يبقى هو الأهم لدى الجماعات أو الحركات الإسلامية، ولعل "إبن لادن" بكونه ينتمي إلى الطبقة المتعلمة والثرية وكون "الظواهريط طبيباً ينتمي لأسرة إرستقراطية وكون منفذي أحداث ٢٠٠١/٩/١١ في أغلبهم ينتمون إلى مجتمعات الوفرة الخليجية يمثل دليلاً على أن الايدولوجيا بالدرجة الأولى هي المحرك الأساسي للفكر السياسي الإسلامي العنيف لاسيّما على مستوى القمة والقيادات. ومن هنا فإن التوصيفات لهذه الظاهرة بإعتبارها تمثل فكر الفقر أو فقر الفكر لتصويرها كإطار للفقراء والمحرومين والمهمشين أو الجهلة هي توصيفات (تعسفية) ونمطية وساذجة وبالضرورة غير موضوعية.

إن تحول تنظيم القاعدة بقيادة "أسامة بن لادن" ، عقب ضربه إثر أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ وإحتلال أفغانستان، من تنظيم، بالمعنى اللينيني، إلى فكرة أو إيديولوجيا أو عقيدة تنطوي تحتها الكثير من حركات العنف المسلح الإسلامية المتحركة من (بغداد إلى الرياض والدوحة والكويت وعمّان ومدريد ولندن)، يقف إلى جوار التيارات الإسلامية الأخرى ويمثل الإطار والمرجعية لحركات العنف السياسي الإسلامية المتصاعدة.

النتائج :

إن السياسة الخارجية الأمريكية المبنية على الدعم غير المحدود لإسرائيل لا يمكن تفسيرها إلا في إطار أبعاد أخرى لا تصب في مصلحة الولايات المتحدة والحفاظ على مصالحها الحيوية، بقدر ما هو إلتزام أخلاقي وديني من قبل القوى المسيحية المتصهينه واللوبي اليهودي التي تقع الإدارة الأمريكية تحت وطئتهما وسطوتهما ونفوذهما على صانع القرار في واشنطن الذي يبقى على الدوام في أمس الحاجة لدعم هذه القوى المتغلغلة والنافذة في المجتمع الأمريكي.

إن السياسة الأمريكية تجاه الإسلاميين، مبنية على التوجس والتخوف من الإسلاميين عموماً والشك في نواياهم المستقبلية تجاه ما تراه مصالح أمريكية، لذا فإن أسلوب العرقلة والمحاربة والإستبعاد السياسي لهم هو الخط الأساسي المعتمد تجاههم في عموم المنطقة العربية على الرغم من المقاربة الأمريكية بين الحركات الإسلامية والأحزاب الشيوعية، إلا أن ذلك على ما يبدو يندرج في إطار المبالغة والتوظيف السياسي لخدمة أهداف وقضايا أخرى، أكثر مما يعكس شعوراً أمريكياً جدياً بالتهديد الإسلامي الحقيقي مثلما كان عليه الحال مع المعسكر الاشتراكي.

إن السياسة الخارجية المتبعة من قبل النظام الأمريكي والمتمثلة في الدعم والتأييد للأنظمة مقابل ما تقوم به من تضييق الحريات وتزوير للإنتخابات وإنعدام المشاركة السياسية، كل هذه السياسات أدت إلى تراجع الإسلاميين شيئاً ما في السنوات الأخيرة، لكن هذا التراجع يبدو أنه لن يستمر طويلاً، فالتغيير السياسي في المنطقة يبدو عملية يتعذر إجتنابها ولو بعد حين، فجهود سياسة الإصلاحات والترميمات السياسية والإقتصادية التي تدعمها الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، يتوجب أن توجه في الإطار الصحيح والجدِّي بما في ذلك إستيعاب الإسلاميين المعتدلين إستيعاباً حقيقياً ونزيهاً، لأن الإسلاميين هم القوة الرئيسية المعارضة ويمتلكون من الشعبية الواسعة ما يؤهلهم لأن يكونوا في الصدارة، وهذا ما يعني وصولهم إلى السلطة عاجلاً أو آجلاً.

إن السمة الرئيسية للسياسة الخارجية الأمريكية هي الإزدواجية في المعايير وخاصة فيما يتعلق بتطبيق القوانين والإتفاقيات الدولية ومساعدة الأمم المتحدة في تنفيذها، فعندما يتعلق الأمر بالعالم العربي والإسلامي عموماً وبالإسلاميين خصوصاً، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تخترق القوانين والإتفاقيات الدولية كما حصل للأسرى الذين تم أسرهم في أفغانستان والعراق وكذلك المعاملة اللاإنسانية في سجني أبو غريب وجوانتنامو، والتي تم فيها خرق لاتفاقية جنيف

ورفض الولايات المتحدة الأمريكية لمعاملة الأسرى كأسرى حرب، لكن عندما يتعلق الأمر بغير المسلمين فالأمر يختلف.

إن الربط بين الإسلام و"الإرهاب" أو بين المسلمين العرب وبين "الإرهابيين" لم يكن إلا تأكيد على التوظيف السياسي التي درجت أمريكا على إتقانه والذي يأتي في إطار الابتزاز السياسي للأنظمة في المنطقة، وإلا لماذا تتهرب الولايات المتحدة من عقد مؤتمر دولي يتم فيه تعريف الإرهاب كظاهرة عالمية لا كظاهرة إسلامية، إلا لكونها تعلم أنها ستكون هي المتضرر من وراء التعريف الحقيقي لمصطلح "الإرهاب" كونها القوة الإرهابية العظمى في العالم.

إن السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الديمقراطية في الوطن العربي لم تنتهج النهج السليم الذي يتوافق والنتائج التي توصلت إليها الإدارة الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول بشأن الأساليب التي تولد وتصنع الإرهاب في المنطقة العربية والتي من أهمها غياب الديمقراطية، والدليل على ذلك عدم الإعتراف بالإنتخابات الفلسطينية كونها جاءت بحركة حماس الإسلامية وإكتفت بدعم الوضع الراهن والسبب أن الديمقراطية قد تأتي بالإسلاميين، ولهذا يصبح الحديث عن المشاريع التي تطرحها الإدارة الأمريكية للإصلاح السياسي في المنطقة، والذي يأتي في مقدمتها نشر الديمقراطية والحرية والعدالة الاجتماعية، مثيراً للسخرية بالنسبة لشعوب المنطقة الذين باتوا يدركون جيداً التناقض الفاضح بين مثل هذه الشعارات وبين السياسة الأمريكية الفعلية في المنطقة.

إن التغيير في بعض التوجهات في السياسة الخارجية الأمريكية جاء نتيجة أحداث أيلول كإعتراف الإدارة الأمريكية وتعاملها مع بعض الإسلاميين مثل حزب العدالة والتنمية في تركيا وهو النموذج الأبرز في تعاملها مع الإسلاميين، كذلك محاولة إستيعاب الإسلاميين حسب ما أوصت بذلك مراكز الدراسات والبحوث، عن طريق فتح الحوار معهم وإمكانية إشراكهم في العملية السياسية وبالتالي التعايش معهم بدلاً من سياسة المصادمة، يعد تحولاً ولو جزئياً في العقلية الأمريكية لفهم الحركات الإسلامية، وخلق نوع من التواصل معها وفهمها عن قرب ومن ثم التحول التدريجي نحو التعامل مع الإسلاميين، وهذا بمثابة بداية التغيير في الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة.

- إن الأزمات البنيوية في العالم العربي والإسلامي، وسياسات إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية والغرب، فضلاً عن الجهاد العالمي الذي تبناه تنظيم القاعدة، وبنيته الشبكية، وإستراتيجياته الحركية بما في ذلك الإستفادة المكثفة من ثورة المعلومات والإتصالات، هي

عوامل رئيسية تفسر إستمرارية التنظيم وإنتشاره جغرافيًا مقارنة بعديد من التنظيمات الأخرى التي حصرت أهدافها في مواجهة النظم الحاكمة في بلدانها، وإنتهى بها الأمر إما إلى الاندثار أمام شدة الضربات الأمنية التي تلقتها، أو القيام بمراجعات والتخلي عن نهج العنف كما حدث بالنسبة لتنظيم الجهاد والجماعة الإسلامية في مصر.

– إن الولايات المتحدة الأمريكية قد رأت في تنامي الحركات الإسلامية عامل تهديد مباشر وغير مباشر لمصالحها ومصالح حلفائها.

–إن الولايات المتحدة الأمريكية قدّ عرّفت الخطر الإسلامي من خلال مصدرين: دول مستقلة ذات سيادة (إيران والسودان)، حركات سياسية (حزب الله، حماس).

– أن خطابات المسؤولين الأميركيين تؤكد عدم وجود سياسة أميركية محددة إتجاه الإسلام السياسي، وإنما هناك سياسة تجاه مصالح الولايات المتحدة الأمريكية وأمنها القومي. لذلك يعتمد موقف الولايات المتحدة الأمريكية من أية منظمة أو حركة إسلامية بمقدار ما يصطدم سلوكها بهذه المصالح والأهداف وأبرز هذه المصالح في المنطقة العربية هي: عملية السلام، حقوق الأقليات، حقوق الإنسان، القيم الديمقراطية، الأسواق المفتوحة..إلخ. ويلاحظ من المصالح السابقة إحتواؤها على مبادئ سياسية: الديمقراطية، حقوق إنسان، حقوق الأقليات، ومصالح إقتصادية: أسواق مفتوحة، النفط موضوعات أمنية: الإرهاب والعنف، الموقف من العملية السلمية، أمن إسرائيل.

– على الرغم من التغيرات التي طرأت على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، إلا أن هذه السياسة بدأت تتحدد وترسم قبل ذلك بعقود. كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد فقدت "المحفز الاستراتيجي" بعد الحرب الباردة، والذي تمثل بالتهديد السوفيتي، والخطر الشيوعي، فاتجهت أنظار السياسة الأمريكية إلى تصوير الأصولية الإسلامية "الارهاب" كتهديد ليس فقط لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية بل للقيم الديمقراطية الغربية عموماً، محددة بذلك ملامح "المحفز الاستراتيجي الجديد". وتعود أهمية هذا المحفز في دولة تعتمد الديمقراطية طريقاً للحكم، لضمان استمرار التأييد والدعم الشعبي لسياسة التفوق العسكري النوعي.

– جاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر لتمثل نقطة تحول في صياغة النظام العالمي للقرن الحادي والعشرين بعد أن أتاحت الفرصة أمام الولايات المتحدة لتحديد معايير "المحفز الاستراتيجي" الإرهاب العالمي من وجه النظر الأمريكية، والذي تحتاج إليه الولايات المتحدة في

سياساتها الخارجية، لتسترجع مرة أخرى لهجتها القوية في سنوات الحرب الباردة "من ليس معنا فهو ضدنا". وتشير الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط إلى أن الحرب على الإرهاب هو التحدي الحاسم الذي يواجه هذا الجيل تماماً مثله مثل الكفاح ضد الشيوعية والفاشية تحديات الأجيال السابقة". أي أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تعد تواجه خصماً إستراتيجياً أو بلداً وحيداً أو متحالفاً عبر الحدود وإنما بات خطر الإرهاب قادماً من قبل خلايا إرهابية مزروعة داخل البلدان المختلفة، مما يعني أن الجغرافيا السياسية أصبحت محور الارتكاز في السياسة الخارجية الأمريكية بشكل لم يسبق له مثيل منذ نهاية الحرب الباردة.

– أدت أحداث الحادي عشر من أيلول إلى تعزيز المكانة العالمية للولايات المتحدة الأمريكية، ودفع القوى المنافسة لها في أوروبا الموحدة واليابان وروسيا الإتحادية والصين والهند إلى التعأون بصورة وثيقة معها وهي مسألة لم تكن متوقعة قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر، مما أدى إلى بناء علاقة شراكة جديدة بين الجانبين. وبينما كانت السياسة الخارجية الأمريكية تمثل بانفرادية، أقنعت أحداث الحادي عشر من أيلول جميع القوى الدولية بان الإرهاب أصبح يمثل تهديداً داهماً وأن أياً من هذه القوى لا تملك بمفردها الوسائل الكفيلة لمواجهة هذه التهديد. ويمكن للمتابع رصد ذلك التحول في العلاقة من خلال تغير لغة الخطاب السياسي الأمريكي بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر والتي طالبت بالعودة من جديد للحوار والتعاون والتنسيق مع أوروبا القديمة.

– ساهم صعود المحافظون الجدد إلى سدة الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية في فترة حكم الرئيس الأمريكي السابق "جورج بوش"، بالإضافة إلى أحداث الحادي عشر من أيلول، في عسكرة السياسة الخارجية الأمريكية، وإستخدام الولايات المتحدة الأمريكية لتكتيك الضربة الوقائية ضد "الإرهاب والأصولية" بدلاً من سياسة الردع والإحتواء التي كانت النهج الذي سلكته الولايات المتحدة الأمريكية في سياستها السابقة. ويعتبر المحافظون الجدد ذو التوجهات الأكثر إيجابية تجاه الصهيونية وإسرائيل مقارنة باليمين المحافظ، ويحملوا أفكاراً ومعتقدات معادية للإسلام والمسلمين والعرب.

– إن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط لم تتغير حتى وإن غيرت الأسلوب المتبع، ولكن ويبقى الهدف واحداً بإحكام السيطرة على هذه المنطقة لضمان إحكام السيطرة على مصادر النفط وأمن دولة إسرائيل ورسم خريطة المنطقة بما يضمن تحقيق تلك الأهداف، والولايات المتحدة الأمريكية لا تخفي ذلك في تصريحاتها الرسمية.

التوصيات

(١) إن تطبيق مبادئ وأحكام القانون الدولي والإلتزام بقرارات مجلس الأمن والأمم المتحدة يحد من ظاهرة الإرهاب لأن ذلك يحقق العدالة للشعوب على إختلاف قوتها وضعفها وفقرها وغناها، وهناك أيضا تفاوت في وجهات النظر بين الشارع الأميركي والنخبة الحاكمة، بمقدور المسلمين الأميركيين التأثير في توجه سياسة بلادهم عن طريق إنشاء أحلاف وإئتلافات مع التكتلات الانتخابية، بالإضافة إلى أن الديمقراطية الأميركية ديناميكية ومتذبذبة، إلا أنها تشيد بالتعددية والأفكار الثورية.

(٢) العمل على تحديد دوافع الإرهاب وفهم أسبابه الحقيقية حتى نصل إلى إستراتيجية واضحة محددة لمكافحة ظاهرة الإرهاب كظاهرة سياسية، إقتصادية، نفسية، اجتماعية، فالإستراتيجية المتبعة حالياً للقضاء على الإرهاب لاتزال قاصرة عن أداء مهماتها لأنها فشلت في وضع تشخيص دقيق شامل لهذه الظاهرة وأوكلت قضية التعامل مع هذه الظاهرة إلى أجهزة غير متخصصة مما ساهم في تزايد الأعمال الإرهابية وليس الحد منها.

(٣) قيام الدول الكبرى وخصوصاً مجموعة الدول الثماني بإعادة النظر بأساليب تعاملها وإزدواجيتها في التعامل مع قضايا دول العالم الثالث سواء السياسية أو الإقتصادية أو غيرها مما يؤثر على حالة الإستقرار السياسي في دول العالم الثالث وخصوصاً منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا أو قد يؤدي إلى تنمية حالة العداء داخل هذه الدول وهذا يكون بؤرة لمساعدة الجماعات الإرهابية على القيام بالعمليات الإرهابية.

(٤) توصي الباحثة مراكز الدراسات والبحوث الإستراتيجية أن تقوم بدراسات وبحوث تهدف إلى العمل على إيجاد عوامل مشتركة للتعامل بين المسلمين والغرب عموماً وأمريكا خصوصاً، في إطار المصالح المشتركة والمشاركة الندية وفهم الآخر دون الإنتقاص من ثقافته، وتقديمها لأصحاب القرار لتفعيل الحوار بين الإسلام والغرب لغرض التعايش مع الآخر وليس التنازل أو الإستسلام للآخر.

(٥) توصي الباحثة الإسلاميين تعزيز سبل التعاون الدولي بدلاً من التركيز على أوجه الخلاف مع الآخر، وعليهم التفريق بين المواقف الإيجابية والسلبية الصادرة عن الحكومات أو الشعوب الغربية فهناك بعض المفكرين الأمريكيين يعارضون السياسة الأمريكية القائمة تجاه المنطقة العربية، ويدعون الولايات المتحدة الأمريكية للتعامل مع

الإسلاميين والدخول معهم في حوار بدلاً من المواجهة، وعلى الإسلاميين أيضاً أن يكونوا أصحاب مبادرة لا أن يكونوا في دائرة ردة الفعل.

(٦) على الباحثين أن يدرسوا سبل الالتقاء والتعاون بين الأنظمة في المنطقة وبين الإسلاميين وكيفية أن تقوم الأنظمة بالإصلاحات السياسية الحقيقية دون حصول مصادمات بين الطرفين أو تهميش لأي طرف دون آخر، وأن تكون الإصلاحات نابعة من الداخل تراعى فيها مصالح جميع الأطراف وأن يتغاضى الجميع عن أي إملاءات خارجية قد تضر بالجميع، فإستيعاب الإسلاميين المعتدلين أفضل من إستبعادهم وجعلهم أعداء، كون الإتجاه الأمريكي المتزايد في إستبعاد الإسلاميين، لا يلغي الواقع في السياسة الأمريكية عموماً، والتي لو جاءت بالإسلاميين كما حصل في تركيا فإن التعامل معهم سيكون واقعياً بإستثناء حركة حماس والتي تنظر إليها الولايات المتحدة الأمريكية من المنظور الإسرائيلي.

المصادر والمراجع :

أولاً : المراجع العربية

- أبو جاموس، ماجدة عود الله، (١٩٩٦)، **سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج العربي بعد انتهاء الحرب الباردة وأزمة الخليج**، عمان، مديرية المطابع العسكرية، ص٩.
- أبو رمان، محمد سليمان، (٢٠٠٣)، **الإسلام المعتدل معضلة الخارجية الأمريكية**، www.Islamtoday.net
- الاجتهاد، (٢٠٠٤)، **إعادة تفسير مبادئ الإسلام للقرن الحادي والعشرين** (واشنطن. د. ي. معهد السلام الأمريكي) تقرير رقم ١٢٥ ، ص٧.
- أسعد ، خالد خليل، (٢٠٠٠)، **مقاتل من مكة، دار الإعلام للنشر والتوزيع**، الطبعة الأولى، المجلد الأول، ص١٦٢-١٦٩.
- البالود، وليد، (١٩٩٢)، **محاربة الأصولية أهم مهمات الإعلام العربي**، مجلة السنة، العدد ١٦، ص٢.
- البرصان، أحمد السيم، (٢٠٠٢)، إيران والولايات المتحدة ومحور الشر : **الدوافع السياسية والاستراتيجية الأمريكية**. مجلة السياسة الدولية، القاهرة، ع (١٤٨)، ج (٣٨)، ص ٣٥.
- البرهان، أحمد ، (١٩٩٦)، "**الإرهاب واستراتيجية الدولة والثورة** "، صحيفة الدستور ، ص٩ .
- بريز نسكي، زبيخنيو(١٩٩٩). **تحديات القيادة الأمريكية في القرن الــ ٢١**، مجلة شؤون الشرق الأوسط، ع (٧٨ – ٧٩)، ج (٨٤)، ص ٧٢- ٧٤، بيروت.
- بريغمان، آهرون والطهري، جيهان، (٢٠٠٤)، إسر**ائيل والعرب حرب الخمسين عاماً**، ترجمة: علي هورو، بيروت: دار الفارابي، ص٢٢٩.
- بسيوني، عنبر (١٩٩٧)، ال**ولايات المتحدة الأمريكية والتدخل لحماية حقوق الإنسان والديمقراطية**، القاهرة،مجلة السياســـة الدولية، عدد (١٢٧)، ج (٣٢)، ص ١٥.

- بكار، عبد الكريم ،(٢٠٠٠)، **فصول في التفكير الموضوعي**، ط٣: دار القلم، دمشق، ١٤٢١هـ.
- البنا، حسن، (١٩٨٤)، مجموعة الرسائل (في مؤتمر طلبة الإخوان المسلمين). (ط٤)، بيروت: المؤسسة الإسلامية، ص١٥٩ .
- بيضون، أحمد وآخرون (٢٠٠٣)، **١١ سبتمبر يوم غيّر وجه العالم**، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية.
- البيومي، سالي سامي، (٢٠٠٧) ، ال**حرب على الإرهاب.. كمبرر لانتهاك حقوق الإنسان**، السياسة الدولية، العدد ١٦٧، ص٢٢٦.
- تشومسكي، نعوم وآخرون (٢٠٠٣) ، **العولمة والإرهاب.. حرب أمريكا على العالم**، ترجمة: حمزة المزيني، القاهرة: مكتبة مدبولي، ص١٣٥.
- تقرير لجنة التحقيق في أحداث (١١) أيلول المنبثقة عن الكونغرس الأمريكي، صحيفة الدستور، عمّان، ع١٣٣٣٥، ١٣ أيلول ٢٠٠٤، ص٤٣.
- تود، إيمانويل، (٢٠٠٤)، **ما بعد الإمبراطورية دراسة في تفكك النظام الأمريكي**، ترجمة محمد زكريا إسماعيل، بيروت: دار الساقي، ط٢، ص٢١-٢٢.
- جربوعة، محمد، وديشوم، رمزي، (٢٠٠١)، **أسامة بن لادن وظاهرة العنف الديني**، دار النداء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠٠١، ص١٦.
- جرجس، فواز (١٩٩٧)، **الأمريكيون والإسلام السياسي: تأثير العوامل الداخلية في صنع السياسة الخارجية الأمريكية**، المستقبل العربي، السنة ١٩، العدد ٢١٧، آذار، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- حافظ، كاي (٢٠٠٠)، **الإسلام والغرب وإمكانية الحوار**، ترجمة صلاح محجوب إدريس، المشروع القومي للترجمة، المجلس الأعلى للثقافة
- حافظ، نادر، (٢٠٠٤)، **المشهد الإقتصادي في الولايات المتحدة وتداعياته على سياستها الخارجية**، مجلة المستقبل العربي،بيروت، ع (٣٠٦)، ج (٢٧)، ص ٩١.
- الحديثي، هاني ، (١٩٨٢)، **في عملية القرار الخارجي** . دار الرشد العراق ، ص١٨ .
- حركة الجهاد الفلسطيني: نقلاً من الرابط الإلكتروني: www.aljazeera.net

- حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، (١٩٩٠). **وثائق حركة المقاومة الإسلامية**، غزة: المكتب الإعلامي.
- الحروب، خالد، (١٩٩٦). حماس: **الفكر والممارسة السياسية**. (ط١)، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ص٥٢-٥٣.
- حسن، خليل، (٢٠٠٥)، **الاستراتيجية الإمبراطورية في وثيقة الأمن القومي الأمريكي**، نقلاً عن الرابط الإلكتروني. /http://www.arabgate.com/more
- الحسن، يوسف، (٢٠٠٠)، **البعد الديني في السياسة الأمريكية** ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص ١٩٠.
- حسيب، خير الدين، ندوة مجلة المستقبل العربي، العدد (٢٧٢) ، ص٢٢ .
- حماد، كمال (٢٠٠٥)، **العولمة الأميركية العسكرية من أفغانستان إلى العراق**، شؤون الأوسط، العدد ١٢٠.
- حماد، مجدي، **ندوة مجلة المستقبل العربي**، العدد (٢٧٢) ، ص٣٥ .
- الحمد، جواد، (١٩٩٥)، **توجهات أمريكية تجاه الشرق الأوسط**، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، ط١، ص١٠.
- حنفي، حسن، (٢٠٠٥)، **ثقافة المقاومة**، مؤتمر فيلادلفيا الدولي العاشر (المؤتمر العلمي لكلية الآداب والفنون)، جامعة فيلادلفيا، عمان، ٢٥-٢٨، ورقة عمل.
- خان، وحيد الدين ، (١٩٦٤)، **الإسلام يتحدى، ترجمة ظفر الإسلام خان**، (مدخل علمي إلى الإيمان)، مراجعة وتقديم، الدكتور عبد الصبور شاهين، الطبعة الثانية، المختار الإسلامي ١٩٦٤ م.
- خلف، محمود محمد (٢٠٠٢)، **أجهزة المخابرات الأمريكية وأحداث ١١ سبتمبر**، القاهرة: دار المعارف.
- خولكوف وآخرون، (١٩٨٠) ، **الحقيقة عن أفغانستان**، وكالة انباء نوفرستي ، ص ٤٥-٤٦.
- دهمش ، سلوى إبراهيم حسن، (٢٠٠٨)، **بعنوان اتجاهات الخطاب الصحفي الالكتروني نحو الحركات الإسلامية**، مصر، جامعة قنا.
-ديني، بروسترك، (١٩٩١)، **نظرة شاملة على السياسة الخارجية الأمريكيــــة**، القاهرة،الدار الدولية للنشر والتوزيع، ص ١٠٥-١٠٦.

- ربيع ، محمد عبد العزيز ، (١٩٩٠) ، **صناعة السياسة الأمريكية والعرب**، عمان، دار الكرمل للنشر والتوزيع، ص١٦-١٧.
- رسالة عمان، ٩ تشرين الثاني، ٢٠٠٤، ص٤.
- رسول، محمد رسول (٢٠٠١)، **الغرب والإسلام:** قراءات في رؤى ما بعد الاستشراف، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- رفعت، سعيد (٢٠٠٢)، التصور الأمريكي الجديد للمنطقة وموقع العرب فيه، شؤون عربية، العدد ١١٢.
- الرمضاني، مازن إسماعيل،(١٩٩١)، **السياسة الخارجية دراسة نظرية** ، بغداد، مطبعة الحكمة، ص ٢٩٣.
- ريشار لابيفيير، (٢٠٠٣)، **الجماعات الإسلامية المسلحة**، ترجمة عبد الرحيم حُزل (الدار البيضاء: أفريقيا الشرق).
- زهر الدين، صالح (٢٠٠٤)، **المحافظون الجدد في الولايات المتحدة الأمريكية**، موسوعة الإمبراطورية الأمريكية، بيروت: المركز الثقافي اللبناني
- زيا، لينبغ (٢٠٠٥)، **السياسية الأمريكية نحو إيران الماضي واحتمالات المستقبل**- مجلة شؤون الأوسط، عمان، ع. ١١٩، ج ١٥، ص ٣٧.
- زيادة، رضوان (٢٠٠٠)، **الإسلام والفكر السياسي: الديمقراطية**-الغرب-إيران، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي
- زيادة، رضوان، (٢٠٠٧)، **المنظور الغربي لحركات الإسلام السياسي**، مجلة التسامح، العدد الثامن عشر، ربيع ٢٠٠٧، نقلاً من الرابط الإلكتروني: *www.altasamoh.net*
- سعيد، محمد قدري وسعيد، عبد المنعم (٢٠٠٢)، **١١ سبتمبر..الأفكار والأسرار**، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام. مذكور في ١١ سبتمبر يوم غير وجه العالم، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية.
- سليم، محمد السيد،(١٩٨٤)، **تحليل السياسة الخارجية**، القاهرة، ص ١٥.
- سليمان، منذر (٢٠٠٣)، **النفط**.. كلمة السر المصانة في الحرب الأميركية على العراق، الشراع، عدد شباط.
- سويلم، حسام، (٢٠٠٢)، **الضربات الوقائية في الاستراتيجية الأمريكية الجديدة**، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥٠، ص٢٩٣.

- السيد ، رضوان ، (٢٠٠٥)، **الإسلام المعاصر: تياراته الفكرية والسياسية والتحولات الثقافية في العالم**، الحياة، (لندن).
- السيد ، سلامة معتز محمد (٢٠٠٨)، **تأثير أحداث ١١ سبتمبر في المفهوم الأمريكي للأمن القومي** ، مصر، جامعة القاهرة.
- السيد ياسين، (٢٠٠٤)، **الأصول الأمريكية لنظرية الإسلام الليبرالي**، النهار، (بيروت).
- السيد، رضوان، (١٩٩٥)، **حركات الإسلام السياسي والصراع على السلطة في الوطن العربي**، الدستور، عمان، ع١٠١٠٨، ١٤ تشرين أول، ص٣٨.
- الشامي، علي، (١٩٩٤)، **الإسلام في النظام العالمي**، شؤون الأوسط، العدد ٣٤، ص٣٣.
- الشاهر، شاهر (٢٠٠٥)، **الشرق الأوسط الكبير والمستقبل العربي**، مجلة المناضل، العدد ٣٣٢.
- شبكة النبأ المعلوماتية، (٢٠٠٧)، **مصطلحات سياسية: الإسلام والسياسة**، نقلاً من الرابط الإلكتروني: www.annabaa.org
- شرابي، هشام، (٢٠٠٠)، **النظرة الأمريكية إلى العرب: مكونات واتجاهات**، شؤون الأوسط، العدد ١٠٢.
- الشطي، إسماعيل، (٢٠٠٢)، **تحديات إستراتيجية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر**، مجلة المستقبل العربي، بيروت، ع(٢٨٣)، ج (٢٥)، ص ٣٩.
- شعيبي، عماد فوزي، (٢٠٠٣)، **السياسة الأمريكية وصياغة العالم الجديد**، دمشق: دار كنعان.
- شلغين، بادي (٢٠٠٥)، **المشكلات الدولية الكبرى في العالم المعاصر**، دمشق: مكتبة المناهل
- الشنقيطي، محمد بن المختار، **الحركات الإسلامية وهجمات ١١ سبتمبر خلافات وخلفيات**، موقع الجزيرة دوت نت، www.aljazera.net
- صالح، عبد الله، (١٩٩٧)، **مستقبل السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط**، مجلــة السياسة الدولية، القاهرة ع (١٢٧)، ج (٣٢)، ص ١٢٦.
- صلوخ، فوزي، (٢٠٠٢)، **أمركة النظام العالمي الأخطار والتحديات**، ط١، دار المنهل اللبناني، ص٢٠،٢١، ٢٢.

- ضيف الله، ياسمين سامي، (٢٠٠٣)، **الإمبراطورية الأمريكية:** تاريخ قديم ورؤى متعددة، نقلاً عن الرابط الإلكتروني: http://www.islamonline.net/arabic/mafaheem/2003/07/article01b.shtm1
- طلال ، يوسف أيمن ، (٢٠٠١)، **تنميط الإسلام في التصورات الغربية بين الأصولية والفوبيا.**
- عبد الجبار، مصطفى،(١٩٨٢)، **الفكر السياسي الوسيط والحديث**، وزارة التعليم العالي، بغداد، ص١٩٣.
- عبد الحليم، أميرة محمد (٢٠٠٤)، **أفغانستان بعد عامين من الاحتلال الأمريكي**، السياسة الدولية، العدد ١٥٧.
- عبد الشافي، عصام (٢٠٠٥) ، **السياسة الخارجية الأمريكية: قضايا وإشكاليات**، مجلة السياسة الدوليـــة، القاهرة،ع (١٦٠)، ج (١) ، ص ١٥٠.
- عبد المجيد، وحيد (٢٠٠٢)، **الإرهاب وأمريكا والإسلام: من يطفئ النار؟**، القاهرة: دار مصر المحروسة.
- العزي، غسان(٢٠٠٢)، **١١ أيلول ٢٠٠١ والنظام الدولي- تغيرات مفهومية محتملة،** شؤون الأوسط، العدد ١٠٥، شتاء، ص٣٢-٣٣.
- عطية، أحمد إبراهيم، (٢٠٠٣)، **إرهاصات غزو العراق ونهاية إسرائيل**، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، ص٥٦.
- علوي، مصطفى (٢٠٠٣)، **السياسة الخارجية الأمريكية وهيكل النظام الدولي**، السياسة الدولية، العدد ١٥٣.
- عنبر ، العلامة محمد ،(١٩٨٧). **جدلية الحرف العربي وفيزيائية الفكر والمادة**، ط١ : دمشق، دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، ١٤٠٨هـــ
- عواصم عالمية – وكالات الأنباء "بوش أعلن حالة الطوارئ والكونغرس فوّضه باستخدام القوى"، ٢٠٠١/٩/١٥ .
- العوايشة، محمد إبراهيم أحمد(٢٠٠٥)، **العقوبات الإقتصادية كأداة في السياسة الخارجية الأمريكية في الفترة الممتدة من (١٩٩٠- ٢٠٠٠)**، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الأردنية ، عمان ، الأردن ، ص (٥٩- ٦٠).

- عوض، محسن، (٢٠٠٢)، **أحداث الحادي عشر من سبتمبر وتداعياتها على الوطن العربي (قضايا وسجلات)**، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ص١٥٧.
- عوض، هدى راغب (٢٠٠٥)، **الغرب يواجه الإرهاب**، السياسة الدولية، العدد ١٦٢، ص٢٥٧.
- عوض، هدى راغب، (٢٠٠٥)، **الغرب يواجه الإرهاب**، السياسة الدولية، العدد ١٦٢.
- عوني، مالك(١٩٩٧)، **الاستراتيجية العسكرية الأمريكية وموقعها من السياسة الخارجية الأمريكية**،القاهرة، مجلة السياسية الدولية، ع (١٢٧)، ج (٣٢)، ص ٩٧.
- غاديس، جون لويس، (٢٠٠٥)، **الاستراتيجية الأمريكية الكبرى في الولاية الثانية**، شؤون الأوسط، العدد ١١٨، ص١٨٤.
- غالي، إبراهيم، (٢٠٠٧)، **حزب الله بين المقاومة ومتاهات السياسة اللبنانية**، العدد ١٧٣.
- فرج ، العشة (٢٠٠٩)، **فشل الاسلام السياسي وتركيا نموذج ناجح لذلك** – رويترز – تاريخ النشر ٢٦ مايو–٢٠٠٩ – تاريخ الوصول ٢٧ مايو–٢٠٠٩
- فرسون، سميح، (٢٠٠٢)، **جذور الحملة الأمريكية لمناهضة الإرهاب**، مذكور في: العرب والعالم بعد ١١ سبتمبر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ص٢٠٢.
- فريدمان، توماس (٢٠٠١)، **الحرب العالمية الثالثة، صحيفة الشرق الأوسط.**
- فريدمان، توماس، (٢٠٠٠)، **الكنز وشجرة الزيتون**، ترجمة ليلى زيدان، القاهرة: الدار الدولية.
- فضل الله، محمد حسين، (١٩٩٠). **الحركة الإسلامية (هموم وقضايا)** . (ط١)، بيروت: دار الملاك، ص١٠.
- الفواز، علي حسن (٢٠٠٦)، **العالم ما بعد ١١ أيلول: صناعة في الرعب أسئلة في المجهول**، الحوار المتمدن، العدد ١٦٧١ ، تاريخ: ٢٠٠٦/٩/٢ . ٧٥٣٦١ www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid
- فوكوياما، فرانسيس ، (٢٠٠٢)، **انشقاق في المنظور الغربي للشرعية الديمقراطية**، الحياة، (لندن)، Francis Fukuyama, Washington Post
- فوكوياما، فرانسيس، (١٩٩٣)، **نهاية التاريخ والإنسان الأخير**، ترجمة فؤاد شاهين، بيروت: مركز الإنماء القومي.

- قبيسي، محمد و الدرويش، عدنان، (٢٠٠٢). **بن لادن على ضفاف بحر قزوين، (ط١)، بيروت: دار الآفاق الجديدة، ص١٨.
- قطب، سيد، (١٩٨٧). **نحو مجتمع إسلامي.** (ط٧)، القاهرة- بيروت : دار الشروق، ص٦٠.
- قنديل، ناصر (٢٠٠٦)، **حروب كبيرة في شرق أوسط صغير**، بيروت: دار ومكتبة الهلال
- الكبيسي، محمد عياش، (٢٠٠٥)، **المقاومة والاحتلال وحرب المصطلحات**، السبيل، عمان، ع٥٨٥، ص١١.
- كلير، مايكل، (٢٠٠٢)، **الحروب على الموارد: الجغرافية الجديدة للنزاعات العالمية**، ترجمة عدنان حسن، بيروت، ص٥٨.
- كوبنشهولم، بروس، (١٩٨٩)، **سياسة الولايات المتحدة في منطقة الخليج العربي**، القاهرة، دار النهضة العربية، ص٥٣.
- لكريني، إدريس (٢٠٠٣)، **الزعامة الأمريكية في عالم مرتبك: مقومات الريادة وكراهات التراجع**، المستقبل العربي، ع(٢٩١)، ج (٢٦)، ص ١٢، بيروت.
- لوران، إريك (٢٠٠٣)، **حرب آل بوش**، ترجمة: سلمان حرفوش، بيروت: دار الخيال.
- مجلة الوطن العربي – حوار مع الدكتور مصطفى علوي – العدد(١٢٨٥)- ٢٠٠١/١٠/١٩ ، ص٣١ .
- مجلة سورافيا "الدنيا حرب"، ربيع بزيك واشنطن عدد ٩٤٦-٢٠٠١/١٠/١٥ ، ص١٤.
- مجلة شؤون خليجية ، (٢٠٠٢)، هل تسيطر التوجهات اليمنية العسكرية المتشددة على السياسات الأمريكية اتجاه العالم، ع (٢٩)، ص ١٥.
- محمد، عايض العتيبي، (٢٠٠٥)، **العلاقات السعودية- الأمريكية بعد ١١/سبتمبر ٢٠٠١**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، ص ١٣١.
- محمود، أحمد إبراهيم (٢٠٠٢)، **الإرهاب الجديد الشكل الرئيسي للصراع المسلح في الساحة الدولية**، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة، ع (١٤٧)، ج (٣٨)، ص ٥٠.
- مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، (٢٠٠٢)، **الحركات الإسلامية وأثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي**، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ص١٠.
- مركز دراسات الشرق الأوسط، (١٩٩٩)، **دراسة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس)**، عمان، الأردن، ص٥٥.

- مركز دراسات الشرق الأوسط، (٢٠٠٣)، **مفهوم الإرهاب والمقاومة (رؤية عربية – إسلامية)**، عمّان، الأردن، ص٨.
- مزاحم، هيثم، (١٩٩٩)، **عقد العلاقات بين واشنطـــن وإيران**، مجلة شـــــؤون الأوسط، بيروت، ع (٨٤)،ج (٢)، ص ٩٣.
- مساع ، عبد الله ، (١٩٩٧)، **مستقبل السياسة الأمريكية في منطقـــة الشرق الأوسط**، مجلة السياســـة الدولية،عمان، ع ١٢٧،ج ٣٢، ص١٢٦.
- معكرون، جو، (٢٠١٠)، **تقرير للكونغرس يقترح استراتيجيات أميركية في التعامل مع «حزب الله»** جريدة السفير.
- موريسون ، كريسى ، (١٩٦٥)، **العلم يدعوا للإيمان** ، ترجمة محمود صالح الفلكي ، تصدير أحمد حسن الباقوري، تقديم أحمد زكي , ط٥ :مكتبة النهضة المصرية.
- الموصلي، أحمد، (٢٠٠٠)، **الأصولية الإسلامية والإرهاب**، مذكور في رضوان زيادة، ص ٦٤.
- موقع المركز الفلسطيني للإعلام، نقلاً من الرابط الإلكتروني: www.palestine-info.info
- نافع، إبراهيم (٢٠٠٢)، **عام على اعتداءات ١١ سبتمبر: ماذا حدث للعالم؟؟**
- نبيل ، محمد زكي"، يوسف التل، (٢٠٠٣)، **العلاقات السياسة الأردنية – الأمريكية ١٩٩٠– ٢٠٠٠**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن ، ص (١٦–١٧).
- نعمان، عصام. (٢٠٠٣)، **نحو مواجهة مشروع الهيمنة الإمبراطوري الأمريكي**، مجلة المستقبل العربي، بيروت، ع (٢٩١)، ج (٢٦)، ص ٧٩.
- نقرش، عبد الله ، حميد الدين، عبد الله، (٢٠٠٢)، **السلوك الأمريكي بعد الحادي عشر من أيلول**، المستقبل العربي، العدد ٢٨٦، ص١٩.
- نهرا، فؤاد، (٢٠٠٠)، **الشرق الأوسط الجديد في الفكر السياسي الأمريكي**، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، ط١، ص ٤٧.
- نيكسون، ريتشارد، (١٩٩٩)، **نصر بلا حرب**، ترجمة محمد عبد الحليم أبو غزالة، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ص٥١–٥٤.

- الهزايمة، محمد عوض،(١٩٩٩)، **السياسة الخارجية الأردنية**، عمان، ص٢٤-٢٥.
- هلال، رضا، (٢٠٠١)، **الدين والسياسة في أمريكا علمانية أم متدينة**، الإمبراطورية الأمريكية، ج١، القاهرة: مكتبة الشروق.
- هنتنغتون، صموئيل، (١٩٩٩)، **صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي**، ترجمة مالك أبو شهيوة، بنغازي: الدار الجماهيرية.
- هيكل، محمد حسنين، (٢٠٠٢)، **الزمن الأمريكي من نيويورك إلى كابول**، القاهرة: المصرية للنشر العربي والدولي، ص١٣٩.
- هيلر، مارك (٢٠٠٥)، **النظام الدولي بعد الحرب على العراق**، **شؤون الأوسط**، العدد ١١٨، بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية
- ورانو، دنيال، **السياسة الخارجية الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة**، مركز الإمارات للدراسات والأبحاث الاستراتيجية، أبو ظبي، العدد (١٥)، ص ٥٩ .
- وقيع الله، محمد(٢٠٠٦)، **في أصول العلاقات الدولية**، مجلة البيان الإلكترونية، على الرابط: http//:www.Albayan.co.ae
- الويشي، عطية ، **حوار الحضارات**، مذكور في مقالة على الرابط: www.iairaq.com، ص٢١٠
- ويكيبيديا، الموسوعة الحرة ،www.google.com/search
- يوسف، أحمد ، (٢٠٠٥)، **الإستراتيجية الأمريكية الجديدة في الشرق الأوسط:** استهداف الإسلام بدعوى محاربة الإرهاب، نقلاً عن الرابط التالي : http://www.jimsyr.com/05 thakafa-fiker/istategy.gtm

ثانياً : المراجع الأجنبية :

- Abdeslam M. Maghraoui,(1996), **American Foreign Ploicy and Islamic Renwal**, **United States Institute of Peace**, Special Report, No.146.
- Benjamin. Barber:(1996) **Djihad Versus Mc World: Mondialisation et Integrisme contrela democratie**، Desclee de Brouwer ، p.205.
- Francis Fukuyama, (2005) "**The Bush Doctrine، Before and After**", Financial Time.
- Francois Burgat,(2003) **face to face with political Islam**, (London I.B.Tauris,) .
- Islamist Movements and the Democratic Process in the Arab world: **Eploring the Gray Zones**, **Carnegie Endowment for International Peace**, **Gornegie Papers**, Middle East Series, No.67, March 2006.
- Madeleine K. Albright Vin Weber Stephen A. Cook. (2005) "**In Support of Arab Democracy: Why and How**", Report of an Independent Task Force, Sponsored by the Council on Foreign Relation.
- Malise Ruthven. (2002) **A Fury for god**: the Islamist Ahackon Americal (London: Granta Books.

- Roy c.macridis، “ **How Foreign poloicy is made**” foreign policy in world polities,ed، roy.
- S. Huntington: (1997)”**The Clash of Civilization and the Remaking of World**، Order Simon and Schuster. p217 .
- Samuclp. Humtiington، (1997)”**the Erosion of American National Interest**” Porcign Affairs. vol.76، No، 5p.28-29.
- Samuclp. Humtiington،(1997)”the **Erosion of American National Interest**” Porcign Affuirs. vol.76، No، 5.p.28
- Stephen G. Brooks (1981) **Dueling Realisms**، **International Organization** , Vol . 51، No. 3 (Summer).
- Understanding Islamism,(2006) **International crisis group**, Report N°37, 2 March .

THE UNITED STSTES PLICY TOWARDS ISLMIST MOVEMENTS, DURING THE PERIOD. 2001-2010

By
Mariam Saleh Ali Mukhaini

Supervised
Dr. Ghazi Raba'ba

Abstract

The problem with the study in the study of United States policy toward the Islamic movement where he entered Islam and contemporary Islamic movements on the line of the relationship between the West on the one hand and the Arabs and Muslims on the other hand after the collapse of the communist system the world represented by the Soviet Union in 1991, here came this study in order to shed spotlight on U.S. policy towards Islamist movements.
The study launched from the imposition of a major effect that there is a direct correlation between the internal and external environment on the one hand and United States policy towards the Islamic movements on the other hand, despite differences in effect size from case to case
The study found only that the conflict between Islam and the West was not only military but also took other forms, it was distort the image of Islam fabricating a lot of lies put forward by orientalists Westerners, to become the fear of Islamic threat and inciting hatred against the divine religion, Islam, and incitement against Arabs, Muslims, and over-dramatic Kalpraprh portrayed in hostile Western civilization developed and to export terrorism and terrorists is not confined to the United States, but also extended to the West in general, which threatens renewed conflict and confrontation between Islam and the West.

The U.S. foreign policy are for the most part of continuity and stability at the level of the general framework and the major trends, but change so all the policies and mechanisms that depend on them in achieving their objectives and the prioritization of these policies in order of interest, and provided by politicians, the Americans on the ideology of "morality" The priority is always of interest are that control the American trends, especially when it comes to confrontation with the Islamists, where politicians stand in front of terms such as the Americans that the end justifies the means and the conflict of civilization and more importantly, the religious dimension. The U.S. policy towards the Islamists, based on suspicion and fear of the Islamists in general and the uncertainty in their future intentions about what it perceives the interests of the U.S., the connection between Islam and "terror" or between Arab Muslims and "terrorists" was not only emphasize the political exploitation, which traditionally America's mastery which comes within the framework of political blackmail of the systems in the region, otherwise why evade the United States from an international conference is the definition of terrorism as a global phenomenon not as a phenomenon Muslim, but because they know they will be the victim from behind the definition of the real of the term "terrorism" as a terrorist force the world's great .

The study recommends that researchers should study ways of convergence and cooperation between systems in the region and between the Islamists and how systems should the political reforms on the real without some clashes between the parties or marginalization of any party without the other, and that reforms are home-grown take into account the interests of all parties and miss everyone of any dictates of Foreign Affairs may harmful to everyone, the absorption of moderate Islamists is better than exclusion and hostility, the fact that the direction the U.S. increased in the

exclusion of the Islamists, does not eliminate the reality in American politics in general, and which, if came the Islamists, as happened in Turkey, dealing with them will be realistic with the exception of Hamas, and you look at America through the endoscope Israel.